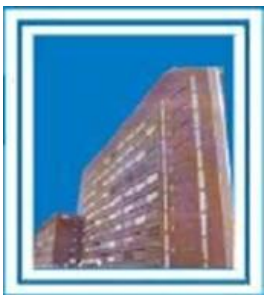

وزارة التخطيط
دائرة تخطيط القطاعات

# دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010 - 2016)

اعداد
اكتفاء عذاب زغير
باحث أقدم

2017

# المستخلص

يعاني القطاع الزراعي في العراق أزمة مزمنة تعود الى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري لمكونات هذا القطاع بهدف النهوض به ، ومن متطلبات النهوض توفير القروض الزراعية بأنواعها وبالتمويل الكافي لتنمية القطاع الزراعي ومستلزماته وتعزيز احكام الرقابة والتدقيق والمتابعة لتلك القروض وتحصيلها ، وجاءت الدراسة لتقييم المصرف الزراعي التعاوني بكامل اجراءاته وأنشطته الاقراضية للفترة من (2010- 2016) وقد توصلت الدراسة الى أن المصرف يستمد قوته من القوانين والتعليمات التي تنظم عمله ضمن اطار البنك المركزي العراقي ، ويعاني المصرف من عوامل ضعف في بيئته الداخلية (ادارية ومالية وتخطيطية) ومن أهمها (عدم وضوح الهيكل التنظيمي داخل المصرف وضعف مستوى التزام الموظفين بتعليمات إدارة المصرف وتراكم أرصدة المتأخرات من القروض والتي تعد مشكلة خطيرة الأثر على مستقبل المصرف إذا لم يتم معالجتها. أما قسم الرقابة الداخلية في المصرف فيعاني من مجالات قصور منها عدم دراسة شخصية المقترض التي تعد الركيزة الأولى لمنح القروض، وعدم دراسة أوقات منح القروض مما يؤدي إلى إنفاقها في غير الأغراض المقترض من أجلها) ، وكذلك يعاني من تحديات وتهديدات مهمة في بيئته الخارجية من أهمها (عدم الاستقرار الأمني وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلد) . وتوصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها ما يتصل في كون المصرف الزراعي التعاوني الجهة الوحيدة التي تمنح القروض الزراعية إلى المزارعين في العراق، إلا انه يعاني من الإخفاقات ذات الصلة بطبيعة نشاطاته بشكل عام ومنح القروض الزراعية بشكل خاص . وأوصى البحث في ضوء الاستنتاج أعلاه بضرورة اتباع الإجراءات المقترحة في مجال منح القروض الزراعية ومتابعة تحصيلها وتفعيل دور الرقابة الداخلية في المصرف لترتقي إجراءاتها فيما سبق إلى مستوى الطموح.

# الفهـــرس :


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| المستخلص | (أ) |
| فهرس المحتويات | (ب- ج) |
| قائمة الجداول | (د- هـ) |
| قائمة الأشكال البيانية | (و) |
| المقدمة | (ز- ي) |
| **الفصل الأول : السياسات الاقتصادية والزراعية وسياسة التمويل والاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003** | **(1 -36)** |
| **المبحث الأول :** واقع السياسات الاقتصادية والزراعية الساندة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام 2003 | (1-18) |
| أولا : السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 | (1-8) |
| ثانيا: واقع السياسات الزراعية المرافقة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام2003 | (8-18) |
| **المبحث الثاني :** سياسات التمويل والاستثمار الزراعي في العراق مع التركيز على سياسة المصرف الزراعي التعاوني بعد عام 2003 | (18-36) |
| أولا: المصرف الزراعي التعاوني، سياسة الإقراض، حجم القروض وأنواعها | (18-30) |
| ثانيا: سياسة الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003 الواقع ،التحديات ، القوانين والتشريعات | (30-36) |
| **الفصل الثاني : القروض المصرفية و التمويل الزراعي (الإطار النظري والمفاهيمي)** | **(37- 52)** |
| **المبحث الأول :** القروض المصرفية ومعايير منحها | (37 -43) |
| أولا : تعريف القروض المصرفية | (38) |
| ثانيا : وظائف القروض المصرفية | (38) |
| ثالثا : أهمية القروض المصرفية | (39) |
| رابعا : إجراءات ومعايير منح القروض | (39-43) |
| **المبحث الثاني :** التمويل الزراعي ، الأهمية ،الاتجاهات | (17 -24) |
| أولا: التمويل ألزراعي المفهوم،الأهمية،الأهداف | (24- 34) |
| ثانيا: مصادر التمويل الزراعي | (34 -52) |
| ثالثا: القروض الزراعية ، دورها،أنواعها ومجالات استخدامها | (34 -46) |
| رابعا: قواعد التمويل الزراعي | (46 -52) |

| | |
|---|---|
| **لفصل الثالث : تقويم إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني ودوره في تحقيق فاعلية القروض الزراعية** | **(89 -53)** |
| **المبحث الأول :** تقويم إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني | (76 -53) |
| أولا: إجراءات الإقراض في المصرف الزراعي التعاوني | (55 -53) |
| ثانيا: تقويم السياسة الاقراضية والتحصيلية في المصرف الزراعي التعاوني للمدة 2010 -2016 | (76 -55) |
| **المبحث الثاني :** المبادرة الزراعية،الأهداف، وسياسة التمويل | (89 -76) |
| أولا : النشأة ،الأسباب والجهات المشمولة بالمبادرة الزراعية | (78 -76) |
| ثانيا: الجهات المنفذة للمبادرة الزراعية،التخصيصات، والمشاريع | (87-78) |
| ثالثا: معايير ومؤشرات تنمية القطاع الزراعي . | (89 -88) |
| **الاستنتاجات والتوصيات** | **(98 -90)** |
| - الاستنتاجات | (94 -90) |
| - التوصيات | (98 -94) |
| - المصادر | (101 -99) |

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | الإيرادات العامة والتخصيصات للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2010–2015) بالأسعار الثابتة | (3) |
| .2 | الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات و الاستيرادات الزراعية في العراق للمدة من (2010 – 2016) | (7) |
| .3 | الإنتاج ومعدل الإنتاجية للدونم للمحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة (2010 – 2016) | (9) |
| .4 | التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الأراضي والمساحات المستصلحة في العراق للمدة (2010–2016) | (11) |
| .5 | عدد العاملين في العراق وعدد العاملين في القطاع الزراعي للمدة (2010 – 2015) | (11) |
| .6 | أسعار الشراء لمحصول الحنطة درجة أولى للمدة (2010_2016) | (14) |
| .7 | الأموال المخصصة للبحث العلمي نسبة إلى تخصيصات القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010–2016) | (17) |
| .8 | القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني نسبة إلى التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي للمدة (2010–2016) | (27) |
| .9 | قروض الموارد الذاتية للمصرف الزراعي التعاوني و قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) للمدة (2010_2015 ) | (29) |
| .10 | القروض قصيرة الأجل للمدة (2010-2016) | (55) |
| .11 | القروض طويلة الأجل للمدة (2010-2016) | (56) |
| .12 | الأهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010 – 2016) | (57) |
| .13 | قروض الائتمان التجاري للمدة (2010-2016) | (58) |
| .14 | قروض التجهيزات الزراعية للمدة (2010-2016) | (58) |
| .15 | قروض حفر الآبار والمشاريع الاروائية للمدة (2010-2016) | (59) |
| .16 | قروض خدمات المكائن للمدة (2010-2016) | (60) |
| .17 | قروض مشاريع الثروة الحيوانية للمدة (2010-2016) | (60) |
| .18 | قروض البيوت البلاستيكية للمدة (2010-2016) | (61) |
| .19 | قروض المكائن والآلات الزراعية للمدة (2010-2016 ) | (62) |
| .20 | قروض إنشاء البساتين وتطويرها للمدة (2010-2016) | (62) |
| .21 | قروض حقول الدواجن للمدة (2010-2016 ) | (63) |
| .22 | قروض استصلاح الأراضي للمدة(2010-2016) | (64) |
| .23 | الأهمية النسبية لأجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض للمدة (2010 – 2016) | (65) |
| .24 | مجموع القروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010-2016) | (66) |
| .25 | مجموع القروض الممنوحة حسب الاغراض للمدة من (2010- 2016) | (67) |
| .26 | نسب تحصيل القروض للمدة (2010-2016) | (68) |
| .27 | نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة (2010-2016 ) | (70) |
| .28 | التصنيف الزمني للمتأخرات للمدة (2010-2016) | (71) |
| .29 | مؤشر تسديد القروض للمدة (2010-2016) | (73) |
| .30 | نسب المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة للمدة (2010-2016) | (75) |

| | | |
|---|---|---|
| .31 | التخصيصات المالية والمصروف الفعلي ونسبة الصرف لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية للمدة (2010-2015) | (79) |
| .32 | التخصيصات الاستثمارية وتخصيصات المبادرة الزراعية وعدد المشاريع للقطاع الزراعي للمدة (2010- 2015) | (81) |
| .33 | المبيعات لمنظومات الري ومبالغ التسديدات للمدة (2011- 2015) | (83) |
| .34 | التخصيصات السنوية والمبالغ المصروفة للجنة العليا للمبادرة الزراعية (المكتب التنفيذي) للمدة (2010-2015) | (84) |

# قائمة الأشكال البيانية


| الرقم | عنوان الشكل البياني | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | الإيرادات العامة والتخصيصات للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2015) | (3) |
| .2 | نسبة الصادرات و الاستيرادات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2010 – 2016) | (7) |
| .3 | الإنتاج ومعدل الإنتاجية للدونم للمحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة (2010 – 2016) | (9) |
| .4 | الأهمية النسبية لعدد العاملين في القطاع الزراعي نسبة إلى عدد العاملين في العراق للمدة (2010 – 2015) | (12) |
| .5 | أسعار الشراء لمحصول الحنطة درجة أولى للمدة (2010_2016) | (15) |
| .6 | الأموال المخصصة للبحث العلمي نسبة إلى تخصيصات القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2016) | (17) |
| .7 | الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني (ش . ع) | (21) |
| .8 | القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني نسبة إلى التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي للمدة (2010-2015) | (28) |
| .9 | قروض الموارد الذاتية للمصرف الزراعي التعاوني و قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) للمدة ( 2010_2015) | (29) |
| .10 | الأهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010 – 2016) | (57) |
| .11 | الأهمية النسبية لإجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض للمدة (2010 – 2016) | (65) |
| .12 | مجموع القروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010-2015) | (66) |
| .13 | مجموع القروض الممنوحة حسب الأغراض للمدة من (2010- 2015) | (67) |
| .14 | نسب تحصيل القروض للمدة (2010-2015) | (69) |
| .15 | نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة (2010-2015) | (70) |
| .16 | التصنيف الزمني للمتأخرات للمدة (2010-2015) | (72) |
| .17 | مؤشر التسديد للمدة (2010-2015) | (74) |
| .18 | نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة للمدة (2010- 2015) | (76) |
| .19 | التخصيصات والمصروف الفعلي لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية للمدة (2010- 2015) | (80) |
| .20 | الانفاق الاستثماري وتخصيصات المبادرة الزراعية للقطاع الزراعي للمدة (2010-2015) | (82) |
| .21 | التخصيصات السنوية و المبالغ المصروفة للجنة العليا (المكتب التنفيذي) للمدة (2010-2015) | (85) |

# المقدمـــــة

يعد توفر رأس المال من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار الزراعي ويشكل مع العمل، الأرض، الإدارة والتنظيم، عناصر الإنتاج الرئيسة، ويمكن للمستثمرين الزراعيين الحصول عليه من مصادرهم الذاتية (كالمدخرات الخاصة والميراث)، والتي تتميز بضعفها وعدم قدرتها النهوض بالاستثمار بالشكل المطلوب،لاسيما لدى صغار المزارعين في الدول النامية ومنها العراق ، أو يلجئون الى مصادر أخـــرى (كالإفراد ، ملاك ألأراضي ، تجارالحاصلات ، المصارف التجارية ، شركات التامين ، الجمعيات التعاونية ، الإيجار التعاقدي وغيرها) ، وتفرض هذه المصادر نسبة فائدة مرتفعة على القروض التي تمنحها بسبب طبيعة المشاريع الزراعية التي تتميز بالمخاطرة واللايقين وارتفاع نسبة رأس المال الثابت وتأثرها بالظروف المناخية والبيولوجية وهذا يشكل عائقا أمام تحقيق الكفاءة الإنتاجية، فضلا عما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية منها عزوف المستثمرين الزراعيين عن الإنتاج وانعكاس ذلك على تدهور القطاع الزراعي وتلكؤ عملية التنمية .

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية تتبنى الحكومات سياسات تمويلية، تهدف من خلالها توفير رؤوس الأموال اللازمة وبأشكال وصور متعددة تمثل القروض الزراعية الشكل الأكثر انتشاراً، حيث تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية مشجعة بفوائد محدودة جدا أو بدون فوائد لتحفيز الاستثمار الزراعي وتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

فقد سعت الحكومة العراقية إلى تأسيس المصرف الزراعي التعاوني عام 1945 كمصرف متخصص لرسم السياسات التمويلية وتوفير الأموال اللازمة لدعم القطاع الزراعي ، وتعددت السياسات التمويلية والإجراءات والقرارات منذ إعلان التأسيس حتى عام 1994والتي أعلنت فيه الحكومة توقف التمويل الزراعي عن طريق المصرف الزراعي، ولم يعد الجهة الوحيدة المتخصصة بتوفير القروض للقطاع الزراعي.

بعد عام 2003 بدأت الحكومة في البحث عن آليات أخرى للنهوض بالقطاع الزراعي ففي عام 2004 أنشأت وزارة الزراعة صندوق إقراض المزارعين يقوم بتقديم القروض الى المزارعين لتشجيعهم على الاستثمار واستغلال أراضيهم ،إلا إن ذلك لم يكن كافيا للنهوض بالقطاع الزراعي بسبب محدوديته وقلة الأموال المخصصة له، وفي عام 2008 أطلقت الحكومة العراقية المبادرة الزراعية فقد تم تشكيل لجنة عليا للمبادرة الزراعية ، مجلس إدارة صناديق الإقراض ولجنة إقراض تقوم بدعم القطاع الزراعي والإروائي من خلال توفير أموال إضافية من الموازنة العامة، لوزارتي الزراعة والموارد المائية، فضلا عن توفير أموال لصناديق الإقراض التخصصية يتم تسويقها عن طريق المصرف الزراعي التعاوني تقوم بتوفير القروض الزراعية للمستثمرين الزراعيين ، لذا لابد من التركيز على الاجراءات والاساليب المتخذة ازاء عملية التمويل والاهتمام بالرقابة الداخلية على الاجراءات والاساليب المتخذة عند منح القروض وعند التحصيل.

ويشير واقع الحال إلى قصور في الإجراءات المتبعة داخل المصرف ولاسيما ما يتعلق بقسم الرقابة الداخلية، الأمر الذي يتطلب تحديد اسباب ذلك واقتراح اجراءات جديدة لما يجب ان يقوم به القسم من إجراءات بهدف تحقيق فاعلية القروض الزراعية.

**الاطار العام للبحث**

**مشكلة البحث :** يمثل القطاع الزراعي احد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، إلا انه يعاني العديد من المشاكل أهمها مشكلة ضعف الاهتمام بهذا القطاع، ونظرا لأهمية التمويل في تنمية وتطوير القطاع الزراعي فقد أخذ المصرف الزراعي التعاوني على عاتقه مهمة تزويد المزارعين بالقروض بأنواعها من اجل دعم القطاع الزراعي والنهوض به إلى مستوى الطموح. ولكي يحقق المصرف الزراعي التعاوني أهدافه ويعزز فاعلية تلك القروض يتطلب الأمر تطوير إجراءات الرقابة الداخلية على القروض، اذ تعاني إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني من قصور في متابعة القروض الزراعية وتحديد مدى الاستفادة منها للغرض الذي اقترضت من اجله.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1 -هل تتوفر المقومات اللازمة في الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني؟

2 -هل توجد إجراءات كافية للرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني للرقابة على القروض (قبل وأثناء وبعد تنفيذ القرض) وتحقيق فاعليتها؟

**اهمية البحث :** يعاني القطاع الزراعي في العراق أزمة مزمنة تعود إلى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري لمكونات هذا القطاع بهدف النهوض به، مما يتوجب توفير القروض بأنواعها والتمويل الكافي لدعم هذا القطاع ، حيث تلعب القروض دورا بارزا في تحسين وضع الزراعة والمزارع من خلال توفير المستلزمات الضرورية والأساسية مثل الأسمدة والبذور والآلات والمعدات وانشاء البساتين وتطويرها وحفر الآبار) مما يتطلب إحكام الرقابة واتخاذ الإجراءات الكافية على القروض عند منحها وتحصيلها ومن هنا تنبع أهمية البحث .

**فرضية البحث :** يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

1. تفترض الباحثة بأن هناك علاقة ايجابية بين التمويل الزراعي وتحفيز الاستثمار لكنها مشروطة بمدى التزام سياسة التمويل بأسس وقواعد التمويل الصحيحة من جهة، ومدى توافر التوافق والتنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية والزراعية المرافقة والساندة لها من جهة أخرى.
2. تسهم إجراءات الرقابة الداخلية المقترحة في المصرف الزراعي التعاوني في تحقيق فاعلية القروض الزراعية

**هدف البحث :** يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. بيان أهمية التنسيق والتوافق بين سياسة التمويل الزراعي وبين السياسات الاقتصادية والزراعية الساندة والمرافقة لها في تحفيز الاستثمار وتنمية القطاع الزراعي في العراق .
2. الاستثمار الزراعي ودور القوانين والتشريعات، دور مؤسسات التمويل في تحفيزه .
3. تقويم إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني ومدى قدرتها في تحقيق فاعلية القروض الزراعية.
4. تقديم إجراءات مقترحة للرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني بهدف تحقيق فاعلية القروض الزراعية .

**منهجية البحث :** تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي في الجانب العملي، لدراسة وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية لتحقيق فاعلية القروض الزراعية .

كما تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث في جانبين رئيسيين هما:

أولا: الجانب النظري

اعتمدت الباحثة على ما متوفر من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب وبحوث ورسائل جامعية ودراسات منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ثانيا: الجانب العملي

اعتمدت الباحثة في هذا الجانب على عدد من الوسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من أهمها الآتي:

1 -القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمصرف الزراعي التعاوني، فضلا عن المعايير وأدلة التدقيق العراقية الصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والخاصة بالرقابة الداخلية.
2 -التقارير السنوية والنشرات الصادرة من وزارة التخطيط – دائرة الإحصاء والدراسات بشان قروض المصرف الزراعي التعاوني للسنوات 2010-2016.
3 -التقارير المالية للمصرف الزراعي التعاوني للمدة 2010 -2015.
4 -بيانات المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية 2015 .
5 -بيانات الخطة الاستثمارية / وزارة الزراعة 2015 .
6 -بيانات وزارة الموارد المائية 2015 .
7 -التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي .

**هيكل البحث :**

ولتحقيق أهداف البحث في أعلاه تم تقسيمه الى ثلاث فصول واستنتاجات وتوصيات تناول الفصل الأول السياسات الاقتصادية والزراعية وسياسة التمويل والاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003 وتناول مبحثين الأول واقع السياسات الاقتصادية والزراعية الساندة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام 2003 في حين ركز المبحث الثاني على سياسات التمويل والاستثمار الزراعي في العراق مع التركيز على سياسة المصرف الزراعي التعاوني بعد عام 2003 .

وركز الفصل الثاني على القروض المصرفية والتمويل الزراعي ويحوي مبحثين تناول الأول القروض المصرفية ومعايير منحها ، في حين تناول المبحث الثاني التمويل الزراعي الأهمية والاتجاهات

وتناول الفصل الثالث تقويم إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني ودوره في تحقيق فاعلية القروض الزراعية في مبحثين ، ركز الأول على تقويم إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني، في حين ركز المبحث الثاني على المبادرة الزراعية،الاهداف، وسياسة التمويل . وقد توصل البحث لجملة من الاستنتاجات والمقترحات .

# الفصل الأول

# السياسات الاقتصادية والزراعية وسياسة التمويل والاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 تغييرا في نظامه السياسي وانعكس ذلك على شكل النظام الاقتصادي وعلى سياساته الاقتصادية والزراعية وتمثل ذلك بالتهيؤ للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وقد ترتب على ذلك تطبيق إجراءات التحول التي طلبتها المؤسسات الدولية والبنك الدولي ومنها إلغاء إجراءات الحماية وفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية وتزامن ذلك مع التدهور الحاصل في البنى التحتية وتراجع مستوى الإنتاج الزراعي والإنتاجية ولأسباب عديدة .

وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي فقد تعرض الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني إلى المنافسة الشديدة من قبل المنتج الأجنبي، والذي يتميز بانخفاض التكاليف وجودة النوعية مما أثر سلبا على المنتجين والمستثمرين في القطاع الزراعي وعرضهم الى الخسارة وعزوف البعض منهم عن الإنتاج ومغادرة القطاع الزراعي.

واستمرت السياسات الاقتصادية والزراعية هي الأخرى بالتذبذب وعدم الاستقرار، وقد كان ومازال النفط يمثل المصدر الوحيد والرئيس للناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت وبشكل واضح مساهمة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي،كما إن نصيب القطاع الزراعي في الموازنة شهد تذبذباً واضحاً ولم يحصل على التخصيصات اللازمة لنهوضه، وانخفضت مساهمة الضرائب في الإيرادات الكلية، كما إن السياسة النقدية شهدت بعض التحولات منها إقرار قانون استقلالية البنك المركزي،كما إن السياسات الزراعية المتمثلة بـ (السياسة الإنتاجية ،السعرية ،المائية....الخ) تأثرت هي الأخرى لوجود علاقة وارتباط بين هذه السياسات وسياسة التمويل الزراعي التي تبنتها الحكومة والمتمثلة بالمبادرة الزراعية، فان ذلك سوف يؤثر على فاعلية المبادرة الزراعية . يتضمن الفصل الأول مبحثين هما:

المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية والزراعية الساندة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام 2003. المبحث الثاني: سياسة التمويل والاستثمار الزراعي في العراق مع التركيز على سياسة المصرف الزراعي بعد عام 2003.

## المبحث الأول : واقع السياسات الاقتصادية والزراعية الساندة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام 2003

### أولا : السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003.

تتأثر سياسة التمويل الزراعي وبالتالي الاستثمار الزراعي بالسياسات الزراعية الساندة والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الأخرى المرتبطة بالزراعة سواء كانت تعمل في ظل الاقتصاد المخطط أو اقتصاد السوق، فان أي خلل في واحدة أو أكثر من هذه السياسات سوف يضعف أو يقلل من فاعلية و كفاءة السياسة التمويلية ويتأكد ذلك في اقتصاد السوق في ظل الانفتاح الخارجي،وحرية التجارة

(لأن الزراعة بصورة عامة ليست مجرد علاقات فنية بين عوامل الإنتاج الموظفة، بل تتجاوز الى مستلزمات وسياسات تكميلية ليست للقطاع الزراعي فحسب وإنما متكاملة مع السياسات الموجهة للقطاعات الأخرى وضمن الأنشطة المختلفة للقطاع الزراعي) [1].

لذلك ينبغي على واضعي سياسة التمويل للقطاع الزراعي أن يأخذوا بنظر الاعتبار جميع العوامل التي تحفز المستثمر وان يكون هناك تعاوناً وتنسيقاً بين هذه السياسات لتحقيق الهدف الرئيس وهو زيادة الإنتاج ،تقليل التكاليف ،تحسين النوعية وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي.

أن السياسات الاقتصادية والزراعية التي تتفرع منها بحاجة الى فهم الفلسفة الاقتصادية للاقتصاد العراقي بشكل واضح ، ومن ثم الاستناد الى استراتيجيات واضحة كي نحصل على سياسات اقتصادية وزراعية ناجحة،لاسيما وان الوضع بعد 2003 وما تبعه من تغيرات سياسية واقتصادية ومن انفتاح على العالم الخارجي في ظل تدهور الإنتاج والإنتاجية والتي تقتضي وجود تنسيق عالي بين واضعي السياسات على مستوى التشريع والتنفيذ،وسنتطرق باختصار إلى بعض السياسات الاقتصادية التي نعتقد بأهميتها وعلاقتها المباشرة بدعم وتحفيز الاستثمار، ومن ثم نتطرق إلى السياسات الزراعية السائدة والمرافقة بعد عام 2003 وبيان أهمية كل واحدة منها وأثرها في تحفيز الاستثمار.

ومن أهم السياسات الاقتصادية التي سنتطرق لها هي:-

## 1. السياستين المالية والنقدية:

تستخدم الدولة كل من السياسة المالية والنقدية أو مزيج بينهما لإحداث التغيرات الاقتصادية المطلوبة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية فيما يتعلق بحجم الإقراض، الاستثمار ، البطالة ، الانكماش ، التضخم ، الا انه وكما هو معروف اقتصادياً إن استخدام بعض السياسات لمعالجة احد المشاكل الاقتصادية قد يسبب مشاكل اقتصادية غير المشكلة التي استخدمت السياسة لمعالجتها مما يؤثر على الأداء الاقتصادي بصورة عامة[2] .

أن فاعلية السياسة المالية تتمثل بقدرتها على إحداث تغيرات مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف وتجنب الآثار غير المرغوبة من خلال استخدام أدواتها المتمثلة (الإنفاق ،الضرائب ، الدين العام)،على مستويات الإنتاج والدخل والأسعار، ولاشك أن استخدام هذه الأدوات يعتمد على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فنجد أن بعضها يكون فاعلا في مدة وقد لا يكون فاعلا ومؤثرا في مدة أخرى ، وفي حالة العراق نجد أن أكثر هذه الأدوات تأثيرا في مدة الدراسة هي الإيرادات المتحققة بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية وهناك حاجة ماسة ومستمرة للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تخصيص الأموال اللازمة له، ولان وجود إيرادات عالية سوف ينعكس على تخصيص مبالغ اكبر للقطاع الزراعي ، وبالعكس عند انخفاض الإيرادات سوف ينخفض حجم التخصيصات وقد تجلى ذلك من خلال تدهور أسعار وكميات النفط ، فقد أثرت وبشكل واضح على مستوى الدعم للقطاع ، وكذلك حجم التخصيصات للمصرف الزراعي المسؤول عن السياسة التمويلية للقطاع الزراعي في السابق، وسوف نبين علاقة الإيرادات الكلية بحجم التخصيصات للقطاع الزراعي .

---

1. العاني ، خطاب ، جغرافية العراق الزراعية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية ، 1979 ، ص13 .
2. H.B. Clark, C. N. Smith, H.G. 1962Hamilton, Economic growth, Department of Agricultural economics, University of Florida, April

أما بالنسبة للضرائب فأن وضوح السياسة الضريبية ومرونتها يسهم في جذب الاستثمار في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي ، وبالرغم من أن السياسة الضريبية تحمل الكثير من الإعفاءات الضريبية والكمركية فلم يلحظ لها تأثير واضح، بسبب ضعف حجمها ولأسباب عديدة منها أن العراق تعثر في تطبيق قانون التعريفة الكمركية على الرغم من تشريعه وما صاحب ذلك من تنفيذ التطبيق ومن ثم التوقف نتيجة لاعتراض بعض المحافظات .

وقد شهدت الأموال المخصصة للإنفاق الاستثماري و الأموال المخصصة للمصرف الزراعي التعاوني تفاوتا واضحا من مدة لأخرى وتأثرت بحالة التوسع والانكماش التي شهدها الاقتصاد العراقي ، والجدول(1) في أدناه يبين إجمالي الإيرادات الكلية والتخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي.

**جدول رقم (1) الإيرادات العامة والتخصيصات للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2015) بالأسعار الثابتة**

| السنة | الإيرادات العامة 1 تريليون/دينار | تخصيص القطاع الزراعي 2 مليار/دينار | النسبة % ½ |
|---|---|---|---|
| 2010 | 70.178 | 79 | 0.001 |
| 2011 | 108.807 | 96 | 0.008 |
| 2012 | 119.818 | 121 | 0.001 |
| 2013 | 113.840 | 124 | 0.001 |
| 2014 | 105.266 | 80 | 0.007 |
| 2015 | 94.048 | 22 | 0.002 |

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي ، وزارة الزراعة

**شكل رقم (1) الإيرادات العامة والتخصيصات للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2015)**

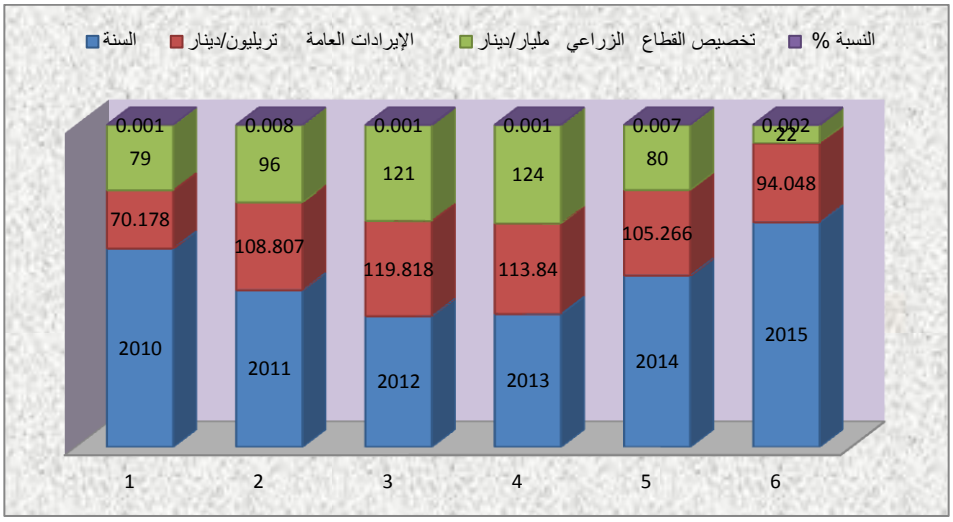


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ويبين الجدول (1) إن هناك تفاوت في حجم التخصيصات للقطاع الزراعي في هذه المدة بالرغم من إن الإيرادات العامة قد ازدادت في بعض السنوات،فقد انحصرت نسبة التخصيصات بين (0.001-0.008)، وهي قليلة لا تتناسب وأهمية القطاع الزراعي، كما إن السنوات الأخيرة التي شهدت انخفاض في أسعار النفط قد أثرت بشكل كبير على حجم التخصيصات للقطاع الزراعي ، وهي احد أهم الثغرات التي توجه للسياسة المالية ففي مدد الازدهار ترتفع نوعا ما حجم التخصيصات أما في مدد العجز وانخفاض الإيرادات فان حجم التخصيصات تنخفض مع إن أهمية القطاع الزراعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي يتطلب توافر تخصيصات تتناسب وأهمية القطاع بشكل مستمر.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد شهدت هي الأخرى بعض التحولات منها تحرير السياسة وفق آلية السوق، وفي تحديد السعر وسعت إلى تحقيق بعض الأهداف المهمة منها المحافظة على سعر الصرف للدينار العراقي بالرغم من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك تم إصدار قانون استقلالية البنك المركزي، واستعمال أدوات جديدة كمزاد بيع العملات اليومي.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فان هناك تأثير متفاوت لاسيما القروض التي تمنح من موارد المصرف الزراعي التعاوني الذاتية والتي تعتمد على حجم المبالغ المخصصة له من الموازنة، كما إن سعر الفائدة يعتمد على نوع القرض ومدته وقد تأثرت القروض بعد تحوله الى الصيرفة الشاملة والعمل بقانون الشركات وقلة حجم المبالغ المخصصة للتمويل الزراعي، فضلا عن عزوف الكثير من المزارعين عن العمل الزراعي بسبب ارتفاع كلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي.

بينما تؤثر أسعار الصرف على السياسة الاقراضية ، إذ إن سعر الصرف له تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال ويؤدي تقييم سعر صرف العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية إلى خلل في ميزان المدفوعات ، إذ تعمل على تشجيع الاستيراد ، واستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية ، وتحد من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية . وهذا التأثير السلبي يظهر بصورة واضحة عند تصدير المنتجات الزراعية التي تفيض عن الاستهلاك المحلي وبالرغم من إن ذلك لم يحصل في العراق بسبب العجز في الإنتاج الزراعي الا انه يجب إن يؤخذ بنظر الاعتبار، كما أن تثبط الإنتاج المحلي يؤدي الى الحد من الاستثمار في كثير من القطاعات الزراعية عالية الكلفة كصناعة الدواجن أو الألبان أو اللحوم وبالتالي سوف يقل الطلب على القروض الزراعية وفي الوقت نفسه عدم قدرة المزارعين المقترضين على تسديد الديون السابقة مما يؤثر سلباً على المؤسسات الاقراضية ويهدد وضعها المالي ،كما إن انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بسبب ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات الجاري إنشاءها والتي تعتمد بصفة أساسية على مستلزمات الإنتاج المستوردة مما يترتب عليه تشتت نشاط بعض تلك المشروعات وخفض إنتاجها بينما توقف تماماً نشاط البعض الآخر ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية لتلك المشروعات بالدرجة التي تدفع المستهلك إلى تقليص الطلب عليها مما يؤدي إلى حدوث ركود تضخمي تنعكس آثاره بشكل سلبي على مناخ الاستثمار بصفة عامة وبالتالي حجم الطلب على القروض الزراعية [1].

1. الوادي ،عائدة فوزي احمد (2007) أثر التخصيصات الاستثمارية والإقراض الحكومي في الاستثمار الإجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974-1994) ، أطروحة دكتوراه ، ص122.

وتؤدي السياسة النقدية في بعض الأحيان الى زيادة معدل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمقترض وكيفية إنفاقه للقرض ، وقد ساهمت سياسة الحفاظ على قيمة العملة الوطنية فضلا عن توفير القروض بدون فائدة كما حصل في قروض المبادرة الزراعية بعدم تأثر سياسة الإقراض من هذا الجانب.

## 2 _ التجارة الخارجية:

تمثل السياسات التجارية مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا لتحقيق أهداف معينة، وتُعد من ضمن السياسات الاقتصادية التي تؤثر في تحفيز الاستثمار والتي تعتمد على طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة فيما يتعلق بالصادرات والاستيرادات.

فقد شهد القطاع الزراعي في العراق فجوة طلب واضحة وهناك حاجة ماسة لسد النقص الحاصل في جميع المنتجات، ويتطلب ذلك توفير قاعدة بيانات عن الأسواق الداخلية والخارجية، الأسعار ، حجم التعامل التجاري ، تكاليف التسويق ، حركة السوق ، وغيرها ليتسنى لواضعي السياسة التجارية رسم السياسة المناسبة.

وفيما يتعلق بالمحاصيل الإستراتيجية الرئيسة (حنطة، شعير،رز، الذرة ) فمن المفروض أن ترتبط حركة الإنتاج بالتسويق من خلال تهيئة المخازن والأماكن الملائمة في الوقت المناسب،لأنها شهدت مشاكل عديدة منها تأخر استلام الحاصل، وبعد المسافة لبعض المخازن عن أماكن الإنتاج، وكذلك صعوبة تسويق بعض المحاصيل للمناطق التي شهدت تدهورا في الوضع الأمني فقد تم أحالتها إلى أماكن بعيدة جدا مما أسهم في زيادة التكاليف بسبب ارتفاع أجور النقل واضطرار المزارعين إلى بيعها الى التجار بأسعار منخفضة لتجاوز مشكلة التكاليف والوقت، وفيما يتعلق بالمحاصيل الخضرية الأخرى فأننا لمسنا تعثر واضح في تطبيق إجراءات الحماية بسبب تأخر تطبيق قانون التعريفة الكمركية الجديد في العراق .

وهناك اتجاهين متعارضين للسياسات التجارية ، فبعض السياسات التجارية تؤدي إلى التوسع في التجارة الخارجية مثل دعم الصادرات أو إلغاء نظام الحصص وبعضها الآخر يؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية مثل رفع سعر التعريفة الكمركية أو سياسة المنع، وبما أن إصدار قانون التعريفة الكمركية في العراق يصب في اتجاه سياسة الحماية التجارية، فان ذلك يعني إن العراق ليس له كامل الحرية في تحديد هيكل التعريفة الكمركية إنما يأخذ بنظر الاعتبار القيود الدولية التي تفرضها الاتفاقيات المختلفة مثل منظمة التجارة العالمية التي أصبح العراق عضوا مراقبا فيها والاتفاقيات الثنائية ومبدأ المقابلة بالمثل.

بعد عام 2003 عملت الحكومة بمبدأ الحرية التجارية الأمر الذي فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها بحيث أصبح العراق يستورد كل شيء، وأصبح الفرد العراقي يعتمد على المواد الغذائية التي يستهلكها يومياً على الخارج ، وان السلع الرأسمالية تستورد من الخارج واعتمدت تلك السياسة على مبدأ الرسوم النوعية باستخدام رسم أعادة الأعمار البالغ (5%) على جميع السلع المستوردة،وبالتالي لم تحقق تلك السياسة أي من أهدافها سوى توفير السلع والمواد الغذائية التي تدخل في سلة غذاء الفرد العراقي، الأمر الذي يعني استنزاف نسبة كبيرة من دخل الفرد العراقي على شراء تلك السلع .

وبالنسبة للرسوم الكمركية في العراق وإصدار قانون التعريفة فقد مرت بمراحل عديدة بعد عام 2003 إذاستحدثت الفقرة (1) من أمر سلطة الائتلاف رقم (38 ) الصادر في 2003/9/19 ضريبة سميت(إعادة أعمار العراق ) بعد تعليق العمل بالرسم الكمركي بالأمر ( 12) إذ حددت الفقرة (3) من الأمر المذكور الضريبة بنسبة ( 5%) من قيمة البضاعة الخاضعة للرسم على أن ينتهي العمل بهذه الضريبة بعد مرور عامين على نفاذ الأمر المذكور، واستناداً للأمر فمن المفروض إن العمل ينتهي بضريبة أعادة أعمار العراق في 2006/1/1 ويعاد العمل بأحكام قانون الكمارك إلا إن الذي حصل هو عدم العمل بأحكام قانون الكمارك منذ عام 2006 وبعد ذلك تم تشريع القانون رقم( 22) لسنة 2010 والذي الغى بموجبة قانون (77 ) لسنة 1955 وأمر سلطة الائتلاف رقم (38) لسنة 2003 والأمر رقم( 54) لسنة 2004 وأمر ضريبة إعادة أعمار العراق وقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار القانون ما يأتي(لغرض وضع تعريفة كمركية تتماشى وإصلاح الاقتصاد العراقي والتعديلات الكثيرة التي طرأت على القانون) ، أي إن قانون التعريفة الكمركية على الرغم من أهميته وآثاره العديدة على الاقتصاد جاءت الأسباب الموجبة في سطر واحد فقط، إذ كان يجب الإشارة في الأسباب الموجبة الى المبادئ الأساسية في تصميم القانون مثل العدالة التي تتطلب توافق القانون مع رأي المجتمع والكفاءة الاقتصادية التي تعني عدم فرض كلف أضافية غير ضرورية على المجتمع ولا يتعارض مع الأهداف الاقتصادية في النمو والاستقرار وتوزيع الدخل العادل والجدوى الإدارية التي لا تحمل الحكومة والمستهلك كلفاً أضافية، فضلا عن ذلك كان من الأفضل أن تشير الأسباب الموجبة على الحدود التي راعى فيها القانون التزامات العراق الخارجية لاسيما دخوله في منظمة التجارة العالمية ، ومدى توافقه مع سعيه لتوفير الحماية للمنتجات الوطنية ، وتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي ، وتنمية القطاعات الأخرى ، والآثار المتوقعة على الصحة والثقافة والنظام العام ، ولكل هذه الأسباب فأن صياغة الأسباب الموجبة بسطر واحد لقانون جديد يعد من اخطر القوانين أمر غير صحيح وقد يصلح ذلك لتعديل محدود للقانون لا لإلغائه [1] .

تم تأجيل تنفيذ هذا القانون إلى عام 2011 ثم اجل إلى ( 30 ) حزيران 2012 وأصبح هناك خللاً تمثل في انحراف السوق المحلي بكافة أنواع السلع والذي رافقه التخلف التدريجي لأهم قطاعين في العراق هما القطاع الزراعي والصناعي، وبعد أن قررت الحكومة تطبيق القانون في بداية كانون الثاني 2014، وأعلن تطبيق قانون التعريفة الكمركية في جميع المنافذ الحدودية العراقية، بما فيها التي تقع ضمن حدود إقليم كردستان،وقد تراوحت معدلات التعريفة الكمركية بين (1-100% ).

إن أسباب التلكؤ في إجراءات الحماية ومنها دخول المنتج الأجنبي المنافس في مواسم الإنتاج يعود الى عدم المعرفة الكاملة بقيمة المنتج المحلي والحاجة إلى تغطية العجز من المنتجات الأجنبية،فضلا عن أن هناك تعثر في تطبيق سياسة الحماية للمنتج المحلي من قبل المنافذ الحدودية فعلى الرغم من صدور المنع من دخول هذه المنتجات إلا إننا نلاحظ وجودها في الأسواق المحلية وهذا يعني عدم الالتزام بتطبيق التعليمات والقوانين ويعزى ذلك إلى الفساد الإداري والمالي الذي ساد في جميع الأوساط وقد أثرت هذه السياسة على المزارعين والمستثمرين الصغار حيث شهد خروج الكثير من التظاهرات

1. إسماعيل ، ميثم لعيبي ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 دراسات اقتصادية دار الحكمة ، 2013، ص20

لمنتجي محصول الطماطة مثلا في البصرة وكربلاء وذلك بسبب تردي الأسعار وعدم وجود حماية لمنتجاتهم وتجدر الإشارة الى أن كلفة الـ (1/كغم) تصل الى(500) ديناراً في حين تباع (250) ديناراً للكيلو غرام الواحد وهذا يعني ان المزارع بحاجة إلى الدعم وفي الوقت نفسه يحتاج المستهلك الى الدعم أيضا من خلال حصوله على أسعار مناسبة أي يجب إن تكون هناك سياسة متوازنة بين دعم المنتج من جهة ودعم المستهلك، الجدول الآتي يظهر دور السياسة الخارجية في ظل حركة الصادرات والاستيرادات ويظهر لنا حجم التبادل التجاري.

**جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات و الاستيرادات الزراعية في العراق للمدة من (2010 – 2016) مليون/ دينار**

| السنة | الناتج المحلي الأجمالي بالاسعار الجارية | الصادرات الزراعية | نسبتها الى الناتج% | الأستيرادات الزراعية | نسبتها الى الناتج% |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 162064565,5 | 141541.0 | 0.09 | 22885385.0 | 14.12 |
| 2011 | 217327107,4 | 196614.0 | 0.09 | 14391323.0 | 6.62 |
| 2012 | 254225490,7 | 170443.0 | 0.07 | 52991159.0 | 20.84 |
| 2013 | 273587529,2 | 100797.0 | 0.04 | 30684762.0 | 11.22 |
| 2014 | 266420384,5 | 947268.0 | 0.36 | 30427308.0 | 11.42 |
| 2015 | 207876191,8 | 410465.0 | 0.20 | 49608382.0 | 23.86 |
| 2016 | 196536350,8 | 424140.0 | 0.22 | 21710368.0 | 11.05 |

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية .

**شكل رقم (2) نسبة الصادرات و الاستيرادات الزراعية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2010 – 2016)**

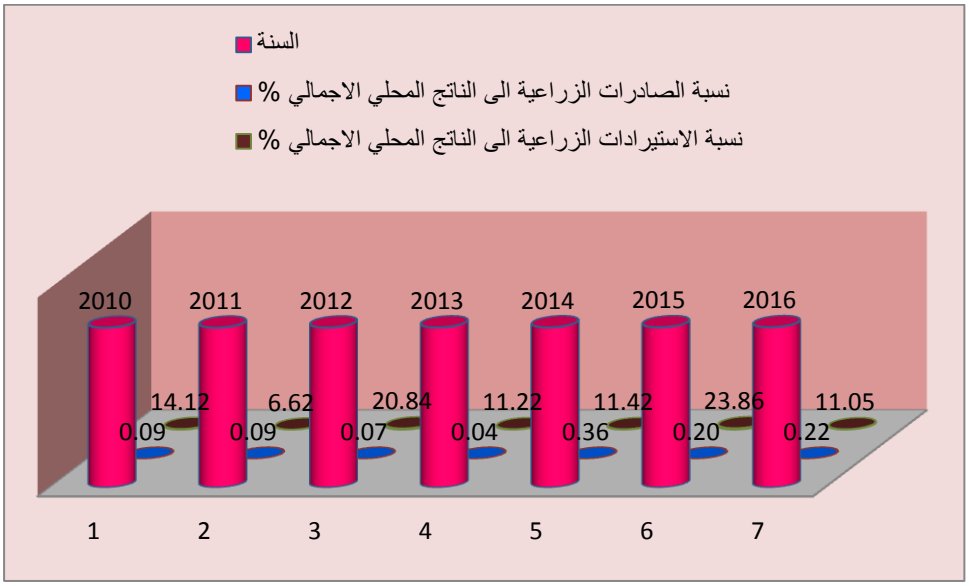


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

يبين الجدول ( 2) بان نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا ووصلت إلى (0.36%) في أحسن الأحوال عام (2014) ،وعلى العكس شهدت الاستيرادات الزراعية زيادة في نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا واضحا في الأعوام(2015,2012) ووصلت إلى (23.86%) في عام( 2015) إلا إن نسبتها بقت متذبذبة حتى في سنوات المبادرة الزراعية ولاسيما للمحاصيل الإستراتيجية كمحصول الحنطة مثلا سنتطرق له عند دراسة مؤشر الاستيراد لمعرفة فاعلية المبادرة الزراعية لاحقا .

## ثانيا: واقع السياسات الزراعية المرافقة لسياسة التمويل الزراعي في العراق بعد عام2003:

بالرغم من أهمية السياسة التمويلية التي تمثل جزء من الخدمات التي تقدم لقطاع الزراعة إلا إنها لا تشكل العامل الحاسم الذي يتقرر في ضوءه مدى نجاح التنمية الزراعية فكل الخدمات تشكل مع بعضها البعض وحدة واحدة مترابطة لكل منها دوره المهم والفعال ويمكن لغياب أي منها أو قصوره أن يؤدي الى إعاقة عملية التنمية الزراعية [1].

وعليه فان معرفة أداء السياسات المرافقة مهم جدا في زيادة فاعلية السياسة التمويلية ومن ثم نجاحها ومن أهم السياسات الزراعية المرافقة لسياسة التمويل هي:-

### 1 -السياسة الزراعية الإنتاجية:

انصبت السياسة الزراعية الإنتاجية في العقود الماضية على محاولة الوصول الى استغلال الموارد المتاحة قدر الإمكان وتحقيق تركيبة محصولية مناسبة غير إنها عانت من عدم الاستقرار مما تسبب في عدم تطور الإنتاج بشكل يتناسب مع نمو حاجات المجتمع الى الغذاء، واحتياجات الثروة الحيوانية الى العلف وحاجة الصناعات الوطنية للمواد الأولية فعلى الرغم من سعة المساحات الزراعية فان الإنتاجية لم تصل للمستوى المطلوب ، ولم يسد النقص الحاصل بالاستيراد سواء في مرحلة الثمانينات أو بعدها ولغاية وقتنا الحاضر، كما إن الالتزام بالخطط الزراعية وتحديد الإنتاج وسياسة الإلزام من قبل المزارع قد توقفت بعد أن اتجه العراق الى اقتصاد السوق بعد عام 2003 ولم يعد الفلاح ملزم بالإنتاج أو التسويق.

**تشتمل هذه السياسة على سياستين رئيسيتين** هما **سياسة استغلال الأراضي الزراعية وسياسة استخدام القوى العاملة** في العراق .

إذ نجد إن معدل الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الإستراتيجية الأربع من (2010- 2016) كانت متذبذبة وبالرغم من الزيادات الحاصلة في بعض السنوات إلا إن الإنتاجية انخفضت في سنوات اخرى، إذ شهد محصول الحنطة زيادة في بعض السنوات وانخفاض في سنوات اخرى ، وكذلك شهدت إنتاجية محاصيل (الرز، والذرة الصفراء، والشعير) التذبذب بالإنتاجية من مدة لأخرى خلال هذه المدة. والجدول (3) يبين ذلك.

---

1. رشراش ، محمد ، تأثير السياسات الكلية وبرنامج التصحيح الاقتصادي على التمويل الريفي ، منظمة التنمية العربية للتنمية الزراعية، 1995 ، ص67.

فمثلا نجد إن اعلي إنتاج لمحصول الحنطة في عام 2014 بلغ (50551) طن وبلغت أعلى إنتاجية (829.5) كغم / دونم في عام 2016 وأقل إنتاج عام 2015 فقد وصل الإنتاج الى (26451) طن وبلغت أقل إنتاجية (488.8) كغم/ دونم في عام 2011 وهذا يعني حصول تراجع في بعض السنوات على مستوى الإنتاج والإنتاجية وهكذا بالنسبة لبقية المحاصيل الإستراتيجية الأمر الذي يتطلب وجود سياسة إنتاجية واضحة.

**جدول رقم (3) الإنتاج ومعدل الإنتاجية للدونم للمحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة(2010 – 2016)**

| السنة | الحنطة | | الشعير | | الشلب | | الذرة الصفراء | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 100طن الإنتاج | كغم/دونم الإنتاجية | 100طن الإنتاج | كغم/دونم الإنتاجية | 100طن الإنتاج | كغم/دونم الإنتاجية | 100طن الإنتاج | كغم/دونم الإنتاجية |
| 2010 | 27488 | 496.8 | 11372 | 282.7 | 1558 | 812.1 | 2667 | 589.7 |
| 2011 | 28089 | 488.8 | 8202 | 285.3 | 2351 | 894.1 | 3357 | 651.9 |
| 2012 | 30623 | 604.5 | 8320 | 395.7 | 3613 | 1136.7 | 5034 | 836.1 |
| 2013 | 41784 | 576.7 | 10032 | 308.3 | 4518 | 1179.1 | 8313 | 1055.3 |
| 2014 | 50551 | 599.1 | 12778 | 278.8 | 4030 | 1276.2 | 2893 | 855.1 |
| 2015 | 26451 | 650.5 | 3297 | 347.9 | 1092 | 1119.4 | 1823 | 870.3 |
| 2016 | 30529 | 829.5 | 4992 | 480.3 | 1813 | 1175.5 | 2595 | 972.3 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / الإحصاء الزراعي

**شكل رقم (3) الإنتاج ومعدل الإنتاجية للدونم للمحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة(2010 – 2016)**

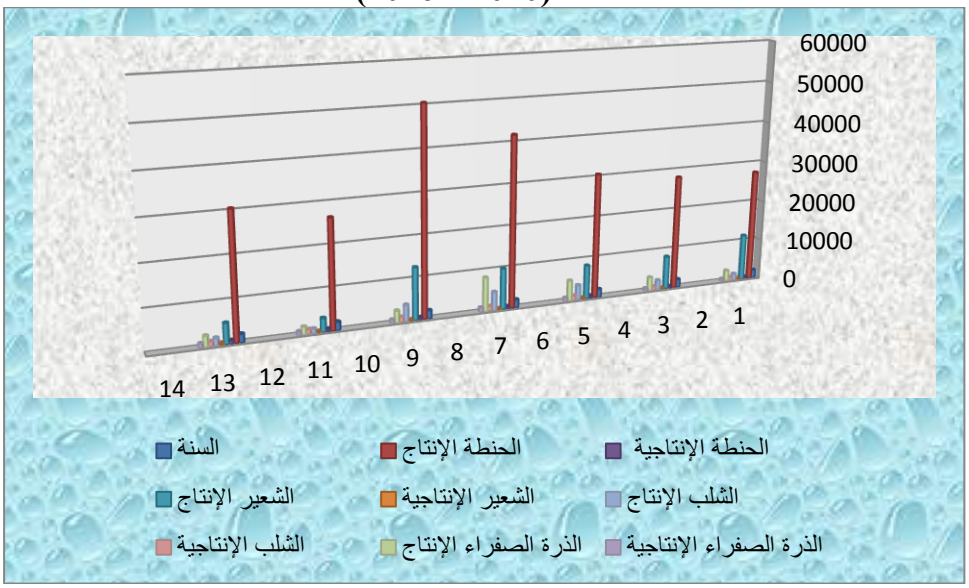


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

وسوف نتطرق الى تأثير المبادرة الزراعية على أهم المحاصيل الإستراتيجية (الحنطة) لأنه المحصول الرئيس ، ولان محصول الشعير قد وصل الى الاكتفاء الذاتي قبل انطلاق المبادرة كما إن سياسة الإنتاج للشلب والذرة الصفراء تحيطها بعض المشاكل منها الحصة المائية وغيرها.

**أ –سياسة استغلال الأراضي الزراعية :**

تضمنت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الجارية في العراق في المدة الماضية تطبيق نماذج متباينة لحيازة الأراضي الزراعية، وتوزيع الموارد في الريف العراقي تراوحت بين الجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية وبين الحيازات الفردية الصغيرة والمشروعات الزراعية التجارية ونمط الملكيات الزراعية الواسعة ، وقد حقق كل نظام من هذه النظم الاجتماعية والاقتصادية أشكالا من النجاح والفشل وبدرجات متفاوتة عند تطبيقه وفق الظروف المحيطة به، إن تعدد أنواع الحيازات وأشكالها وتدني المساحة وخاصة بفعل التقسيم المتكرر نتيجة الإرث وتفتت المساحة يؤدي الى عدم الاستقرار والهدر بطاقات محتملة وكذلك عائق أمام التطور التكنولوجي وتشير الدراسات الى أن ( 64% ) من الحيازات مملوكة ملكا صرفا للأشخاص وهي التي تتجزأ الى مساحات صغيرة وغير اقتصادية في كثير من الحالات ( 32% ) مؤجرة و(3% ) تدار تجاوزا و(1% ) أشكال أخرى فقد عد الكثير من الباحثين والمتخصصين ان تفتيت الملكية الى حيازات صغيرة أدى إلى تعثر الكثير من ممارسة الزراعة فضلا عن ان بعضها لم تستغل لأنها غير منتجة اقتصاديا فضلا عن استخدامها في مجالات غير زراعية، وفي العراق ساهمت قوانين الإصلاح في معالجة حالات الملكيات الواسعة وأعادت توزيعها الى حيازات صغيرة لا يمكن للتكنولوجيا والطرائق الحديثة إن تستغل بشكل كفء لأنها مكلفة وقـــد أشار بعض العلماء إلى إن الغرض من الإصلاح الزراعي في الأنظمة التي تنتهج الرأسمالية طريقا للتطور ينحصر في العمل على تعيين الحجم الأمثل للمزرعة الفردية، وتصميم الأساليب التي من شانها خلق اكبر عدد ممكن من المزارع الأسرية، بينما ينصب الغرض في النظام الاشتراكي على تحديد الحجم الأمثل للمزرعة الجماعية والبحث عن الطرائق التي تساعد على إنشاء المزيد من الوحدات الاستثمارية الجماعية [1].

بينما ترى الأمم المتحدة إن الإصلاح الزراعي ينبغي أن لا يبدأ وينتهي بإعادة توزيع الأرض أو توحيد الملكيات المتفتتة بل يجب أن يتضمن سلسلة من إجراءات أخرى لتحسين شروط تأجير الأرض وتوفير القروض الزراعية بشروط أو فوائد مناسبة وإصلاح الأنظمة الضريبية وتجهيز الفلاحين بالمعدات الزراعية وتطوير طرائق التسويق الزراعي وتشجيع التعليم والإرشاد مع التأكيد على أهمية دور التعاون الزراعي في هذه المجالات بغية توحيد العلاقة بين الإنسان والأرض التي يزرعها،
ويبين الجدول رقم (4) بان الحكومة استمرت بتخصيص مبالغ في الموازنة الاستثمارية لغرض استصلاح الأراضي الزراعية وقد شهدت هذه المبالغ التذبذب من سنة لأخرى، كما إن مساحة الأراضي المستصلحة هي الاخرى شهدت تذبذباً خلال السنوات المذكورة .

1. FLORES 1965 the economics of land reform international labor review no july.p22

**جدول رقم (4) التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الاراضي والمساحات المستصلحة في العراق للمدة (2010–2016) مليون / دينار**

| السنوات | التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية | المساحات المستصلحة (ألف دونم) |
|---|---|---|
| 2010 | 540460 | 270384 |
| 2011 | 666692 | ——— |
| 2012 | 704005 | ——— |
| 2013 | 654458 | ——— |
| 2014 | 404388 | ——— |
| 2015 | 168950 | 2411 |
| 2016 | 56720 | 2297 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

(–) لم تتوفر بيانات عن المساحات المستصلحة للسنوات (2011و2012و2013و2014) .

## ب_ سياسة استخدام الموارد البشرية للإنتاج الزراعي في العراق :

بالرغم من ارتفاع نصيب الفلاح العراقي من الأراضي الزراعية قياساً بالكثير من البلدان الأخرى ، إلا إن إنتاجية الفلاح العراقي هي اقل بالمقارنة بالكثير من الدول الأخرى سواء كانت هذه البلدان متقدمة أو نامية ، حيث بلغ نصيب الفلاح الواحد من الأراضي الزراعية في الآونة الأخيرة حوالي (2.5) دونم، في حين أن حصة الفلاح الواحد في مصر( على سبيل المثال لا الحصر) هي أقل من ( 0.5) دونم، ولكن إنتاجية الفلاح المصري تبلغ ضعف إنتاجية الفلاح العراقي.

**جدول رقم (5) عدد العاملين في العراق وعدد العاملين في القطاع الزراعي للمدة (2010 – 2015)**

| السنة | اجمالي عدد العاملين في العراق الف / نسمة (1) | عدد العاملين في القطاع الزراعي الف / نسمة (2) | الاهمية النسبية % ½ (3) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 10522 | 1467 | 13.9 |
| 2011 | 10778 | 1461 | 13.6 |
| 2012 | 11096 | 1504 | 13.6 |
| 2013 | 11495 | 1558 | 13.6 |
| 2014 | 11679 | 1583 | 13.6 |
| 2015 | 11981 | 1623 | 13.5 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الإحصائية السنوية .

**شكل رقم (4) الأهمية النسبية لعدد العاملين في القطاع الزراعي نسبة الى العاملين في العراق للمدة (2010 – 2015)**

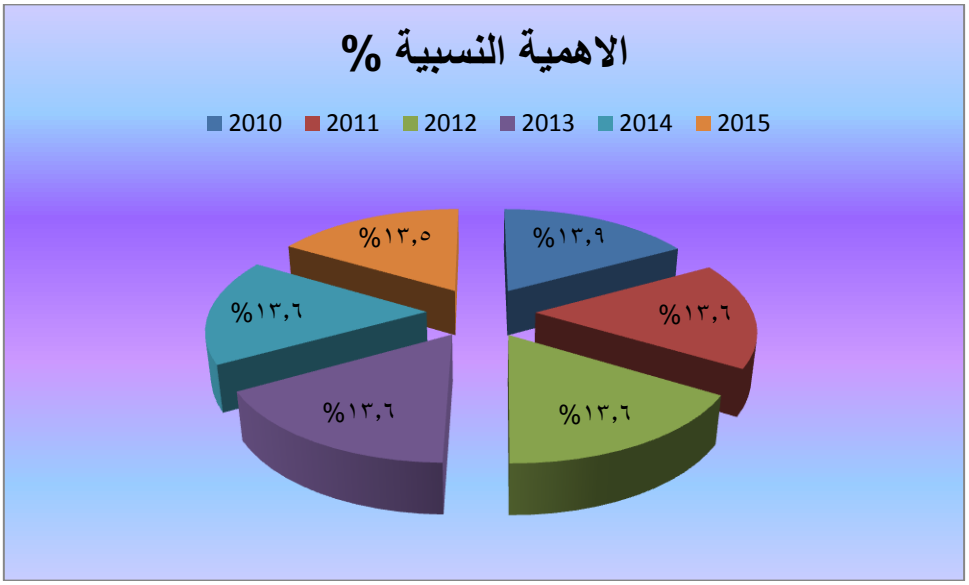


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

ويبين الجدول(5) بان الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الزراعي شهدت تراجعاً وانخفاضاً ، إذ وصلت الى (13.5) في عام 2015 بعد أن كانت (13.9)عام 2010.

## 2.السياسة الزراعية السعرية:

تمثل السياسة السعرية احد أهم السياسات الزراعية التي تحفز الاستثمار،إذ يمثل السعر محددا أساسيا للإنتاج لأنه يسهم في تحديد التكاليف من خلال معرفة مستلزمات الإنتاج وأسعارها ، وتعتمد السياسات الزراعية بشكل عام على السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة وقد تتبدل الأهداف من مرحلة لأخرى طبقا للظروف الموضوعية، وإن أكثر السياسات تأثيرا على الإنتاج الزراعي هي السياسة السعرية التي هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للبلد، فالدعم الكبير الموجة لمدخلات الإنتاج كان عائقا كبيرا أمام التقدم المنشود بل خلف تشوها اقتصاديا كبيرا حيث كانت نسبة كبيرة من الأسمدة والمبيدات والبذور الموزعة على الفلاحين تجد طريقها إلى التهريب خارج البلاد.

وتقوم السياسة الصحيحة بدور أساسي في تحديد الاحتياجات السليمة لاتجاهات الإنتاج الزراعي، إلا إنه من الضروري التأكيد، بأن دور السعر الصحيح يتوقف أيضا على التقدير الدقيق لتكلفة الإنتاج، إذ أن التقلب السريع لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية والصناعية مع ثبات أسعار الدولة المعلنة لمدة طويلة يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السعرية، وهو توجيه المنتجين لتنفيذ الخطة الإنتاجية لذلك لا بد أن تأخذ السياسة السعرية بالحسبان ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج الزراعي، لأن الأسعار هي التي ستقرر في النهاية حجم الإنتاج الزراعي.

وقد مرت السياسة السعرية والتسويقية بمراحل مختلفة فكان التسويق إلزامي وبالأسعار التي تفرضها الدولة في السبعينيات والثمانينيات، وفي نهاية الثمانينيات تخلت الدولة عن هذا النهج، أما في مدة الحصار فقد تم تسعير المحاصيل الإستراتيجية وهي الحنطة، الشعير، الشلب ، الذرة الصفراء ، القطن ، زهرة الشمس ، وكانت الدولة مستعدة لاستلام الحاصل بالسعر المحدد ويمكن للفلاح التصرف في تسويق الحاصل للدولة أو للتجار.

بعد أحداث عام 2003 تركت آلية السوق تأخذ دورها تدريجيا في تكوين أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي وفي عام 2008، تم وضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة، الشعير والشلب مع ترك الحرية للفلاح في التسويق لمحاصيله،بشكل عام وباختصار إن السياسة السعرية الزراعية في العراق تمثلت في تحقيق أهداف عدة ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالاتي :

أ - سياسة دعم المنتجين الزراعيين .

ب - سياسة دعم المستهلكين .

ج - السياسة الزراعية لدعم المنتجين الزراعيين والمستهلكين معا.

د - سياسة سعرية زراعية بغية تحقيق أهداف إستراتيجية محددة .

نظراً لما تحتله بعض المحاصيل من أهمية خاصة كأن تكون هذه المحاصيل مصدراً أساسياً للحصول على النقد الأجنبي ، أو إنها تدخل كإنتاج وسيط لإنتاج سلع صناعية يحرص البلد على تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي منها لضرورات سياسية، أو أن يمثل المحصول نسبة عالية من احتياجات المستهلكين وليس بالإمكان الحصول عليه من الأسواق الخارجية دون مساومات سياسية كما حصل مع العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية عام 1990 .

وقد اعتمد العراق هذه السياسة بالنسبة إلى عدد من المحاصيل ، ولذا فأنه اتبع سياسات تشجيعية بغية تشجيع المنتجين لضمان إنتاج أكبر قدر ممكن من هذا المحصول.

وتشير الإحصاءات الى أن محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق تتصدر أولويات السياسة المتبعة من قبل الدولة تجاه القطاع الزراعي وعلى مختلف الفترات لان هذه المحاصيل تغطي ما نسبته (80-85% ) من مجمل الأراضي المزروعة ولتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول الى حالة الأمن الغذائي تقوم الدولة بدعم عملية إنتاجها لمساعدة المزارعين للاستمرار في إنتاجها على الرغم من انخفاض إنتاجية الدونم . فالإعانة بالنسبة لمكافحة الآفات الزراعية تمثلت بتحمل الدولة لنسبة كبيرة من تكاليف هذه المبيدات وقد وصلت في بعض أنواع المبيدات الى نسبة (100%)، وكذلك الدعم لأسعار الأسمدة بمختلف أنواعها سواء التي يتم إنتاجها داخل العراق قبل عام 2003 أو المستوردة ، وكذلك الدعم على كلف المكننة الزراعية والتي انخفضت بعد عام 2003 لتصل الى نسبة لا تتجاوز( 10% ) من قيمة بعض المعدات الزراعية [1].

أما الدعم لأسعار الناتج من هذه المحاصيل فكان من خلال تحديد سعر مجزي لاستلام الناتج من قبل سايلوات الحبوب التابعة لوزارة التجارة وان هذا الدعم واضح من خلال الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية لهذه المحاصيل[2].

1. منهل ، عبد الكريم ، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2008 ، ص10 .
2. داود ، 11:2008

أمـا بالنسـبة للإنتـاج الحيـواني فـأن بـرامج أعـادة تأهيـل وتطـوير قطـاع الـدواجن للمـدة ( 1999-2003 ) فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات ساهمت بدعم وإعانة مستلزمات الإنتاج مما أتاح للمستهلك الحصول على منتجات الدواجن بأسعار مخفضة، وبعد عام 2003 وبسبب توقف الدولة عن أعانة مستلزمات الإنتاج ودعم الأسعار للمنتجات الحيوانية انخفض إنتاج الدواجن بنسبة تزيد عـن ( 75% ) وارتفعـت أسـعار منتجـات الـدواجن بشـكل كبيـر[1]، كمـا إن أسـعار شـراء المحاصـيل الإستراتيجية من قبل الحكومة العراقية شهدت زيادة عام بعد عام وهذا يعني استمرار الدعم فمثلا ارتفع سعر شراء الحنطة من (650) ألف دينارعام 2010 الى ( 700) ألف دينار للطن الواحد عام 2016 وكذلك أسعار بقية المحاصيل بعد انطلاق المبادرة الزراعية ، وقد ساهمت هذه السياسة والدعم بأسعار مغرية إلى استغلالها من قبل بعض الجماعات قاموا بشراء بعض المحاصيل لاسيما الحنطة من دول الجوار وغيرها وتم شراء الحنطة الإيرانية والأوكرانية وتسويقها على أنها حنطة عراقية وهذا ما أدلى به وزير التجارة العراقي في بيان لوزارة التجارة ودعا إلى وضع ضوابط صارمة للحـد من ذلك[2].

**جدول رقم (6) أسعار الشراء لمحصول الحنطة درجة أولى للمدة(2010_2016)**

**(1000 دينار/ طن)**

| السنة | سعر الحنطة |
|---|---|
| 2010 | 650 |
| 2011 | 720 |
| 2012 | 755 |
| 2013 | 720 |
| 2014 | 792 |
| 2015 | 792 |
| 2016 | 700 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة / لجنة تسعيرة المحاصيل الإستراتيجية

1. نعمة ، 8:2011
2. وزارة التجارة ، 2015 ، العراق .

**شكل رقم(5) أسعار الشراء لمحصول الحنطة درجة أولى للمدة(2010_2016)**

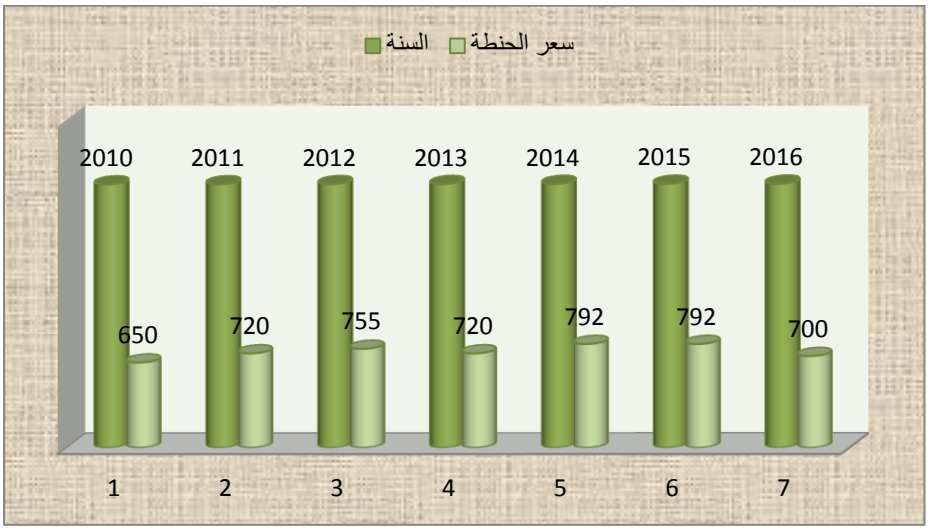


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)

## 3. السياسة الزراعية التسويقية:

يمثل التسويق حلقة مهمة من حلقات السياسة الزراعية حيث سعت الحكومة إلى السماح بتفعيل آلية السوق لجميع المحاصيل والمنتجات الزراعية إلا أن ذلك يحتاج إلى التدخل ولاسيما للمحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير حيث خير المنتج بين التسويق الى القطاع الخاص والتجار أو البيع إلى القطاع العام واستلامه من خلال مراكز الاستلام وبأسعار مدعومة، فقد حددت أسعار الحنطة والشعير سلفا وقبل استلام الحاصل الا إن هناك مشاكل كانت ومازالت مستمرة منها تأخر استلام الحاصل من قبل مراكز الاستلام فيضطر المزارع الى الانتظار لمدة أطول وكذلك عدم توفر المخازن الكافية لاستلام الحاصل وانخفاض طاقاتها الاستيعابية .

بعد عام 2003 اتجه العمل بالية السوق في تكوين الأسعار لمستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي واتجاهه وفي عام 2008 وضعت الحكومة تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير واستمرت هذه الطريقة بعد إعلان المبادرة الزراعية فالمزارع مخير بين تسويق الحنطة والشعير الى الحكومة أو بيعها في السوق أما محاصيل الفواكه والخضر والإنتاج الحيواني فتترك لآلية السوق.

تزداد أهمية التسويق حينما يكون هنالك فائض في الإنتاج ولكن الذي يحصل في العراق وعلى الرغم من محدودية الإنتاج إلا إن هناك معاناة في عملية التسويق تتمثل بتأخير استلام الحاصل أما لإجراءات روتينية أو لضيق الطاقة الاستيعابية ،وهناك مشكلة أخرى تواجه المستثمر الزراعي هي عدم تسديد مبالغ المحصول المسوق في الموعد المحدد فيضطر أن يبيع المحصول إلى التجار الذين يقومون بتسويقه الى الدولة لان هناك التزامات بين المزارعين وبين الجهات التي أقرضته مستلزمات الإنتاج.

وقد تلكأت وزارة التجارة بدفع مبالغ المحاصيل الزراعية المسوقة إلى مخازنها من قبل الفلاحين والمزارعين،وان هذه المشكلة تتكرر باستمرار إذ لا يستلم المزارع أمواله إلا بعد مرور مدة قد تتجاوز السنة أحيانا، وفيما يتعلق بمحصول التمر مثلا فان وزارة الزراعة كانت تستلم الحاصل عن طريق التجهيزات الزراعية وبأسعار مجزية بعد ذلك أصدرت قرار بعدم الاستلام وتركت المنتجين يبحثون

عن التجار والأسواق لبيع حاصلهم وبأسعار لا تتناسب والتكاليف المصروفة، كما إن العملية التسويقية تجري في العراق بطريقة بدائية حيث لا يملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية، أضف إلى ذلك أن الفلاح العراقي لا يدرك لحد الآن أهمية الفرز والتدريج والتصنيف للمحاصيل والمنتجات خارج المخازن المناسبة، مما يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة من المحاصيل قبل وصولها إلى الأسواق. وقد شهدت السياسة التسويقية إرباك واضح حيث تعثر استلام الفلاحين لمستحقاتهم من تسويق محاصيلهم وعلى ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء بتاريخ( 16-1-2016 ) الموافقة على إيقاف سريان الفوائد المترتبة على قروض المصرف الزراعي للمزارعين المسوقين للمحاصيل الإستراتيجية الذين لم يستلموا مستحقاتهم عن المحاصيل المسوقة ابتداء من تاريخ تسويق المحصول ولحين استلام مستحقاتهم من الدولة، على أن تؤكد وزارة التجارة شمول المزارع بالخطة الزراعية وعدم استلامه لاستحقاقاته بالنسبة للحنطة والشلب ووزارة الزراعة بالنسبة للشعير وبذور الحنطة والذرة الصفراء وبحسب النسب المئوية لاستلام استحقاقاته بالنسبة للوزارتين آنفا، وهذا بدوره يوثر على السياسة التمويلية أيضا لان هناك فوائد لم يستلمها المصرف الزراعي بسبب عدم استلام المزارعين مستحقاتهم من وزارة التجارة ووزارة الزراعة مما يؤثر على كفاءة استرداد القروض التي تمثل احد مقومات إدامة السياسة التمويلية.

## 4. خدمات البحث العلمي والتطوير:-

يمثل البحث والتطوير أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وتحسين النوعية، ونجد أن الدول المتقدمة تولي اهتمام كبير وتخصص أموال كبيرة من موازناتها لإدراكها إن ذلك يسهم في تحقيق إنتاجية عالية وتطوير المهارات للعاملين في القطاع، إلا أن هذه السياسة لم تلق الاهتمام المطلوب في العراق فنجد إن ما يخصص للبحث والتطوير في مجال الزراعة قليل جدا.

وترى الباحثة إنه بالرغم من هذه الأهمية إلا إن التركز في البحث والتطوير يجب أن يكون في البحوث التطبيقية والتي يمكن الاستفادة منها في الواقع الزراعي العراقي وتحسينه حيث نجد أن الكثير من البحوث انصبت على قضايا لم تكن ملامسة للواقع وكانت نتائج البحث مجموعة أوراق وكتب توضع على الرفوف في المكتبات فالمطلوب حصر التمويل للبحث العلمي التطبيقي الذي يخدم العملية الإنتاجية، كما إن هناك صعوبات تواجه استخدام التكنولوجيا بكفاءة ومنها طبيعة الحيازات الزراعية ومستوى النشاط الزراعي لان التكنولوجيا الحديثة تحتاج في تطبيقها الى مساحات واسعة لذاك نجد انحسار استخدامها.

ولم يحض الجانب البحثي والإرشادي بالاهتمام المطلوب الا في نهاية عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث اعتمدت مجموعة برامج وطنية إنمائية ، تستخدم حزمة متكاملة من الأنشطة والفعاليات ، وتبنيها من قبل الفلاحين والمزارعين وكانت أهدافها رفع الإنتاجية ونشر التكنولوجيا ونشر أساليب الإنتاج، ويبين الجدول (7) أدناه إن نسبة التخصيصات للبحوث والدراسات من حجم التخصيصات للقطاع متذبذبة فقد تراجعت نسبتها (5.5%) في عام 2016 بعد أن كانت (26.0%) عام 2010 [1] .

---

1- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، 2017 .

**جدول رقم (7) الأموال المخصصة للبحث العلمي نسبة الى تخصيصات القطاع الزراعي في العراق للمدة(2010-2016) مليون/ دينار**

| السنوات | تخصيصات القطاع الزراعي(1) | تخصيصات البحوث والدراسات الزراعية(2) | نسبة (%) ½ (3) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1633233.043 | 424403.534 | 26.0 |
| 2011 | 2310672.364 | 830944.685 | 36.0 |
| 2012 | 2354542.270 | 973628.759 | 41.4 |
| 2013 | 2440258.384 | 984165.294 | 40.3 |
| 2014 | 910062.890 | 23606.88 | 2.6 |
| 2015 | 477181.000 | 18869 | 4.0 |
| 2016 | 174832.240 | 9534 | 5.5 |

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

**شكل رقم (6) الأموال المخصصة للبحث العلمي نسبة الى تخصيصات القطاع الزراعي في العراق للمدة(2010-2016)**

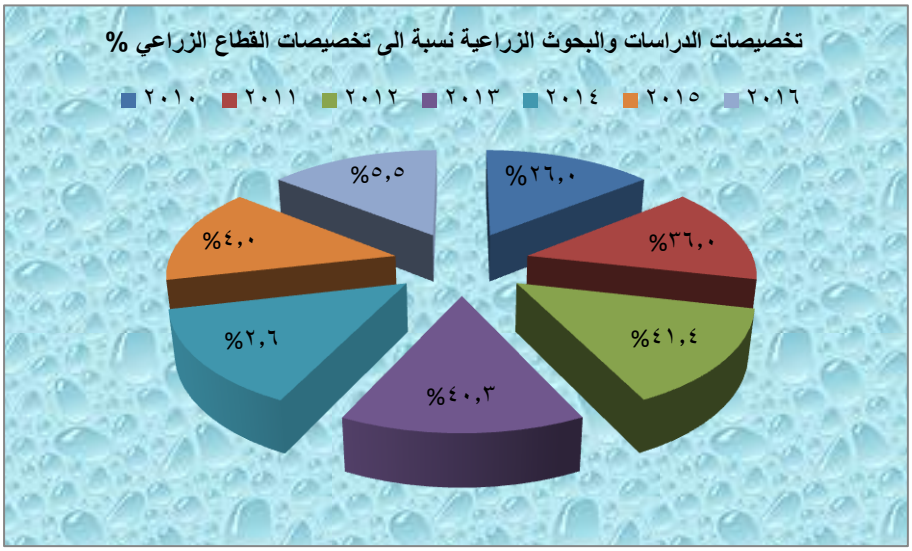


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

## 5. السياسات المائية :-

تشكل الموارد المائية أهمية قصوى في القطاع الزراعي لما لها من دور في نجاح واستمرار العمل الزراعي ، لذلك يجب الاهتمام بهذا الجانب وإعطائه أولوية متقدمة ضمن سياسات التنمية في العراق عموما والسياسات الزراعية ومن خلال مجموعة واسعة من البرامج والإجراءات التي يمكن تلخيصها بالاتي [1] :-

1. البصري ، كمال ، الإصلاح الاقتصادي ، 2009 ، ص14 .

أ - اعتبار المياه موردا اقتصاديا مهما ووضع تسعيرة مناسبة له للحفاظ على هذه الثروة .
ب - ضرورة الوصول الى اتفاق مع دول النبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (تركيا ،سوريا وإيران) لقسمة المياه، وذلك لضمان توفرها بصورة مستمرة.
ج - ضرورة تفعيل الموازنة المائية التي تعتمدها وزارة الموارد المائية، والتي هي الآن في نهاية المرحلة الأولى على أن يتم الإسراع بانجاز المرحلة الثانية منها لمختلف القطاعات المستفيدة والمستهلكة، من جانب آخر العمل على تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
د - تشغيل مشاريع السدود مركزيا، والاستمرار في صيانة السدود والخزانات وحل مشاكلها وإنشاء سدود جديدة في مناطق ملائمة، واستكمال ربط المبازل الرئيسية بالمصب العام، فضلا عن ضرورة استثمار المياه الجوفية إستراتيجيا لمختلف الإغراض وإناطة مسؤوليته بجهة واحده وهي وزاره الموارد المائية.
هـ - وضع السياسات الزراعية المستقبلية باستخدام بدائل ترشيد الاستهلاك والتشجيع على زراعه المحاصيل البديلة الأقل استهلاكا للمياه والمقاومة للملوحة والجفاف، كما يجب العمل على استنباط أصناف مقاومة الملوحة.
و- التركيز على إنتاجيه الدونم واتخاذ الخطوات لتأهيل قدرات مستغلي الأرض وزيادة أسعار الشراء للمحاصيل، ونشر تقانات الري الحديثة من خلال المشروع الوطني لتقانات الري الحديثة .

وعند ملاحظة طبيعة السياسات الاقتصادية والسياسات الزراعية في العراق بعد عام 2003، نجد أن هناك تلكؤ واضح في تطبيق هذه السياسات بالشكل الذي يسهم في دعم القطاع وجذب الاستثمار، وذلك بتوفر بيئة ذات استقرار سياسي وامني و سياسة اقتصادية تتسم بالوضوح والاستقرار من خلال جملة من الإجراءات الاقتصادية في المجالين المالي والنقدي ومعالجة كل التشوهات في هيكلية الاقتصاد الوطني، ويجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها،هذا يعني إن تشجيع الاستثمار لا يتحقق بالقانون أو كثرة المزايا والإعفاءات والاستثناءات ولاسيما الحوافز الضريبية ، بل بسياسة اقتصـادية متوافقة [1].

## المبحث الثاني : سياسات التمويل والاستثمار الزراعي في العراق مع التركيز على سياسة المصرف الزراعي التعاوني بعد عام 2003

### أولا: المصرف الزراعي التعاوني، سياسة الإقراض، حجم القروض وأنواعها.

#### 1 -المصرف الزراعي التعاوني،النشأة والأسباب،الأهداف،النشاطات والأعمال.

إن الاستثمار في القطاع الزراعي محفوف بالمخاطر نظرا لتأثره وبشكل مباشر بالظروف البيئية وغيرها والتي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها ، لذلك يتردد رأس المال الخاص كثيرا للدخول في مثل هذا الاستثمار، فضلا عن أن تدخل الحكومات في توجيه سياسة الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع الزراعية نظرا لأهميتها للمستهلك كثيرا ما تؤدي إلى محدودية رأس المال المستثمر في هذا

1. الهيئة العامة للضرائب ، 2012 .

القطاع، لذا وجدت معظم الدول نفسها مضطرة إلى إنشاء مؤسسات إقراض زراعي متخصصة تكون رافداً أساسياً للقطاع الخاص لتشجيعه على إقامة مشاريع زراعية ضرورية لأغراض التنمية الزراعية [1].

تقوم هذه المؤسسات بتقديم التمويل اللازم لتنمية النشاط الزراعي، إذ تقدم قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور،الأسمدة،وقروض متوسطة الأجل لتمويل شراء الآلات الزراعية، وقروض طويلة الأجل لتمويل شراء الأراضي الزراعية واستصلاحها وإقامة السدود [2].

في العراق وقبل تأسيس المصرف الزراعي الصناعي عام 1935 ، كان المزارع العراقي يلجأ إلى المرابين الذين يفرضون عليه شروطا قاسية كان يتقبلها مضطراً ، وكثيراً ما انتقلت الملكيات الزراعية الى أولئك المرابين نتيجة لتراكم الديون على أصحاب الأراضي الزراعية الذين عجزوا عن أدائها ، ولهذا وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى مساعدتهم عن طريق وزارة المالية ، وكان قسم كبير من المزارعين الصغار يضطر إلى بيع محصوله إلى التجار عاجلا (على الأخضر) بثمن بسيط لا يكاد يسد تكاليف الإنتاج أما الملاك الكبار فتمنح لهم السلف أما بطريقة مباشرة من خزينة الدولة ،أو عن طريق الاتفاق مع احد المصارف المحلية للقيام بعملية التسليف بضمان من الحكومة ، دون أن يلتزموا بضمان خاص ، فليس هناك ما يضطرهم لدفع هذه السلف ، فضلا عن إن الحكومة لم تطالبهم بصورة جدية لدفع ما عليهم من مبالغ ، وكثيراً ما شطبت الحكومة تلك المبالغ لصعوبة الحصول عليها من أولئك الملاك.

لهذا وجدت الحكومة بان هناك ضرورة لإيجاد مؤسسة كبيرة تتولى مهمة القيام بعملية التسليف وتخليص المزارعين الصغار من سيطرة المرابين الذين استولوا على القسم الأكبر من أملاكهم، فقامت الحكومة العراقية في عام 1935 بتشريع قانون رقم (51) لسنة 1935 الذي تأسس بموجبه المصرف الزراعي الصناعي ليقوم بما تتطلبه الزراعة والصناعة معا.

وفي الأول من نيسان (ابريل) من عام 1936 بدأ المصرف أعماله، وعندما بدأت الحكومة تطبيق قانون تسوية حقوق الأراضي في عام 1940 أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء مصرف زراعي مستقل، ففصل المصرفان عن بعضهما ، ولم يبدأ المصرف الزراعي أعماله بصورة مستقلة تماما حتى عام 1946 [1].

وقد تباينت أهداف المصرف الزراعي التعاوني من مدة لأخرى إلا إن أهدافه العامة تمثلت بالمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في القطاعات المختلفة وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية وتمويل الزراعة بصورة عامة والزراعة الجماعية بصورة خاصة فضلا عن المساهمة في إنمائها عن طريق ممارسة وظائف الاستثمار ودعم عمليات الإنتاج والمساهمات في عمليات الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية والأعمال المصرفية الأخرى، وقد شهدت هذه الأهداف تغيرا من مدة لأخرى طبقا للمرحلة الزمنية والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1986، ص79 .
2. القصاص: 2010 ،ص87 .
3. العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص126 .

**وقد تمثل نشاط المصرف الزراعي التعاوني بما يلي :**

أ - يقوم بمنح التسهيلات المصرفية للزبائن من القروض والمكشوف والخصم والابتياع والتسليف بأنواعه بصورة عامة لكافة القطاعات التي تساهم بالتنمية الاقتصادية والتمويل الزراعي بصورة خاصة .

ب - قبول الودائع في الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة و الحوالات المبتاعة بالعملة المحلية والأجنبية وتجميعها وإعادة توظيفهما في مجالات التنمية ، فضلا عن نشاطات أخرى حددها قانون المصرف الزراعي التعاوني.

**ويمكن إجمال أهم النشاطات التي مارسها المصرف الزراعي التعاوني بالاتي:**

(الحساب الجاري ، حساب التوفير ، الودائع الثابتة، الحوالات الداخلية المبتاعة،الحوالات الداخلية المباعة،حوالات الفروع المسحوبة على المصرف،الاستثمار في الشركات والمصارف،السفاتج المسحوبة على المصارف،الصكوك المصدقة،التسهيلات الائتمانية،وغيرها)،وبذلك نجد ان هناك تحول واضح في الأهداف التي جاء بها المصرف الزراعي التعاوني عند تأسيسه فقد تعدد أغراضه ولم يعد المؤسسة المسؤولة عن التمويل الزراعي في العراق [1].

**من خلال ما تقدم يمكن الإشارة إلى الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني**

---

1. النظام الداخلي للمصرف الزراعي ، 1998.

## شكل (7)
## الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني (ش . ع)

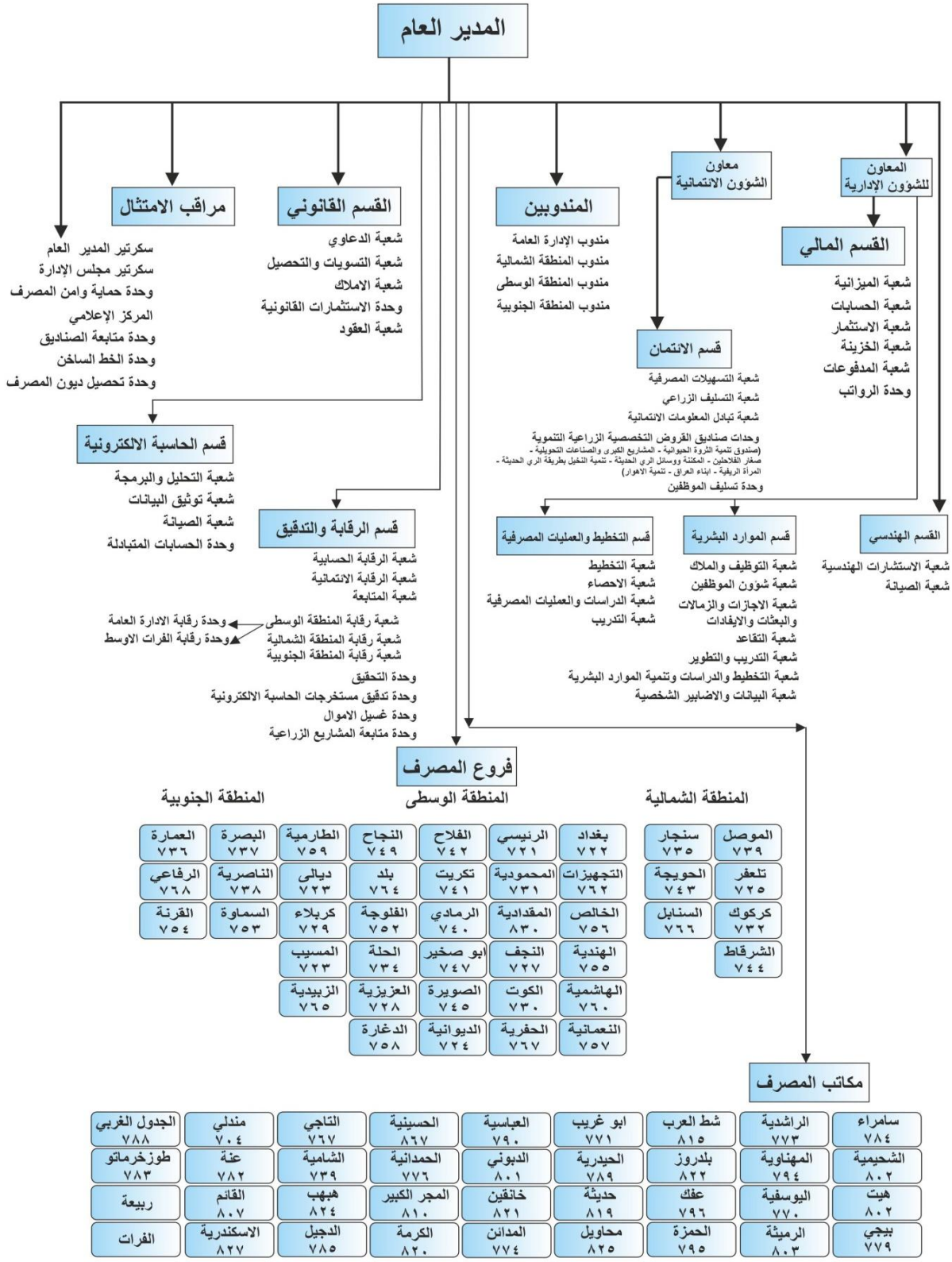

## 2.السياسات الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (2003-2016):

يقصد **بالسياسة الاقراضية** للمصرف الزراعي التعاوني بأنها ( جميع الإجراءات التي ترسمها الإدارة العليا للمصرف والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال ضمن القواعد والأسس الموضوعة التي تعكس فلسفة المصرف وثقافته الاقراضية)[1] ، وقد اختلفت السياسة الاقراضية للمصارف من وقت لآخر إلا إن الإطار العام للسياسة الاقراضية من الأمور الأساسية في عمل المصرف [2] ، إذ يقتضي الأمر ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة وسهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ،نوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض ، فضلا عن زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض مقارنة بالسياسات الاقراضية الشفوية [3].

ويمكن أن نلحظ طبيعة الأعمال والسياسات التي قام بها المصرف الزراعي التعاوني العراقي منذ تأسيسه ولغاية عام 2016 من خلال ستة مراحل تقع ضمن مدتين الأولى منذ (1935- 2003 ) والثانية (2003-2016) وكما يلي:

- **المرحلة الأولى** : وتمتد من المدة (1935_1946) وهي بداية تأسيس المصرف حيث أطلق عليه اسم (**المصرف الزراعي الصناعي**) لأنه كان يهدف إلى تمويل النشاط الزراعي والنشاط الصناعي وقد بدأ برأس مال قدره (150) ألف دينار عراقي، ولم يكن في حينها المؤسسة الوحيدة التي تقوم بالإقراض بل إن هناك عدد من المؤسسات والشركات منها (مصلحة تسويق الفواكه والخضر، مديرية الإرشاد الزراعي ، الشركة العامة للسكر، مصلحة التمور العراقية و شركات الغزل والنسيج)، واقتصرت عمليات التسليف لأغراض تسويقية فقط، فكانت مساهمتها ضعيفة وغير قادرة على توفير التمويل اللازم بأسعار فائدة مناسبة للمزارعين قياسا بمساهمة المصرف الزراعي التعاوني [4] .
- **المرحلة الثانية**: المدة (1946_1957) وفيها تم الإعلان عن تأسيس مصرف زراعي مستقل عن المصرف الصناعي ، حيث يتولى المصرف الزراعي تمويل النشاط الزراعي فيما يتولى المصرف الصناعي تمويل النشاط الصناعي ، واستمر العمل بالمصرفين ولمدة (10) سنوات دون زيادة رأس المال.
- **المرحلة الثالثة**: المدة (1957_1996) وشهدت هذه المرحلة زيادة رأس مال المصرف الى (10) مليون دينار عراقي واتسع نشاطه ليقوم بتمويل كافة أطراف العلاقة الزراعية (فلاحين، مزارعين، جمعيات فلاحيه، شركات زراعية، وكل من له علاقة بالواقع الزراعي)، وجاءت هذه العملية انسجاما مع أهداف قانون الإصلاح الزراعي المرقم(30) في عام 1958 حيث صدر قانــون جديد

للمصرف برقم (56 ) لسنة 1959 تضمن تعديلات على أهدافه وأنشطته باتجاه تطوير الزراعة وتحسينها وتوسيعها ومكننتها وزيادة الثروة الحيوانية فيما كان الهدف قبل ذلك مساعدة المزارعين ومعاونتهم ومساعدة المتضررين وبهذا أصبح **مصرفا تنمويا واقتصاديا صرفا** يستهدف التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتطويرها ، في عام 1974 تغير اسم المصرف الزراعي إلى

---

1. Hempel&Sinonson,1998:397

2. النعيمي، 2010 ، ص45 .
3. هندي ، 2000 ، ص 215 .
4. العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص 125.

المصرف الزراعي التعاوني بموجب القانون رقم 110 لسنة 1974 وذلك لإعطاء الأهمية الخاصة في تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية وتمويل الزراعة بصورة عامة بشروط ملائمة وفوائد مناسبة وتقديم الخدمات وتطوير القطاع الزراعي دون اعتبار الربح هدفاً أساسيا لفعالياته، فضلاً عن توحيد مصادر التسليف وحصرها في المصرف الزراعي [1]، وصدر نظام المصرف رقم(3) لتقسيم القروض الزراعية تبعاً لأغراضها والتأمين على الضمانات وفي هذه المرحلة ذهبت معظم القروض للجمعيات التعاونية الزراعية لمواكبة مسيرة الإصلاح الزراعي، وفي عام 1981 تم زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (300) مليون دينار عراقي وقد اتسمت سياسة المصرف في هذه المدة بعدم الوضوح وأظهرت تبايناً في حجم القروض،ولم تكن هناك سياسة اقراضية واضحة للقطاع الزراعي للمدة (1979_1989)، بسبب التباين في حجم القروض الممنوحة من سنة لأخرى فضلا عن أن معدل النمو للقروض بصورة عامة كان منخفضا مقارنة بما استهدفته خطط التنمية الى إجمالي القروض المصروفة لكافة الأغراض الزراعية لهذه المدة [2] ،حيث بلغت نحو( 661) مليون دينار أي بمعدل سنوي مقداره (60) مليون دينار تقريباً بينما بلغ عدد المعاملات ( 105377 ) معاملة أي بمعدل سنوي يقرب (9580) معاملة حيث لم يتجاوز معدل نمو القروض (4%) والذي انعكس على نمو الناتج الزراعي الذي لم يتجاوز(4,5%).

في عام 1994 توقف المصرف عن مزاولة نشاطه ألإقراضي إلا في حدود ضيقة وبإشارة من الدولة، ويعود سبب إيقاف الإقراض إلى أن السلطات ترى بان دخول المزارعين قد ارتفعت بسبب زيادة مدخولاتهم نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل الإستراتيجية، وتمثل هذه المرحلة والمرحلة السابقة للمدة (1974_1994) مرحلتين مهمتين تمثلان البدء بعمل المصرف الزراعي وتخصصه بنشاطات القطاع الزراعي حيث تم تشريع قانونه الخاص بينما تمثل المدة النهائية أي عام 1994 توقف عمل المصرف عن العمل بتمويل النشاط الزراعي.

- **المرحلة الرابعة**: المدة (1996_1997) صدر القرار رقم (9) لسنة 1996 والذي سمح للمصرف ممارسة أعمال الصيرفة التجارية الشاملة باعتباره مصرفا متخصصا فضلا عن استمرار ممارسة أعماله الواردة في قوانينه ونظامه الداخلي، وفي عام 1997 وبموجب القرار (163) تم زيادة رأس المال الى (600) مليون دينار عراقي . وهنا يجب الإشارة الى إن المؤسسات شبه الحكومية كالمصرف الزراعي التعاوني تبقى تحت تأثير القرارات السياسية الحكومية لان مصادر تمويلها ورأس مالها حكومي وعليها الالتزام بقوانين وتوجيهات الحكومة هذا من جانب، ومن جانب آخر إن اتجاه عمل المصرف نحو أعمال الصيرفة سوف يؤثر بشكل أو بآخرعلى عمله التخصصي في دعم القطاع الزراعي.

1. السامرائي ، سعيد عبود ، التخطيط الزراعي في العراق ، مطبعة الأمة بغداد ، 1980 ، ص115 .
2. المشهداني واخرون ، 2013 .

- **المرحلة الخامسة** : المدة (1998_2003) وهي المدة التي تم تسجيل المصرف الزراعي التعاوني كشركة عامة وفق قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، حيث عد المصرف وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتعمل وفق أسس اقتصادية لتحقيق أهدافها ولها القيام بالأعمال والتصرفات القانونية في مجال اختصاصها ، واستمر نشاط المصرف الزراعي في عمليات مختلفة حتى عام 2003، وفي هذه المرحلة توسع نشاط المصرف فلم يعد متخصصا بتمويل القطاع الزراعي فحسب بل سمح له القيام بأعمال أخرى من شأنها أن تؤثر على عمله في دعم القطاع الزراعي وتنميته بالشكل المطلوب.
- **المرحلة السادسة**: المدة ( **2003_2016**) حيث شهدت التغيير في النظام السياسي الذي رافقه تحول في طبيعة النظام الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق، فقد شهدت اتساعاً في نشاط المصرف من خلال التوسع في الفروع وفي جميع المحافظات.واستمر في نشاطه الاقراضي وفق الأغراض ووفق الآجال الزمنية.

في عام 2004 أنشأت وزارة الزراعة صندوقا بمبلغ (25) مليار دينارعراقي لتسليف صغار الفلاحين والمزارعين أطلق عليه (**صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين**) يديره مجلس إدارة برئاسة وزير الزراعة ومدراء عاميين من وزارة الزراعة ، وزارة المالية والمصرف الزراعي وقد تم فتح حساب لصندوق باسم وزارة الزراعة في المصرف الزراعي التعاوني يقوم بتوفير القروض بنسبة فوائد ميسرة (3_5%) بعد أن كانت نسب الفائدة في المصرف الزراعي التعاوني (8_10%) ويتم الإقراض حسب نوع المشروع وتم إقراض مشاريع ( تربية عجول ،أغنام ،ماعز، وزراعة الأعلاف، المحاصيل الإستراتيجية الخضرية الأساسية بما في ذلك الزراعة المحمية ، تطوير البساتين ،التجهيز بمنظومات الري بالرش والتنقيط وغير ذلك).

وفي عام 2007 تمت مضاعفة رأسمال صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين إلى (50) مليون دولار بسبب التوسع في عمليات الإقراض.

وهنا يجب الالتفات إلى أمر مهم وهو قيام جهة أخرى بإقراض المزارعين (وزارة الزراعة) وتقوم بوضع التعليمات والضوابط من قبلها وبدون تدخل المؤسسة التخصصية بالتمويل (المصرف الزراعي التعاوني)، وهذا يعني أن هناك تداخل في عمل سياسات التمويل لوجود أكثر من جهة برسم سياسة للتمويل فضلا عن تعدد أسعار الفائدة.

في عام 2008 انطلقت المبادرة الزراعية والتي مثلت احد سياسات التمويل للقطاع الزراعي يتم من خلالها دعم القطاع الزراعي والاروائي من خلال تشكيل إدارة جديدة خارج المصرف الزراعي تخصص لها مبالغ سنوية في الموازنة العامة تقوم بوضع آليات للعمل تشمل دعم القطاع الزراعي و الأروائي فضلا عن قيامها بإنشاء خمسة صناديق تخصصية منها صندوق صغار الفلاحين والمزارعين المرتبط بوزارة الزراعة ، والتي أصبحت فيما بعد سبعة صناديق يتم تسويق مبالغها عن طريق المصرف الزراعي التعاوني، وقد تم إضافة (30) مليون دولار الى صندوق صغار الفلاحين والمزارعين ليصبح رأس ماله (80) مليون دولار، وشهدت هذه المرحلة توسع نشاط المصرف عبر فتح العديد من الفروع والمكاتب الجديدة في إطار دعم القطاع الزراعي واستحداث العديد من الوحدات والشعب كوحدة مراقب الامتثال، وحدة إعلام المصرف ، وحدة الاستشارات القانونية، وحدة الرواتب ، وحدة غسيل الأموال وغيرها، كما تم إجراء المزيد من الترميمات وإعادة بناء الفروع جميعها واعتماد

الأساليب المعرفية عبر العمل بالنظم الالكترونية الحديثة التي تمثلت بإدخال نظام المقاصة الالكترونية.[1].

في عام 2009 صدر قانون رقم (28) لسنة 2009 والذي تم بموجبه تغير اسم(**صندوق إقراض صغار الفلاحين المزارعين**) إلى(**صندوق الإقراض الميسر**) وجعل ارتباط الصندوق بوزارة المالية بدلا من وزارة الزراعة، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه كان من المفروض أن يرتبط صندوق صغار المزارعين منذ تأسيسه عام 2004 بوزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن المصارف الحكومية المتخصصة، كما شهدت هذه المدة توقف المصرف عن التوسط في بيع وشراء الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية وحسب توجيهات البنك المركزي بتاريخ 29-4-2008 بعد أن مارسها في المدة السابقة.

وكذلك التوقف في بيع وشراء الأسهم والسندات لصالح الزبائن من البنك المركزي وبموجب توجيهات البنك المركزي في عام 2009، وشهدت هذه المدة زيادة رأس مال المصرف الزراعي التعاوني ليصل إلى(100,6) مئة مليار وستمائة مليون دينار عراقي، بتاريخ 2010/6/3 تم إيقاف أعمال الصيرفة الشاملة في المصرف الزراعي التعاوني وتم التوجيه من قبل وزارة المالية بدعم القطاع الزراعي حصرا [2]، وكذلك تم إلغاء الفائدة المفروضة على القروض التي يقرضها المصرف الزراعي التعاوني لزبائنه والبالغة (8%) أسوة بالمبادرة الزراعية على أن تتحمل وزارة المالية مبلغ الفائدة بموجب إحكام المادة (18) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2013 ، وفي 2014/9/7 قرر المصرف الزراعي التعاوني إعادة العمل بالصيرفة التجارية الشاملة لغرض زيادة إيرادات المصرف ومواجهة الأخطار الناجمة عن التغيير المفاجئ في السياسة الاقراضية للمبادرة وأصبح عمل المصرف صيرفة شاملة مع تسويق القروض .

**من خلال استعراض مسيرة المصرف الزراعي التعاوني يمكن إن نشخص جملة من الملاحظات:**

- إن بداية التأسيس كانت بقرار حكومي وبدوافع اقتصادية واجتماعية حيث تم تأسيس مؤسسة يقع على عاتقها تمويل النشاطين الزراعي والصناعي وحمل اسم (المصرف الزراعي الصناعي) ، وقد كان الهدف الرئيس للمصرف هو دعم قطاعات الاقتصاد الوطني عامة والزراعة الجماعية خاصة ، وهذا ما لم يبلغه المصرف الزراعي إلا في حدود ضيقة بسبب التوسع في تقديم الأنشطة والخدمات التي لا تمت بصلة إلى الأهداف التي انشأ من اجلها فضلا عن أن رأس المال المصرفي لا يتناسب وحجم المشاريع المطلوبة في القطاعين وخلقت هذه العملية حالة من التمويه على بيانات المصرف التي جعلته عرضة لمخاطر مالية كبيرة في لحظة توقف صرف مبالغ المبادرة الزراعية.
- إن تمويل رأس مال المصرف الزراعي التعاوني من الحكومة يستدعي العمل ضمن أنظمة وقوانين الدولة بغض النظر عن الاستقلال المالي والإداري فضلا عن التدخل السياسي لاسيما في مجال تأجيل تسديد القروض أو إيقاف التسديد وغيرها، وباعتباره مؤسسة شبه حكومية لاسيما بعد تحويله الى شركة ضمن قانون الشركات فان احد أهدافه هو توفير الأموال للمزارعين وإقراضهم بفوائد

1. المصرف الزراعي التعاوني .
2. إضاءات عن المصرف الزراعي ،2012

قليلة تمكنهم من الاستمرار بالعمل الزراعي وهذا لم يحصل في جميع الأوقات فشهدت بعض السنوات ارتفاع نسبة الفوائد لتصل إلى(18% ) وهي عالية ولا تسمح بل تكون عائق في الاستثمار، كما إن نجاح أي سياسة تمويلية يتطلب درجة عالية من الرقابة على استخدام القروض في المجال المخصص له فضلا عن كفاءة تحصيل القروض للمصرف لضمان استمراريته وديمومته بالإقراض وهذه الأمور لم تتحقق بالشكل المطلوب وهناك دراسات أثبتت ذلك [1].

- إن من شروط نجاح أي سياسة اقراضية هي إشراك أصحاب العلاقة وهم المزارعون في مجالس الإدارة بالمستوى الذي يمكنهم من المشاركة في رسم سياسة تتلاءم وظروفهم وأحوالهم، وكذلك فان عدم وجود مساهمة للأموال الخاصة سواء للمزارعين أو للتجار وأصحاب الشركات ضمن أموال المصرف الزراعي التعاوني واختصارها على أموال الدولة سبب في تأثر المصرف بالقرارات السياسية وانخفاض كفاءة تحصيل القروض كما اشرنا آنفا ، وذلك بسبب نظرة المزارعين إلى أنها مؤسسات حكومية ومالها مال عام يجوز التهاون في تسديده وهذا واضح ، كما إن القرارات الحكومية التي تصدر باستمرار ولأسباب مختلفة والتي تدعوا إلى التأجيل والإعفاء تكون حافزا لهم بعدم السداد، فقد دعا المصرف الزراعي التعاوني الفلاحين المقترضين من المصرف لمراجعة فروعه لغرض تسديد ما بذمتهم دون أي فوائد لقروض السنوات السابقة من موارده الذاتية ولغاية 2012/12/31.
- إن عدم وجود تكامل في الخدمات الاقراضية مع الخدمات الأخرى كالإرشاد،البحوث،التسويق وغيـــرها أدى إلى عدم تحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

وعند العودة إلى التصنيف الحديث للمصارف نجد أن الإقراض الزراعي بالفكر المعاصر يتمثل فى مدرستين، **الأولى** تحبذ أن يكون العمل المصرفي منفصل من أي عمل تجاري بحيث يكون الإقراض الممول للنشاط الزراعي من المعايير المصرفية البحتة ومن الخدمات التي يرتكز عليها هذا المجال ، فيما تتجه **الثانية** الى منهج الاقتراض الزراعي المتكامل والذي يكون فيه النشاط الزراعي الممول متكاملا مع ما يحيط به من ظروف متمثلة في التسويق، مدخلات الإنتاج ، والإرشاد والمدخرات [2].

ومن هنا يمكن القول أن الإقراض الزراعي في هذا الفكر اتخذ مسارين الأول مصرفي بحت أما الثاني فهو متكامل بحيث يشمل التسويق ومدخلات الإنتاج والإرشاد والمدخرات [3] .

ومن خلال استعراضنا للمراحل التي مر بها المصرف الزراعي التعاوني فأننا لم نلاحظ هذه المسارات بشكل واضح بل العكس ، فقد شهد تخبط واضح في السياسات الاقراضية المتبعة فضلا عن طبيعة النشاطات التي مارسها منذ تأسيسه والى الآن.

---

1. فرج ، 2013 .
2. رشراش وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص76 .

3..Gramer, et,al, 1997 Agricultural economics and agribusiness, ($7^{th}$ Ed.). United state:251.

**أنواع القروض الزراعية وأسعار الفائدة للمدة ( 2010_2016).**

تعددت أنواع وأحجام القروض التي يقدمها المصرف الزراعي التعاوني منذ تأسيسه، واستمر بالإقراض بعد عام 2003 وفق الإغراض الزراعية ووفق الآجال وبمعدلات فائدة مختلفة حيث تراوحت أسعار الفائدة للقروض القصيرة الآجل من (12_14%) بينما تراوحت أسعار الفائدة للقروض المتوسطة الآجل من (14_15%) في حين تراوحت هذه النسبة من (14_16%) للقروض الطويلة الأجل، وقد اعتمدت هذه النسبة على حجم الطلب على القروض فضلا عن الوضع الأمني واستقراره [1]، والجدول( 8 ) يبين ذلك.

**الجدول رقم (8) القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني نسبة الى التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي للمدة(2010-2016) مليون/ دينار**

| السنة | التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي(1) | قيمة القروض(2) | النسبة% ½ (3) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1633233.043 | 249138 | 15.3 |
| 2011 | 2310672.364 | 545267 | 23.6 |
| 2012 | 2354542.270 | 852502 | 36.2 |
| 2013 | 2440258.384 | 849698 | 34.8 |
| 2014 | 910062.890 | 60674 | 6.7 |
| 2015 | 477181.000 | 86276 | 18.1 |
| 2016 | 174832.240 | ___ | ———— |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني، وبيانات وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

(-) لم تثبت قيمة القرض لعام 2016 لانه لايزال قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي .

1. المصرف الزراعي التعاوني .

**شكل رقم (8) القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني نسبة الى التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي للمدة(2010-2015)**

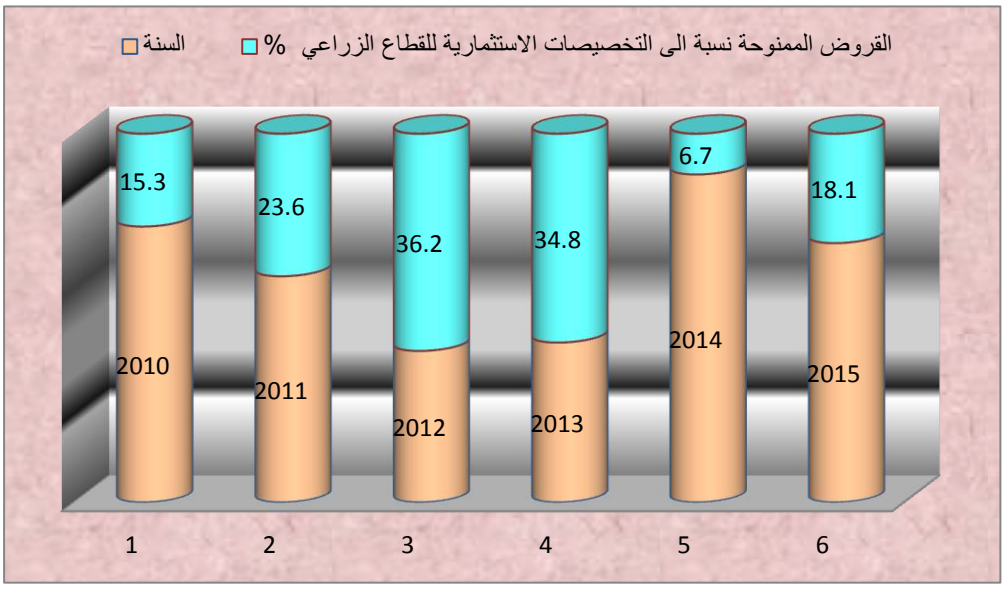


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

نلاحظ بأن حجم القروض شهد ارتفاعا في بعض السنوات ، ولكن حينما نقارن بحجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي نجد إن نسبتها شهدت تذبذباً واضحاً فنجد أن هناك ارتفاع في نسبة القروض في السنوات الأولى ووصلت الى أعلى نسبة (36.2%) في عام 2012 إلا إن هذه النسبة انخفضت عام 2014 حيث وصلت الى أقل نسبة (6.7%) ، وعند مقارنة أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة في مدة الدراسة وتأثيرها على أعداد المقترضين من المصرف الزراعي من موارده الذاتية نجد إن هناك تأثير واضح على عمل المصرف الزراعي التعاوني من ناحية المبالغ المخصصة وأعداد المستفيدين.

بعد عام 2013 صدر قرار من وزارة المالية ينص على إن تعامل القروض من الموارد الذاتية للمصرف كمعاملة المبادرة الزراعية، أي بدون فائدة ويدفع مقابلها رسم خدمة يتم تسديده من قبل وزارة المالية ، وقد أسهم ذلك بشكل واضح في زيادة الاقتراض من المصرف الزراعي من موارده الذاتية لان الفائدة التي كانت تدفع في السابق والتي تتراوح بين(8-10%) تمثل عائقاً في عملية الإقراض، ويبين الجدول(9) إجمالي أرصدة المصرف الزراعي متضمنة (المنح مع التسديد) .

**الجدول رقم (9) قروض الموارد الذاتية للمصرف الزراعي التعاوني و قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) للمدة ( 2010_2015) مليار/ دينار**

| السنة | معاملة المصرف للقروض الذاتية | مبلغ قروض الموارد الذاتية مليار/ دينار | معاملات قروض المبادرة | مبالغ قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) مليار/دينار |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 1012 | 36,744 | 16067 | 215 |
| 2011 | 0 | 52,259 | 31662 | 945 |
| 2012 | 3357 | 121,009 | 22364 | 1.415 |
| 2013 | 2196 | 182,817 | 6454 | 1.671 |
| 2014 | 2742 | 204,483 | 4831 | 1.841 |
| 2015 | 8295 | 246,332 | 4257 | 1.986 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني

**شكل رقم (9) قروض الموارد الذاتية للمصرف الزراعي التعاوني و قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) للمدة ( 2010_2015)**

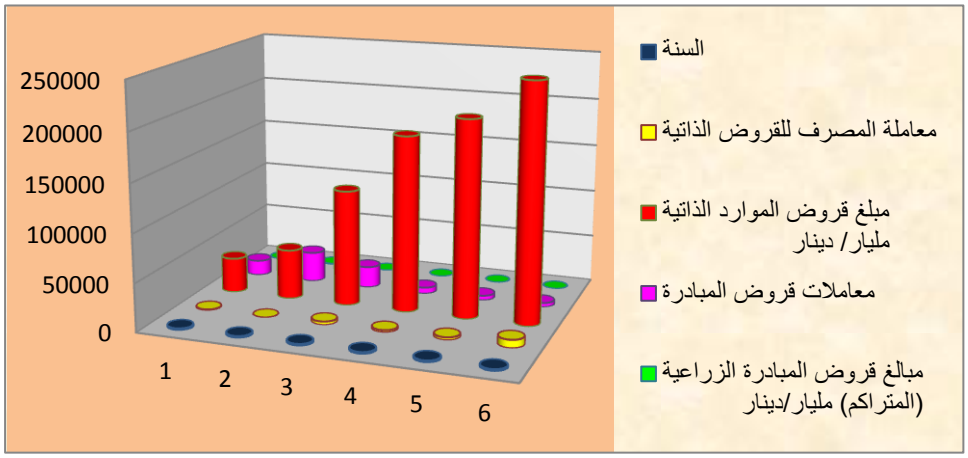


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

حيث نلاحظ إن هناك زيادة في هذا الرصيد خلال سنوات البحث ونجد إن الرصيد المتراكم استمر بالزيادة بعد ذلك وفي عام 2012 صدر قرار من وزارة المالية بجعل قروض المصرف الزراعي من موارده الذاتية بدون فوائد أسوة بقروض المبادرة الزراعية على أن تتحمل وزارة المالية هذه المبالغ.

نجد إن الرصيد قد ارتفع بشكل كبير من (36,744) مليار دينار عام 2010 الى (246,332) مليار دينار عام 2015 ، كما إن أسباب الزيادة للمدة (2012-2015) يعود الى تبسيط الإجراءات فيما يخص الضمانات التي يطلبها المصرف الزراعي التعاوني، كما إن رأس مال المصرف تمت زيادته من (600) مليون دينار الى (100) مليار دينار وفي عام 2015 صدر قرار بجعل أسعار الفائدة على قروض المصرف من موارده الذاتية (2%) ، وبالمقابل نجد أن إجمالي مبالغ القروض المتراكمة للسنوات (2010_2015) في زيادة إذ ارتفعت من (215) مليار دينار عام 2010 الى (1.986) مليار دينار عام 2015.

وعند مقارنة مبالغ المبادرة بمبالغ القروض نجد أن هناك فرق واضح في تخصيصات المبادرة الزراعية للصناديق التخصصية مقارنتا بتخصيصات المصرف لغرض القروض من موارده الذاتية، كما إن إجراءات المبادرة وإعفاء المقترضين من الفوائد له اثر كبير في زيادة الإقراض من المبادرة الزراعية، كما إن هناك مشكلة واجهت المصرف الزراعي تتعلق بكفاءة تحصيل القروض وقد بلغت ديونه على المقترضين من الموارد الذاتية منذ عام 2003 ولغاية 2016 حوالي (70.811) مليار دينار، وقد بين المصرف الزراعي التعاوني إن هناك أسباب عدة لانخفاض كفاءة تحصيل القروض منها،عدم وجود تعاون بين دوائر التسجيل العقاري لبيع العقار المحجوز لصالح المصرف في حالة مصادرة العقار لصالح المصرف، وتوقف القروض بالكمبيالة دون وجود شخص ضامن ، وكذلك عدم تعاون دوائر الكفيل في حجز راتبه لصالح المصرف،كما إن الظروف الأمنية وعدم وجود الاستقرار يؤدي الى عدم تنفيذ المشروع وعدم قدرة المقترض على تسديد القرض، وقد صدر قرار من المصرف الزراعي بتاريخ (8-10-2013) بإعفاء الفلاحين والمزارعين والمقترضين من الديون المترتبة بذمتهم [1].

## ثانيا: سياسة الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003 الواقع ،التحديات ، القوانين والتشريعات

### 1. الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003:

إن تمويل الاستثمارات الزراعية في العراق يتم من خلال القطاعين الحكومي و الخاص، وتختلف طبيعة المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها القطاع العام إذ تقع على عاتقه مشاريع البنى التحتية المتعلقة بالطرق ، توفير المياه ،المبازل ، توفير مصادر الطاقة ، تقديم الخدمات الزراعية الساندة كسياسة دعم الأسعار ،التسويق ،الخدمات الإرشادية والبحوث وغيرها، فيما يقوم القطاع الخاص بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ولكي نتعرف على واقع الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003 والذي يمثل مرحلة تاريخية للاقتصاد العراقي لأنه يمثل بداية التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وما يرافقها من إخفاقات وتعثر لوجود الكثير من الصعوبات فأننا ومن خلال النظر في حجم التخصيصات الاستثمارية التي خصصت لهذا القطاع

1. المصرف الزراعي التعاوني ، 2016 .

وطبيعة المشاريع الزراعية ونسبة مساهمة القطاع العام والخاص، إذ يعتمد القطاع العام في تمويله بشكل رئيسي على الأموال التي تخصص للمشاريع الاستثمارية في الموازنة العامة ضمن التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من خلال الوزارات القطاعية كوزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية أو من خلال المبادرة الزراعية التي انطلقت بعد عام 2008 ، فيما يعتمد القطاع الخاص على مصادر عديدة في تمويله كالتمويل الذاتي ،الإقراض الخاص والإقراض الحكومي فضلا عن الدعم السنوي المخصص من قبل الحكومة وغيرها ، وسوف نتطرق إلى الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي الذي يمثل احد أهم المؤشرات لتوجه الدولة نحو التنمية والتطوير ومقارنته بالناتج المحلي ، ومن المفروض أن تكون هناك علاقة ايجابية تتمثل بزيادة حجم التخصيصات الاستثمارية مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس.

كما إن دعم القطاع الزراعي لم يقتصر على النفقات الاستثمارية فحسب بل شمل دعم الحكومة للمزارعين من خلال دعم المدخلات أو المخرجات الزراعية أو الاثنين معا فضلاً عن القروض التي تقدمها عن طريق المصرف الزراعي التعاوني بفوائد مختلفة طبقا لطبيعة القرض أو من خلال القروض التي قدمتها بعد عام 2008 من خلال المبادرة الزراعية [1] .

## 2. التحديات التي واجهت الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003:

بالرغم من توافر الموارد المهمة في هذا القطاع إلا إن مستوى الاستثمار لم يصل الى النسبة المطلوبة، لان هناك ضعف قي وسائل الجذب للاستثمار والى مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين ومن أهمها:

أ - المعوقات الاجراءية والإدارية : وتعني تعدد الجهات التي تشرف على الاستثمار وطول المدة التي تستغرقها عملية منح أجازة الاستثمار فنجد أن هناك جهات عديدة يتطلب مراجعتها كوزارات الزراعة ، البلديات، والصحة، النفط ، البيئة فضلا عن الهيئة المحلية للاستثمار وغيرها وبعض الدوائر لا تتعاون مع المستثمر ولا تقدم التسهيلات اللازمة مما يؤثر بشكل واضح على منح الإجازة وممارسة العمل مما يؤدي الى عزوف المستثمرين ، فقد تتجاوز المدة القانونية المطلوبة للرد من قبل الجهة القطاعية المختصة لبيان الرأي في أقامة المشاريع،وقد تم تفعيل المدة الزمنية المحددة في نص المادة (20) ثانيا من قانون الاستثمار وهي 15 يوم، كما إن هناك تأخر من قبل الجهات ذات العلاقة بتزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بقائمة بالفرص الاستثمارية المتاحة لديها .

ب -المعوقات الاقتصادية: هناك دور للسياسات الاقتصادية ودرجة الاستقرار الاقتصادي في تحفيز الاستثمار، فيجب ان يكون هناك توازنا بين حجم المخاطر والمناخ الاستثماري المتيسر ومن أهم **المحددات الاقتصادية** هي:

1) المحددات الإنتاجية: مدى توفر مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات الخاصة مثل الأعلاف والأسمدة والمبيدات.

---

1. الطائي ، اياد كاظم ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، 2010 ، ص139 .

2) المحـــددات التســـويقية: ويتضـــمن طبيعـــة الأســـواق المحليـــة والتصـــديرية ومـــا يتعلـــق بالتجارة الخارجية التي تتضمن حماية المنتج المحلي.
3) المحـددات التمويليـة: وهـي مـن أهـم المحـددات لاسـيما فيمـا يتعلـق بـالأموال المخصصـة للمشاريع الكبيرة كاستصلاح الأراضي وإنشاء القنوات الأروائية والمبازل.
4) المعوقـات الإعلاميـة والترويجيـة: وتتضـمن المعلومـات عـن فـرص الاسـتثمار المتاحـة فيجـب أن تكـون هنـاك خارطـة اسـتثمارية تتضـمن كـل الفـرص الاسـتثمارية وكـذلك المزايا التي تقدم للمستثمر الزراعي لتشجيعه على الاستثمار.

ج ـ الاستقرار السياسي والأمني: يمثل الاستقرار السياسي وشكل النظام السياسي عوامل مهمة في جذب المستثمرين فقد شهد الوضع السياسي والأمني تدهورا واضحا بعد عام 2003، وكان له الأثر الكبير في عرقلة المشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، وان استمرار عدم الاستقرار ولاسيما الأمني وما حصل بعد منتصف عام 2014 وسيطرة الإرهاب على بعض المناطق المهمة من العراق أدى إلى تعطيل المشاريع ودمار المشاريع القائمة وانهيار البنية التحتية فيها.

وقد بينت الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق إن مشاريع الاستثمار في العراق تواجه تحديات ومعوقات عدة يمكن إجمالها بالاتي:

1) المعوقات الإدارية والبيروقراطية والتي تتمثل بالاتي : -

- تجـاوز المـدة القانونيـة المطلوبـة للـرد مـن قبـل الجهـة القطاعيـة المختصـة لبيـان الـرأي فـي أقامـة المشاريع ، وقد سعى القانون الى تفعيل المدة الزمنية المحددة في نص المادة 20/ ثانيا من قـانون الاستثمـار وهــي ( 15 ) يوماً.
- تأخر الجهات ذات العلاقة بتزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بقائمة الفرص الاستثمارية المتاحة لديها ، ويمكن حلها من خلال تعزيز الوعي المؤسسي بمفهوم الاستثمار والفرق بينه وبين المشاريع الاستثمارية الحكومية الممولة من الموازنة العامة للدولة وكل منهما يخضع لآليات مختلفة في التنفيذ والإشراف.
- ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المتخصصة الناجم عن التشدد في إجراءات الحيطة المالية من جهة ، فضلا عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة أخرى.وقد طرحت حلول عدة لذلك منها تعديل قانون المصارف 94 لسنة 2004 لتسهيل بعض الإجراءات المصرفية باتجاه تعزيز الدور التنموي للمصارف ولاسيما في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يديرها المستثمرون العراقيون وتفعيل المادة ( 9) ثامنا من قانون الاستثمار بشأن توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية بالتنسيق مع وزارة المالية فضلا عن دعم وتطوير قطاع التأمين في العراق.
- عدم استكمال التصميم الأساس للعديد من المحافظات أدى الى صعوبة وضع خارطة استثمارية متكاملة تحدد المناطق الاستثمارية بشكل مصنف حسب القطاعات.

2) المعوقات القانونية في القوانين الأخرى ذات العلاقة وتتمثل بالاتي:

هناك بعض القوانين تتعارض مع قانون الاستثمار أو تعيق تخصيص الأراضي لإغراض المشاريع الاستثمارية ومنها قانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية والأفراد رقم (35)

لسنة 1983 حيث تتعارض أحكام المادة (2) منه مع أحكام قانون الاستثمار إذ أنها لا تجيز أيجار الأراضي الزراعية التي يديرها الإصلاح الزراعي والواقعة ضمن حدود أمانة العاصمة أو البلديات الى الشركات، وقد تم تعديل ذلك ضمن مشروع تعديل قانون الاستثمار الذي اقر عام 2015 بجعل المشاريع الاستثمارية مستثناة من أحكامه [1] .

## 3. قوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي في العراق :

من أهم مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة والتي يجب توافرها في أي بلد هي النظام البيئي والذي يشمل عناصر عدة من ضمنها النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي فكلما كان النظام الإداري متميزا بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كانت جاذبة للاستثمار أيضا وبالعكس، وكلما اتجهت الى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار والعكس صحيح [2].

كما أن قانون الاستثمار الرئيسي للدولة والقوانين والتشريعات المكملة كقانون الضرائب والكمارك تعد مهمة في جذب الاستثمار، فكلما كانت واضحة ومرنة وعدم وجود تضارب فيما بينها وتتضمن تامين المشروعات ومزايا وحوافز كالإعفاءات الضريبية والكمركية كلما أسهمت في جذب الاستثمار، وسنحاول في هذا المبحث التعرض الى بعض القوانين التي تنظم الاستثمار الزراعي ومن أهمها قانون الاستثمار الرئيسي في العراقي رقم (30) لسنة 2006 .

### أ –القوانين المنظمة للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي:

تعد القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الاستثمار من أهم المؤشرات على جاذبية البيئة الاستثمارية للبلد وما تتضمنه من الحفاظ على مصالح المستثمر وتضمينه الضمانات والحوافز، وتسعى الدول باستمرار الى تشريع القوانين والسعي الى تحسينها باستمرار لتلبي رغبات المستثمرين، ويمكن أن نحدد تاريخ القوانين المنظمة للاستثمار في العراق بمرحلتين:

**المرحلة الأولى**: القوانين المنظمة للاستثمار قبل عام 2003 والتي شملت مجموعة من القوانين هي [3]:

- قانون الشركات (36) لسنة 1983.
- قانون الاستثمار العربي رقم (46) لسنة 1988.
- قانون الشركات الخاصة والمختلطة رقم (21) لسنة 1997 الخاص بالسماح للشركات العربية والأجنبية لإقامة مشاريع استثمارية في البلاد،الذي حل محل القانون (36) لسنة 1983.
- تأسيس المناطق الحرة لسنة 1998 الخاص بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

---

1. الاعرجي ، سامي ، الهيئة الوطنية للاستثمار، 2014 .
2. عبد الحميد ، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2010 ، ص200 .
3. الدباغ ، جميل ، 2008 ، ص30 .

- قانون الاستثمار العربي رقم 62 لسنة 2002. وبالرغم من وجود هذه القوانين في تلك المدة إلا أن الاستثمار الزراعي بقي محدودا إن لم نقل معدوما، ويعود لجملة من الأسباب أهمها هي إن المدة الزمنية التي سبقت 2003 تميزت بالتخطيط والإدارة المركزية للاقتصاد ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدها العراق على المستوى المحلي والإقليمي وتزامن بعض القوانين مع وجود الحرب العراقية الإيرانية والتي امتدت من (1980_1988) ، فضلا عن المدة التي تلتها والتي تمثلت بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد عام 1991 وما تبعه من تدهور على مختلف الأصعدة لاسيما الاقتصادي، ونتيجة لذلك لم تنعكس آثارها على القطاع الزراعي على مستوى النمو والتنمية.

**المرحلة الثانية**: القوانين والتشريعات التي صدرت بعد عام 2003: شهدت هذه المدة تشريع قوانين عدة منها:

- القانون الرئيسي للاستثمار (13) عام 2006 والتعديلات التي حصلت عليه عامي (2010 و 2015 ) .
- قانون التعريفة الكمركية رقم (23) لسنة 2010.
- قانون حماية المنتجات العراقية رقم (1) لسنة 2010 .
- قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010.
- قانون صغار الفلاحين رقم (28 ) لسنة 2009 .
- مبادرة البنك المركزي نهاية عام 2015 لدعم القطاع الخاص في العراق من خلال تخصيص مبلغ (6.5) تريليون دينارللمصارف التخصصية وقد شملت تخصيص نسبة (33% ) من المبلغ لدعم القطاع الخاص الزراعي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني والتي تهدف تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

إن هذه المرحلة هي الأخرى لم تكن بأفضل حال من المرحلة السابقة، إذ شهدت احتلال العراق وتغير النظام السياسي ومرور البلد بمرحلة انتقالية صاحبها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتغيير الذي حصل هو الاتجاه إلى دعم اقتصاد السوق من خلال دعم القطاع الخاص وتحول سياسة الدعم الكامل للمستلزمات إلى الدعم الجزئي وقد تزامن مع ذلك تدهور البنية التحتية وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية لإدارة القطاعات الاقتصادية حيث اقر قانون إدارة الدولة الانتقالية عام 2004 ، ولم يظهر بشكل واضح طبيعة إدارة الاقتصاد العراقي إلا إنها وفي الباب الثالث المادة الخامسة والعشرون (ج) (تختص الحكومة العراقية الانتقالية بالشؤون التالية حصرا (رسم السياسة المالية،إصدار العملة، تنظيم الكمارك، تنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ، وضع الموازنة العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته..... )، وهي المادة الوحيدة في القانون التي أشارت إلى القضايا الاقتصادية وهي لم تفصح عن الرؤية الحقيقية.

في عام 2005 وبعد إقرار الدستور فان شكل وطبيعة النظام الاقتصادي أعلن بشكل واضح بالرغم من أن ذلك لم يتجسد في الواقع العملي إلا انه يعد خارطة طريق للاقتصاد ممكن أن تطبق بمرور الوقت وقد تضمن الدستور بعض الفقرات التي تخص القطاع الخاص والاستثمار والإصلاح الاقتصادي ومنها (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) ، وهذا يعني أن الدولة عازمة

على أن يكون الاستثمار لكامل موارده الاقتصادية وفق اقتصاد السوق ،أي أن الدولة لن تقوم بالاستثمار بشكل رئيس ، بل إن هذه المهمة ستكون مكفولة للقطاع الخاص بحيث يكون دور الدولة هو دعم الاستثمار أي تحول دور الدولة الى داعم للاستثمار وليس قائم بالاستثمار، وقد ورد أيضا في الفقرة (26) تكفل الدولة تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة [1].

وقد تضمن القانون الكثير من الحوافر والضمانات للمستثمر المحلي والأجنبي ، ولكن الذي حصل هو إن هناك بعض المعيقات والتي تحتاج الى تعديل بعض الفقرات، ومنها موضوع منح الأجازة والحصول على الأرض التي يقام عليها المشروع الاستثماري ، فضلا عن بعض الفقرات التي تسمح بالتصرف بالإجازة الاستثمارية بمجرد الحصول عليها دون القيام بعمل المشروع ولأسباب أخرى مما شكل سبباً لإجراء تعديلات وحصل التعديل الأول في عام 2010 إلا إن صيغة القانون بهذه الطريقة لم تسهم في تحريك الاستثمار بالشكل المطلوب مما تطلب إجراء تعديل ثاني وهذا ما حصل في عام 2015 من إجراء بعض التعديل حيث شملت (19) فقرة منها (اختيار رئيس الهيئة الوطنية ورؤساء الهيئات المحلية وهيئاتها وتضمينها زيادة عدد أعضاء مجالس الإدارة وعدد ممثلي القطاع الخاص وتضمنت حق المستثمر المحلي أو الأجنبي بإستملاك الأرض وتفعيل مادة النافذة الواحدة خلال( 15) يوماً) وقد تمت المصادقة على الصيغة النهائية في نهاية عام 2015.

كما تم **تشريع قانون صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين** ، فقد أنشأت وزارة الزراعة صندوقا بمبلغ (25) مليار دينارعراقي لتسليف صغار الفلاحين والمزارعين بنسبة فوائد ميسرة (2-7%) حسب نوع المشروع الذي يتم التسليف له ، فقد تم إقراض حوالي (10) آلاف فلاح ومزارع بمبلغ قدره (20) مليار دينار عام 2006 ، وقد شمل الإقراض مشاريع ( تربية عجول ،أغنام ، ماعز ، زراعة الأعلاف والمحاصيل الإستراتيجية والخضرية الأساسية بما في ذلك الزراعة المحمية وتطوير البساتين والتجهيز بمنظومات الري بالرش والتنقيط وغير ذلك)، وقد تمت مضاعفة رأسمال هذا الصندوق عام 2007 إلى(50) مليون دولار وإضافة ( 30 ) مليون دولار من المبادرة الزراعية إليه ليصبح ( 80) مليون دولار وقد شمله التعديل حيث صدر مشروع قانون التعديل الأول لقانون صندوق الإقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين رقم (28) لسنة 2009 والمقدم من لجنتي الزراعة والمياه والمالية بهدف تغيير تسمية قانون **صندوق الإقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين** رقم (28 ) لسنة 2009 الى قانون **صندوق الإقراض الميسر** وجعل ارتباط الصندوق بوزارة المالية بدلا من وزارة الزراعة.

ولغرض تحقيق بعض الإصلاحات القانونية فان الباحثة تؤيد ما ذهب اليه بعض الاقتصاديين من ضرورة إجراء الإصلاح القانوني فيما يتعلق بقوانين القطاع الزراعي ومنها [2] :

(أولا). وضع تشريع خاص لإدارة المياه بالمشاركة.

(ثانيا). حصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين أساسيين:

(1) الملك الصرف للأشخاص أو الجماعات.

(2) الأراضي المملوكة للدولة.

---

1. إسماعيل ، ميثم لعيبي ، مصدر سابق ،ص23 .
2. البصري ، كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص25 .

(ثالثا). إعادة النظر بكافة القوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية بقانون شامل واحد ينسجم مع الواقع الجديد.
(رابعا). الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل إزالة الشيوع.
(خامسا). تعديل قانون الإصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 ( المادة4 ) الفقرتين (4,3 ) بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكية الأرض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل الى الغير ممن هم أكثر قدرة وارتباط بالقطاع الزراعي.
(سادساً) . تطبيق القانون( 35) لسنة 1983 المعدل على المساحات الكبيرة فقط.
(سابعاً) . النظر في تمليك الأراضي لأصحاب الحيازات من مستثمريها الفعليين.
(ثامناً) . إعادة النظر بقانون الإرث بحيث لا يؤدي الى تفتيت الملكيات مستقبلا ودون المساس بالصفة الشرعية للإرث.

وفي ضوء خصائص الاستثمار الزراعي والمخاطر والتحديات التي تواجهه ومنها ارتفاع نسبة المخاطرة بسبب ارتباطه بالظروف المناخية ، والبيئية، والبيولوجية كما إن دورة رأس المال طويلة وتكوين رأس المال الثابت ضعيف فأن هذا القطاع بحاجة الى فقرات خاصة بقانون الاستثمار الرئيس تخص الاستثمار الزراعي تتناسب وطبيعة القطاع وطبيعة العاملين به وتؤخذ بنظر الاعتبار أهميته في تحقيق الأمن الغذائي والذي يمثل الأولوية، فمن غير الممكن تساوي فرص ومزايا الاستثمار بين القطاع الخدمي أو الإسكاني أو أي قطاع آخر مع القطاع الزراعي اذ إن اغلب الاستثمارات توجهت الى نشاطات أخرى اقل خطورة وأكثر ربحا كالمشاريع الإسكانية والخدمية والسياحية والترفيهية، وهذا ما لوحظ خلال متابعة الخارطة الاستثمارية في المحافظات وكيف ان حجم المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي تعاني من الانخفاض مقارنة بالقطاعات الأخرى [1].

ونرى بأن هناك مبررات عدة تجعل تشريع قانون خاص بالاستثمار الزراعي أمرا ضروريا أو تضمين القانون الرئيس للاستثمار فقرات خاصة بالاستثمار الزراعي، ومن أهم هذه المبررات هي :

(1) أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الذي يمثل ضرورة حتمية لأي بلد.
(2) إن القوى العاملة في القطاع الزراعي تشكل نسبة كبيرة كما ان طبيعة المحافظات العراقية يغلب عليها طابع النشاط الزراعي فان عدم الاهتمام واستيعاب اكبر عدد ممكن سوف يسهم في زيادة البطالة فضلا عن مزاحمة القطاعات الأخرى والهجرة الى المدن.
(3) إن النشاط الزراعي يتعرض الى مخاطر عديدة ومرتفعة قياسا بالنشاطات الأخرى فمن غير الممكن أن تتساوى الحوافز والامتيازات بينه و بين القطاعات الأخرى .
(4) أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد لأنه يمثل احد الركائز الأساسية لقطاع الصناعة لوجود ارتباط بين القطاعين والنهوض به يعني إسهامه في رفد القطاع الصناعي بالمواد الأولية، دور القطاع الزراعي في تحسين البيئة وتقليل التلوث وزيادة المساحات الخضراء.

---

1. الطائي ، اياد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص149 .

# الفصل الثاني

# القروض المصرفية و التمويل الزراعي (الإطار النظري والمفاهيمي)

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة ، وذلك بمعدل فائدة مسبقا ، وبتعبير آخر، فإن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادي لآخر وذلك بقصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقرض على حرمانه من رأسماله .

يعد التمويل أحد أهم العناصر الداعمة لتنشيط القطاع الزراعي في العراق. حيث أنه يبحث في أهمية توفير رأس المال ومصادر الحصول عليه لاستثماره في القطاع الزراعي، كما يبحث في شأن المؤسسات الائتمانية التي توفر رأس المال للمزراعين بشكل عام، والأسس التي تتبناها تلك المؤسسات في الإقراض لهذه العملية، فضلا عن أنه يبحث كلفة عملية الاقتراض والأثار الاقتصادية لهذه العملية، سواء بالنسبة للمزارع أو بالنسبة للبنيان الاقتصادي. وتظهر مكانة وأهمية التمويل الزراعي من خلال الأهداف التي يسعى الى تحقيقها، والمتمثلة في زيادة مستوى الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية، وتوفير القروض لمجالات التصنيع الزراعي المختلفة وتقليل مشاكل تفتيت الحيازات الزراعية ، وذلك عن طريق التشجيع على زيادة الوحدات الزراعية، من خلال توفير القروض الخاصة بذلك إضافة الى تشجيع المدخرات الفردية بين جموع صغار المزارعين، وزيادة الموارد الزراعية ورفع معدلات التنمية الزراعية، وتشغيل الموارد المعطلة بما فيها البشرية، ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية. يتضمن الفصل الثاني مبحثين هما :

المبحث الأول: القروض المصرفية ومعايير منحها ، المبحث الثاني : التمويل الزراعي الأهمية والاتجاهات .

## المبحث الأول : القروض المصرفية ومعايير منحها:

لقد كان وما يزال الائتمان المصرفي هو أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، والتي لم تتقادم بمرور الزمن . وتعتبر القروض أهم نشاط يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، وهذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة النفقات، وعجز الخزينة كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات.

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، فلا يمكن منح قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة ، مما يوجب على البنوك وضع سياسة ائتمانية على درجة عالية من الدقة من أجل تفادي المخاطر أو تقليلها.

## اولا : تعريف القروض المصرفية[1]:

1. تعـرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمـــات المقدمة للعملاء ، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال ، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ، ويحتوي على مفهوم الائتمان أو السلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية .
2. الائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أومحـددة أن يمنـح عميلا (فـرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء مباشرة أو بعد وقـت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة اخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية .

## ثانيا : وظائف القروض المصرفية[2]:

1. وظيفة تمويل الإنتاج : إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخما من رؤوس الأموال ، ولما كان من المتعذر على كل المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة .
2. وظيفة تمويل الاستهلاك : إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك ، حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلا ، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري ، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة .
3. وظيفة تسوية المبادلات : إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد ، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع ، فزيادة على الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد ، فإن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأ طراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك لعملائها كحسابات الجاري مدين ، والسحب على المكشوف ، تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسوياتها .

---

1. حمزة محمود الزبيدي:" ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، ط1 ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002 ص18 .
2. حمزة محمود الزبيدي ، مصدر سابق ، ص 20

## ثالثا : أهمية القروض المصرفية[1]:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء ، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع ، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات ، التي تعتبر مصدرا للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.
- عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه. فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة .

## رابعا : إجراءات ومعايير منح القروض[2]:

تعتبر القروض من أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الاصول كما يمثل العائد المترتب عنها الجانب الأكبر من الإيرادات .لذا، يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول بوضع الإجراءات التي يجب أن يمر بها القرض، وكذا المعايير التي على أساسها يتم منح هذا القرض وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

---

1. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000 ، ص9 .
2. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة 2005 ، ص25 .

## ➢ إجراءات منح القروض:

1. الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد .وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة اصولها وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

2. التحليل الائتماني للقروض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3. التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل حتى يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعرالفائدة والعمولات المختلفة .بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4. اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، وصف القرض والغرض منه ، الضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته ، وملخص الميزانية للثلاثة سنوات الأخيرة ، والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض .وبناءا على هذه المذكرة ، يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5. صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6. متابعة القرض والمقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7. تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرة أخرى.

- **معايير منح القروض:**

نموذج المعايير الائتمانية: **( 5CS )**

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها البنك عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، خاصة وأن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض . ولذا فقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام cs of credit أو نظام cs five وهي:

1. القدرة على الاستدانة Capacity
2. شخصية العميل Character
3. رأس مال العميل Capital
4. الضمان Collateral
5. المناخ العام Conditions

1. القدرة على الاستدانة:

أنشأت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة .ورغم أن القانون يعطي للعميل المحتمل الحق في التقدم للحصول على الائتمان إلا أنه يعطي لإدارة الائتمان في البنك التجاري حقا آخر بمنح الائتمان أو رفض طلب العميل .ويعد معيار القدرة على الاستدانة، أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان.

2. شخصية العميل:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية .ولهذا، نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة .فالأمانة والثقة والمصداقية، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وهذا يعكس مدى التزامه بتسديد قروضه.

3. رأس مال العميل:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني. لذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض له أصوله منقولة مثل الأسهم والسند ات وأملاك اخرى غير منقولة .وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ويلاحظ هنا التركيز على الملكية. لذا فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

4. الضمان:

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذا فإنه كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية، كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك .ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي.

5. المناخ العام:

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، أو الظروف البيئية المحيطة بالعميل .ورغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغييرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع ، ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني.

نموذج المعايير الائتمانية: **(5PS )**

تعزز إدارة الائتمـــان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعـــرف بـ ( 5PS ) وتحليـــل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمـــان ذات الدلالات التـي يعطيها منهـج (5CS) وان كانت بأسلوب آخر وتحتوي هذه المعايير على:

1. نوع العميل People
2. الغرض من الائتمان Purpose
3. قدرة العميل على السداد Payment
4. الحماية Protection
5. النظرة المستقبلية Perspective

1. نوع العميل:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته، وذلك من خلال مقابلة العميل والحصول على كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها إدارة الائتمان ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال لتقدير مخاطـر النجاح في المستقبل وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح يعطي انطباعا يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

2. الغرض من الائتمان:

تشمل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا الحد من التحقق ورفض الطلب ويحدد الغرض من الائتمان احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.

3. قدرة العميل على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل، والتي تحدد قدرته في التسديد . ومن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي.

4. الحماية:

هو استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

5. النظرة المستقبلية:

هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية . ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم، ومعدلات الفوائد وغيرها.

## المبحث الثاني : التمويل الزراعي ، الأهمية ،الاتجاهات

## أولا: التمويل ألزراعي المفهوم،الأهمية،الأهداف.

### 1. مفهوم التمويل الزراعي:

يعرف التمويل الزراعي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية استخدامه استخداما أمثل سعيا لزيادة الإنتاج ، رفع الإنتاجية ، تقليل التكاليف وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المستثمر الزراعي ، إذ يدرس التمويل الزراعي أمكانية توافر رأس المال من مصادر مختلفة ، ويبحث في الطرائق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة [1] .

ويرى (Nelson, 1973)[2] بان التمويل الزراعي يمثل (تدبير رأس المال اللازم للقطاع الزراعي وهو احد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يبحث عن أهمية توفير رأس المال لاستثماره في الزراعة ومصادر الحصول عليه، كما يبحث في شأن المؤسسات الائتمانية التي يمكنها توفير رأس المال للمزارعين والأسس التي تتبناها تلك المؤسسات في الاقتراض لتضمن النجاح في أعمالها).

ويعرف (رشراش، 1995)[3] التمويل الزراعي بأنه (إحدى العناصر الرئيسية للتنمية الزراعية وذلك من خلال تركيزه على توفير رأس المال ومصادر الحصول عليه لاستثماره في القطاع الزراعي،وكذلك يعمل على (تقييم وتحليل مقدرة المؤسسات الائتمانية على توفير رأس المال للمزارعين والأسس التي تتبناها هذه المؤسسات في إقراض مزارعيها ، وكذلك كلفة عملية الاقتراض الزراعي والآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض سواء بالنسبة للمزارع أو بالنسبة للبنيان الاقتصادي).

وقد عرفه (اليكدش، 1993)[4] بأنه ( تأمين عناصر الإنتاج اللازمة لممارسة النشاط الزراعي كالقروض، والبذور، ،الأسمدة ،والآلات ومواد المكافحة وغيرها) ، كذلك فأن عملية التمويل تشمل حسن توجيه القروض واستخدامها.

فيما عرفه (عبد الله وآخرون،1983)[5] بأنه (عملية اقتصادية هدفها رفع مستوى حياة المزارعين اقتصاديا واجتماعيا بتوفير القروض لهم ومساعدتهم على زيادة دخلهم من الإنتاج الزراعي، وتقوية أهليتهم للاقتراض ومقدرتهم على تسديد القروض.

---

1. الموسوي ، رحمن حسن،الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر،الأردن، 2013، ص155 .
2. Nelson, Aaron, 1973G., Warren F. Lee. Agricultural finance, the Iowa state university, , p: 3
3. رشراش،محمد مصطفى ، التمويل الزراعي، مرجع تدريسي ، 1995، ص17.
4. اليكدش،علي فاروق، التمويل الزراعي ، 1993، ص3 .
5. عبد الله وآخرون ،1983، ص 10.

ويعد الإقراض الزراعي مصدرا مهما من مصادر التمويل الزراعي فيرى (رشراش وآخرون 1995)[1] بأن مصطلح التمويل الزراعي يشكل معنى أوسع وأكثر شمولا من الإقراض الزراعي، ويقصد بالتمويل (توفير المال اللازم من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات الخ)... ويجب على المحللين والدارسين مراعاة ذلك عند استخدام مصطلح التمويل الزراعي مرادفا لكلمة الإقراض الزراعي ، والإقراض الزراعي في ابسط مفاهيمه يعبر عن العملية التي بها إقراض واقتراض عنصر رأس المال بهدف تمويل إحدى صور النشاط الاقتصادي).

ومن هنا فإن التمويل الزراعي يمثل عنصرا مساعدا للمزارعين للحصول على رأس المال والنهوض بالإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية.

وترى الباحثة إن مفهوم التمويل الزراعي الحكومي يعني (قيام الحكومة بتوفير رأس المال اللازم للمستثمر الزراعي من خلال تقديم القروض بصورة نقدية أو عينية عن طريق أحد مؤسسات الإقراض الحكومية، أو من يقوم بمقامها وبفوائد محدودة جدا أو بدون فوائد سعيا منها للنهوض بالقطاع الزراعي، وتحقيق التنمية الزراعية والاجتماعية بعد أن تضع سلسلة من الإجراءات والتعليمات لتنفيذ سياستها التمويلية، وتظهر أهميته من خلال دعم صغار المزارعين الذين يمثلون نسبة كبيرة في الدول النامية بغية تشجيعهم للاستمرار بالعمل الزراعي وعدم مغادرة القطاع، لان ذلك يشكل عبئا على الاقتصاد من خلال ارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة القوى العاملة في المدينة وغيرها من الأمور، **أو**(هي العملية التي يتم من خلالها توفير رؤوس الأموال اللازمة من مصادر مختلفة بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، ويبحث التمويل الزراعي في الأسس والقواعد التي تتبناها مؤسسات التمويل لضمان استخدام التمويل في تحقيق الأهداف المرسومة من قبلها، كما يبحث أيضا في قدرة المقترض وأهليته لاستخدام القروض بالشكل الصحيح وقدرته بالإيفاء باستعادتها في الوقت المحدد.

## 2. أهمية التمويل الزراعي:

للتمويل الزراعي أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية فمن خلال توفير التمويل اللازم يمكن إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة البيولوجية منها والميكانيكية ، والتي تعمل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحسينه كما ونوعا ،إذ يعمل على بناء الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي وزيادة حجم الطاقات الموجودة ويعمل على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الداعمة والمساندة للجهاز الإنتاجي من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والبحث العلمي وغيرها من القضايا التي تسهم في الاستثمار البشري والعلمي ، كما يوفر التمويل أمكانية الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتوافرة بشكل جيد ، ويساعد في توفير الخدمات اللازمة التي تعزز تحقيق الهدف الرامي الى زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الزراعية ،ويمكن أن نحدد أهمية التمويل بطريقين الأول مباشر ، والثاني غير المباشر.

---

1. رشراش وآخرون ، أنظمة الإقراض الزراعي ، 1995، ص6 .

فأهميته **المباشرة** تتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق الإسهام الفاعل في خلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وان رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي ينعكس على الإسهام في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى[1] أي ان أهمية وأثر التمويل تكمن بالتأثير بشكل مباشر على الإنتاج ، وبالتالي على الدخل ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع

أما أهميته **غير المباشرة** فتتمثل بالآثار غير المباشرة على تنمية المدخرات الزراعية[2] .

ولكي يؤدي التمويل الزراعي دوره في زيادة الإنتاج يرى (مارشال،1984)[3] أن هناك عناصر مهمة يجب توافرها تتمثل في وجود المصادر الطبيعية لرأس المال، والعمل، ووجود المعرفة الإدارية والتنظيم وتوفر السوق الذي تباع فيه تلك الأشياء.

وتكمن أهمية التمويل في الحاجة إليه في كل مرحلة من المراحل المهمة للدورة الإنتاجية وهي[4]:

أ. تمويل ألاستثمار: ما يتطلبه من توفير رؤوس أموال.

ب. تمويل الإنتاج : توفير مستلزمات الإنتاج الرئيسة.

ج. تمويل ألتسويق : العمليات التي تحتاجها من ظهور الإنتاج ولحين وصولها للمستهلك.

وهذا يعني أن الحاجة الى التمويل مستمرة ومهمة ضمن دورة الإنتاج التي تبدأ بتوفير رأس المال لغرض الاستثمار مرورا بالعملية الإنتاجية ومتطلباتها وانتهاء بحلقة السوق التي تعد الحلقة الأخيرة .

وفيما يخص **الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي** فتتمثل بالاتي :

- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات ،لان مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في مدة زمنية معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في مدة معينة أيضا، لذلك فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في الوقت نفسه مما يؤدي الى العجز النقدي وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.

- الحماية من المخاطر والظروف المعاكسة لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا [5].

---

1. البدور، محمد علي محمد، ، الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2003 ، ص77 .
2. المشهداني ، عبد الله ، التمويل والتسليف الزراعي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989، ص14 .
3. مارشال،1984
4. بن سمين،2000
5. فارس وآخرون ، أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني ، جامعة المختار ، ليبيا ، 2005 ، ص24.

## 3-أهداف التمويل الزراعي:

هناك عدة أهداف للتمويل الزراعي يمكن أجمالها بالاتي [1] :

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة وإتاحة التملك، حيث يساعد الاقتراض على تملك الأراضي في مدة قصيرة نسبيا .
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم (زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف)، وزيادة كفاءة الإنتاج وتسهيل الحصول على المواشي والآلات.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات،الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وحماية المشروع الزراعي من الفشل.

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف إلا إننا نرى إن التكوين الرأسمالي هو الهدف الأهم لان زيادة رأس المال العيني، متمثلا بالمكائن والآلات والسدود والبني التحتية للقطاع تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وانعكاس ذلك على تحقيق مجمل الأهداف الأخرى.

## ثانيا: مصادر التمويل الزراعي:

يعد رأس المال العنصر الإنتاجي المهم من عناصر الإنتاج الزراعي إذ يحتاجه المزارع في كل مراحل الإنتاج، ويمكن التعرف على مصادر التمويل التي ترفد المزرعة برأس المال بما يأتي[2]:

1. **الميراث:** يعد الميراث احد مصادر توفير رأس المال فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين ، وبهذا فهو يمثل حقا مكتسبا للمزارع.
2. **الادخار**: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، إذ يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك فضلا عن رأس المال المستثمر، لذلك يعد الادخار على المستوى القومي المصدر الرئيس للاستثمار في تكوين رأس المال ويمكن أن نطلق عليهما **بالمصادر الذاتية** للحصول على رأس المال وعادة تكون ضعيفة في الدول النامية ، لاسيما لدى صغار المنتجين .
3. **الاقتراض (الائتمان)**: يعد الاقتراض مصدرا مهما في تحصيل رأس المال، وعملية الاقتراض أو الائتمان عملية منظمة توفر القروض للمزارعين بالشروط المناسبة، وتستخدم بالكيفية التي تحقق زيادة الإنتاج والدخل وتتعدد مصادر الاقتراض فتشمل :

---

1. رشراش وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص7 .
2. البيطار، منى لطفي ، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، أطروحة دكتوراه ، 2007 ، ص91 .

أ. **الاقتراض من الأفراد**: حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين إلى الاقتراض من المرابين والتجار والسماسرة.

ب. **الاقتراض من ملاك الأراضي**: يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين.

ج. **الاقتراض من تجار الحاصلات**: يقوم تجار الحاصلات أحيانا بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة مثلا، اعتبار قروضهم بمثابة شراء حاصلاتهم الزراعية وهي في بداية النمو أي بطريقة تسمى البيع الأخضر وبأسعار زهيدة جدا مستغلين ضيق حالتهم المادية.

د. **الاقتراض من المصارف التجارية**: حيث تقوم المصارف التجارية بإقراض المنتجين الزراعيين بمعدلات فائدة وآجال طويلة، نظرا لضخامة إمكاناتها المالية.

ه. **الاقتراض من شركات التامين**: تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي، وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل ولاسيما لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين.

و. **الاقتراض من الجمعيات التعاونية**: قد يلجأ الكثير من المزارعين إلى الاقتراض من الجمعيات التعاونية المتخصصة في التسويق والتمويل الزراعي، أو قد تكون في صورة مصارف تعاونية، وبصفة عامة فهي شركات لا تهدف الى تحقيق الأرباح، بل هدفها الأساس هو خدمة أعضائها التعاونيين.

4. **الإيجار**: إذ إن مبالغ الإيجار تمثل وسيلة من الوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على رأس المال المزرعي المتمثل في الأرض أو الآلات أو غيرها من عناصر الإنتاج، فيلجأ المزارع الذي استأجر الأرض لاستخدامها نظير دفع إيجار نقدي أو عيني يتفق عليه، ولكن هناك بعض المآخذ على هذا النظام، فالإيجار يقتصر في اغلب الأحيان على توفير عنصر الأرض للمزارع المستأجر، بينما يبقى المزارع في حاجة رأس المال اللازم للعمليات الزراعية ولاسيما رأس مال التشغيل.

ويمكن أجمال **مصادر التمويل** بالآتي:

**أ. التمويل الذاتي** : وفيها يقوم المنتج الزراعي بتمويل مشروعاته الزراعية من مدخراته الخاصة.

**ب. التمويل الخاص** : ويشمل التمويل من التجار ،مالكي الأراضي الزراعية، المرابين، والوسطاء،الملاك، الشركات الزراعية،المصارف التجارية، الأقارب الأصدقاء.

**ج. التمويل المؤسسي**: ويمثل مصدرا لتمويل المزارعين بما يحتاجون إليه من قروض وتقسم إلى:

- دوائر الاقتراض الزراعي الحكومية ( **الرسمية**).
- دوائر الاقتراض الزراعي شبه الحكومية **( شبه الرسمية**).

- الاقتراض الزراعي التعاوني.

## ثالثا: القروض الزراعية ، دورها،أنواعها ومجالات استخدامها.

### 1. دور القروض الزراعية:

يمثل **الإقراض الزراعي** احد صور التمويل الزراعي، واحد الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية ويمكن تلخيصها دورها من خلال الآتي:

أ. إعطاء المنتجين فرصة الحصول على رؤوس الأموال، كما إن الحاجة الى الإقراض الزراعي تزداد مع تطور الفن الإنتاجي وذلك لإيجاد التوازن بين الموارد الاقتصادية [1] .

ب. ممارسة الزراعة الحديثة والحصول على إنتاجية ودخل أعلى مقارنة بما يمكن الحصول عليه من الزراعة التقليدية.

ج. يؤدي دورا حيويا في النمو الزراعي ، إذ يمتلك القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية إذا توافر في الوقت المناسب والكميات المطلوبة التي تكفي حاجات المزارع التسليفية.

د. زيادة كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي رفع مقدرة المنتج على تعظيم الأرباح ورفع مستوى الكفاءة التخصصية التي تشير إلى قدرة المنتج على تعظيم الأرباح بمستوى الكفاءة الإنتاجية ، فمن الممكن أن يكون المنتج كفوءا تكنولوجيا ولكنه غير كفء في التخصيص، لأنه قد ينتج الوحدة من الإنتاج باستخدام مزيج من عنصري الإنتاج العمل ورأس المال ولكنها لا تعطي أقل كلفة، فالقروض تمكن المزارع من الربط الصحيح لعناصر الإنتاج المختلفة ، فعندما يكون رأس المال محدودا بالنسبة للموارد الأخرى فان إضافة مزيد منه يزيد من الكفاءة الاقتصادية لجميع الموارد ، ومن الممكن أن يرفع الكفاءة التخصصية في الزراعة [2] .

ه. يمكن الإقراض الزراعي المستثمر من الانتفاع من المدخلات السوقية وغير السوقية في تدنيه تكاليف التوليفات المستخدمة في الإنتاج ويزيد من قدرته على تحمل المخاطرة ، إذ يمكنه ذلك من تبني المخاطرة باستخدام تكنولوجيا جديدة مربحة أكثر وبزراعة أصناف مقاومة للجفاف وذات قيمة عالية ، وبهذا فان الإقراض يزيد من الكفاءة التكنولوجية ، وذلك بتبني طرائق أنتاج كثيفة ووسائل أنتاج مبتكرة في العملية الإنتاجية.

---

1. عبد شريف ،عبد الرزاق ، تصميم السياسة الزراعية الاقراضية في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، 1993، مجلد 15 ،عدد 38 .
2. S. Lekshim ,P.Rugmini and Jesy Thomas,1998 Characteristics of Defaulters in Agricultural credit use:A micro level analysis with reference to Kerala. Ind. Jn. Of Agri. Economic Vol 53, No. 4, Oct- Dec..

## 2- أنواع القروض الزراعية:

تقسم القروض الزراعية **نسبة لآجالها (المدة الزمنية)** إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي:

أ - **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تتراوح مدتها من( 12- 14 ) شهر، و تشمل هذه القروض المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تصرف على أعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع كتكلفة لجمع الحاصل وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية، أن حاجة اغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية ولاسيما في البلدان النامية ذات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إذ تسهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي.

إن عملية استخدام القروض القصيرة الأجل تؤدي دائما إلى زيادة الكفاءة العملية وذلك لأنها تؤمن استخدام أدوات ومستلزمات الإنتاج المختلفة التي تتطابق واحتياجات المزرعة من تلك المستلزمات، إذ أن الكفاءة العملية للمزرعة تساعد المزارعين على تحسين دخولهم مما ينعكس على تحسين أحوالهم الاجتماعية والمعيشية هذا إذا استخدمت في أوقاتها المناسبة، أما إذا لم تستخدم في الوقت المناسب فإنها لا تحقق تلك الأهداف.

**ب - قروض متوسطة الأجل:** تسهم هذه القروض في زيادة الإنتاج الزراعي والتوسع في المشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتتراوح مددها الزمنية بين (12) شهرا و(10 ) أعوام وغالبا ما تشتمل هذه القروض على شراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية، وكذلك شراء الأرض الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين الفاكهة واستصلاح الأراضي، وتهدف أيضا الى تحسين مستوى معيشتهم وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية الزراعية.

**ج- قروض طويلة الأجل:** تشمل القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة، وغالبا ما تزيد مدة سداد هذا النوع من القروض على( 10) أعوام، وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض فإنها قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية[1].

ويمكن أن تقسم القروض أيضا **بحسب إنتاجيتها أو الغرض الذي تمول من اجله** إلى ثلاثة أنواع هي[2]:

أ - **قروض استثمارية:** تستعمل هذه القروض في شراء الأرض الزراعية أو تشييد المباني والمسقفات أو شراء الآلات الزراعية وكل هذه الفقرات تحتسب على رأس المال الثابت في المزرعة.

---

1. رمضان ، زياد احمد ، اثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2006، ص81 .
2. البلة ، ليلى ربحي حسن قاسم ، اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، 1996 ، ص16 .

**ب ـ قروض إنتاجية:** وتشمل هذه القروض الأموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الزراعية وتهدف إلى زيادة الإنتاج واستمراره وديمومته، وهي قروض تستخدم لزيادة التكوين الرأسمالي الزراعي (مثل شراء الأراضي واستصلاحها ، المكائن والأدوات ، زراعة الأشجار المثمرة واقتناء الحيوانات المنتجة .. الخ) أو لتوفير التجهيزات الزراعية والعمل الزراعي والموسمي ولتسويق الإنتاج.

**ج- قروض استهلاكية:** وهذه القروض غير إنتاجية ولا تضيف إلى الإنتاج أي زيادة تذكر بل تكون سالبة فهي تمثل عبئا على المستثمر الزراعي، بسبب حاجتها للإنفاق على ما تستهلكه أسرة المزارع في مختلف حاجاتها الاستهلاكية، الى جانب الحاجات الملحة للإنتاج الزراعي هناك حاجات أخرى ضرورية ومهمة للمزارعين ولاسيما الفقراء منهم تتمثل في حاجاتهم الاجتماعية والمادية والصحية والتي تساعد المزارع وأسرته في التمكن من مواجهة الصعوبات والتمتع بصحة جيدة للعمل ، إن توفير هذه القروض الاستهلاكية تدعم المزارع عند حصوله على القروض الإنتاجية وتضمن إنفاقها في أغراضها المطلوبة، وهنا ينبغي عدم التوسع بمثل هذه القروض لكونها غير إنتاجية وتمثل عبئا أضافيا على المزارع.

وقد تقسم القروض **بضمان استردادها** إلى نوعين هما [1] :

- قروض تعطى لضمانات شخصية.
- قروض تعطى على وفق ضمانات مادية وعقارية.

## 3- مجالات استخدام القروض:

تساعد القروض الزراعية المزارعين في تشغيل مزارعهم بشكل أكثر كفاءة فمن الصعب عليهم مواكبة جميع التكاليف المرتبطة بتشغيل مزارعهم، فهم يحتاجون إلى القروض الزراعية ذات الفائدة المنخفضة لمساعدتهم على الاستمرار في عملهم الزراعي، ويمكن للمزارعين استخدام القروض الزراعية في الآتي[2].

أ. شراء الأراضي الزراعية سواء كانت أراضي جديدة أو الرغبة في توسيع نطاق الأعمال التجارية الزراعية الحالية.

ب. مصاريف تشغيل إلى جانب الحاجة إلى تمويل الأراضي الزراعية،حيث يحتاج العديد من المزارعين المساعدة في تغطية بعض تكاليف التشغيل لان المعدات الزراعية مرتفعة التكاليف، وهي ضرورية لتشغيل المزرعة، ومع توافر المعدات يمكنه تغطية المزيد من الأراضي بسرعة.

ج. المساعدة في تسويق المنتجات من اجل تحقيق الأرباح،حيث يحتاج المزارعون في بيع منتجاتهم إلى خطة تسويقية فعالة.

1. جبر، وسيم محمد هاشم ، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على اجتذاب الاستثمار أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان، 2007 ، ص106 .
2. الداهري ،عبد الوهاب مطر، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي ، 1990 ، ص12 .

ويمكن إجمال العمليات الرئيسة التي تستعمل فيها رؤوس الأموال في القطاع الزراعي في ( شراء الأرض ، إنشاء المباني المطلوبة في الزراعة، شراء الحيوانات وتمويل عمليات الإنتاج).

## رابعا: قواعد التمويل الزراعي :

لكي يحقق التمويل الزراعي أهدافه فان هناك قواعد أساسية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار هي [1] :

أ. أهداف التمويل الزراعي: يجب تحديد الأهداف الواقعية التي ينبغي مراعاتها في الخطة الاقتصادية والسياسة الزراعية للبلد.

ب. الخطة الكاملة: تتضمن حاجات المزارعين وأغراضهم المختلفة بالاستناد إلى التخطيط العلمي المعتمد على الإحصاءات الدقيقة.

ج. ضمانات القروض: أي يجب وضع الضوابط التي تضمن كفاية الضمانات وتحمي مصادر التمويل من الضياع.

د. ضرورة التنسيق بين عملية الإقراض والخدمات الأخرى ولاسيما تهيئة مستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة وغيرها في الوقت المناسب وتقديم الخدمات التسويقية، لان تقديم الخدمات في وقت الحاجة إليها يمثل احد أسباب نجاح العملية الإنتاجية.

ه. قرب مؤسسات التمويل من المستثمرين الزراعيين: طبيعة الاستثمار الزراعي يتطلب تواجد مؤسسات الإقراض في أماكن قريبة ليضمن حصوله على التمويل في الوقت المناسب وبدون تأخير.

و. اقتران التمويل الزراعي بالإرشاد: إن توافر التمويل يعد غير كافي إذا لم يقترن بالمتابعة والإرشاد في توجيه المستثمر الزراعي للاستخدام الرشيد والكفء للقروض ابتداء من تهيئة الأرض ولحين تسويق المنتج الزراعي.

وعند التمعن في قواعد التمويل الزراعي نجد أنها تتمحور في ثلاث قواعد يتعلق الأول **بالبيئة القانونية والتشريعية** وما تتضمنه من سياسات اقتصادية وزراعية وسياسات ساندة ومرافقة فينبغي الإحاطة بها ومراعاتها عند وضع السياسة التمويلية، بينما تتعلق القاعدة الثانية **بالسياسة التمويلية ومؤسسات التمويل** وتتضمن وضع خطة علمية تتضمن أسس وضوابط وآليات منح القروض،أما القاعدة الثالثة فتتعلق **بالمقترض** التي يجب إن تتوافر فيه شروط عدة منها حسن استخدام القرض في المجال المخصص له وقدرته على أعادة المبلغ المقترض وغيرها.

1. المشهداني ، عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص115 .

# الفصل الثالث

# تقويم إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني ودوره في تحقيق فاعلية القروض الزراعية

يعد المصرف الزراعي التعاوني من المصارف العراقية العريقة وذلك لما له من دور في النهوض في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تطوير وتنظيم القطاع الاقتصادي من خلال دعم وإسناد القطاع الزراعي العراقي بمختلف انشطته الزراعية (النباتية والحيوانية والصناعات الغذائية) ، لكونه يعد المصرف المسؤول عن عملية منح القروض الزراعية إلى المزارعين وأستردادها منهم، وسوف يتناول هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الاول: تقويم إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني.
المبحث الثاني: المبادرة الزراعية ، الاهداف ، وسياسة التمويل .

## المبحث الأول: تقويم اجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني

### 3-1-1: إجراءات الإقراض في المصرف الزراعي التعاوني

**أولا : عند تقديم طلب قرض من المصرف فان المقترض يتبع الآتي [1] :**

1. تقديم طلب قرض الى شعبة الزراعة الواقعة ضمن منطقة المشروع المراد تمويله بموجب استمارة تملأ من قبل طالب القرض تتضمن كافة البيانات لطالب القرض والمشروع .
2. يقدم الى الشعبة الزراعية ما يؤيد علاقة طالب القرض بالمشروع .
3. تقديم كافة الموافقات الاصولية من الدوائر ذات العلاقة حسب طبيعة المشروع مرفق معها المستمسكات الثبوتية بذلك الى شعبة الزراعة .
4. اجراء الكشف المشترك على المشروع برئاسة مدير الزراعة او الشعبة وعضوية موظفي المصرف والزراعة .
5. بعد اجراء الكشف الفني وربط كافة الاوليات والموافقات وتوصية اللجنة ترسل الاضبارة بكتاب رسمي بيد مخول من الزراعة الى الفرع او المكتب المعني ليتم تدقيق اضبارة المقترض ومطابقة المستمسكات الثبوتية مع الاصل والتأكد من صحة صدور صور القيود .
6. قيام موظفي المصرف بإجراء الكشف على الضمانة العقارية المقدمة لتوثيق مبلغ القرض بالاشتراك مع موظفي التسجيل العقاري ليتم تحديد قيمة الضمانة العقارية المقدمة .

---

1. المركز الاعلامي في المصرف الزراعي التعاوني، بدون سنة :1.

7. ترسل اضبارة المقترض بعد ذلك الى مديرية الزراعة ان كان القرض يقرر بصلاحيتها او الى الادارة العامة / قسم الائتمان ، واذا كانت مبادرة زراعية حسب الصناديق التخصصية ، وحدة الاستعلام لاحتساب الضمانة المقدمة من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لتدقيق كافة الاوليات الموجودة في الاضبارة بعدها تعاد الى قسم الائتمان لرفعها الى لجنة الاقراض المشكلة في الادارة العامة .
8. توصي لجنة الاقراض بمنح القروض وحسب الاكلاف المعتمدة لكل غرض بعدها ترفع للسيد المدير العام للمصادقة عليها لغاية (100) مليون دينار وما زاد عن ذلك ترسل الى لجنة الاقراض في وزارة الزراعة التي يشترك فيها عضو من المصرف الزراعي بعد تنظيم مذكرة تتضمن كافة حيثيات الموضوع ليتم عرضها على مجلس ادارة الصناديق التخصصية للمصادقة على المنح ويشترك معهم مدير عام المصرف الزراعي .
9. بعد اصدار قرار المنح حسب الصلاحيات يرسل الاقرار الى الفرع او المكتب ليتم توثيق القرض بالضمانات المطلوبة على ان يتم اجراء الكشف قبل صرف ايه دفعة وحسب مراحل الانجاز .

**ثانيا: الضمانات المعتمدة لتوثيق القروض [1] :**

1 - العقارات التي يجوز رهنها رهنا تامينيا حسب احكام القانون المدني .
2 - الابنية المشيدة بمقتضى حقوق المساطحة على ان لا تقل المدة المتبقية للمساطح عن عشر سنوات وان لا يكون المساطح ممنوعا من رهنها بمقتضى عقد المساطحة .
3 - يراعى في الضمانات العينية الاتي :
أ. ان لا تكون محجوزة او مرهونة لقاء دين للغير .
ب. ان لا تقل الحصة الشائعة عن الربع في كل عقار زراعي الا اذا كانت مساحتها خمسة دونمات فاكثر من الاراضي السيحية وعشرة دونمات فاكثر من الاراضي التي تسقى بالواسطة ومائة دونم فاكثر من الاراضي الديمية ودونمين فاكثر من البساتين واعتماد جنس العقار والمنشات المحدثة عليه اساسا في الاحتساب .
4 - الكفالات الشخصية التضامنية شرط ان يكون الكفيل الضامن لديه تسهيلات مصرفية لدى احد المصارف موثقة بضمانات عقارية عائدة له وعلى ان تشعر دوائر التسجيل العقاري المختصة بعدم رفع اشارة الحجز عن ضماناته الا بموافقة فرع المصرف المختص ، او لديه هوية غرفة تجارة .
5 - كفالات الموظفين على ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات وبمبلغ لا يزيد عن (20) مليون دينار
6 - خطابات الضمان .
7 - قبول توثيق القروض لقاء كمبيالة بمبلغ (40) مليون دينار شرط ان توقع الكمبيالة من قبل كفيل لديه تسهيلات مصرفية في المصارف الحكومية الاخرى وتوقيعها امام مدير الفرع .
8 - قبول المشروع الممول من القروض لتوثيق الدين بشرط ان يؤمن وترهن المكائن والمعدات لدى كاتب العدل اذا كانت مسجلة باسمه لدى مسجل الشركات .

---

1. المركز الاعلامي في المصرف الزراعي التعاوني ، بدون سنة :5 .

9 - لا يجوز ان يتجاوز مقدار القرض احد النسب الاتية من قيمة الضمـــانات المبينة ادناه :
(80% المسقفات – 70% العقارات الاخرى – 60% المغروسات والابنية المسجلة في دائرة لتسجيل العقاري ) .
10 - تعتبر ديون المصرف وصناديق القروض التخصصية من الاموال العامة وديونها ممتازة وتستحصل بمقتضى قانون تحصيل الديون الحكومية (56 ) لسنة 1977 المعدل او ما يحل محله
11 - يقوم المصرف بتصفية العقارات التي آلت اليه نتيجة تسوية الدين خلال مدة لا تتجاوز السنتين .

## 2-1-3 : تقويم السياسة الاقراضية والتحصيلية في المصرف الزراعي التعاوني للمدة 2010- 2016

توضح هذه الفقرة من المبحث تقويم للسياسة الاقراضية والتحصيلية في المصرف تمهيدا لتقويم اجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني وكما يأتي :

### أولا : تقويم السياسة الاقراضية في المصرف

سيتم في هذه الفقرة تقويم السياسة الاقراضية للمصرف حسب انواع القروض المصروفة من حيث الآجال والاغراض وكالآتي :

### 1 -تقويم سياسة منح القروض من المصرف حسب آجالها:

أ. **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها على سنة، وتتضمن القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية ، ويوضح الجدول رقم (10) في ادناه تفاصيل القروض قصيرة الاجل للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (10)**

**القروض قصيرة الاجل للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | عدد المعاملات | المبلغ الممنوح | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|
| 2010 | 6344 | 46486000 | 13 |
| 2011 | (*) | 209118652 | 59 |
| 2012 | (*) | 18255820 | 5 |
| 2013 | 638 | 23032246 | 6 |
| 2014 | 1136 | 22956190 | 6 |
| 2015 | 1674 | 35572204 | 10 |
| 2016 | (*) | — | — |
| المجموع | 9792 | 355421112 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.
(*) لم تثبت عدد المعاملات في الجدول أعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي .
(-) لم يثبت المبلغ الممنوح لعام 2016 لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ومن الجدول (10) يتبين ان المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض انخفضت من (46486000) الف دينار عام 2010 الى (35572204) الف دينار عام 2015، وذلك بسبب اطلاق المبادرة الزراعية .

ب. **القروض متوسطة الأجل:** وهي تلك القروض التي لا تزيد مدة تسديدها على الخمس سنوات ولا تقل على السنة، وتتضمن القروض متوسطة الاجل قروض مشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع تطوير البساتين، وبالرجوع الى بيانات وزارة التخطيط / الاحصائيات الزراعية فضلا عن بيانات المصرف الزراعي التعاوني يتبين عدم وجود هذا النوع من القروض وذلك بسبب تخوف اغلب المزارعين من امكانية تسديدها في الوقت المناسب فضلا عن المخاطرة لتعرض اكثرهم الى خسائر نتيجة اصابة بساتينهم بأضرار ناجمة عن الحرب والتخريب.

ج. **القروض طويلة الاجل:** وهي القروض التي لا تزيد مدتها على خمسة عشر سنة ولا تقل عن خمسة سنوات، وتتضمن القروض التي تمنح للمشاريع الزراعية الكبيرة مثل حفر الابار واستصلاح الاراضي والمخازن المبردة، ويبين الجدول رقم (11) في ادناه تفاصيل القروض طويلة الاجل للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (11)**

**القروض طويلة الأجل للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | عدد المعاملات | المبلغ الممنوح | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|
| 2010 | 13517 | 202652000 | 27 |
| 2011 | (*) | 336148634 | 44 |
| 2012 | (*) | 66994381 | 9 |
| 2013 | 1594 | 61937633 | 8 |
| 2014 | 1060 | 37718358 | 5 |
| 2015 | 1068 | 50703796 | 7 |
| 2016 | (*) | — | |
| المجموع | 17239 | 756154802 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(*) لم تثبت عدد المعاملات في الجدول أعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي .

(-) لم يثبت المبلغ الممنوح لعام 2016 لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ومن الجدول (11) يتبين ان المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض قد انخفضت من (202652000) الف دينار عام 2010 الى (50703796) الف دينار عام 2015، حيث نلاحظ ان هناك تذبذب واضح فيها من سنة لأخرى، بسبب اطلاق المبادرة الزراعية .

**الأهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب الآجال :** يبين الجدول رقم (12) في ادناه الأهمية النسبية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني للمدة من 2010 – 2016 حسب الآجال :

**جدول رقم (12)**

**الأهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010 – 2016) (بألاف الدنانير)**

| نوع القروض | المبلغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| قصيرة الأجل | 355421112 | 32 |
| طويلة الأجل | 756154802 | 68 |
| المجموع | 1111575914 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

**شكل رقم (10) الأهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010 – 2016)**

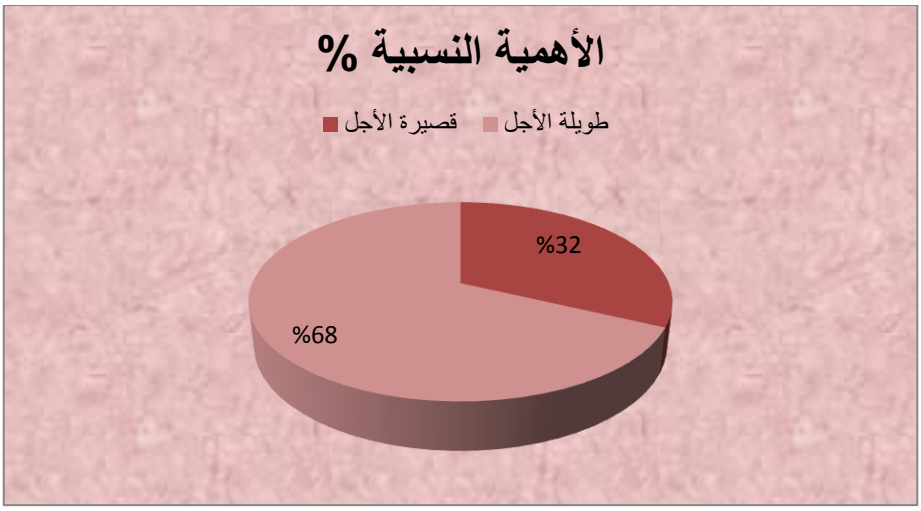


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

ويتبين من الشكل (10) أن القروض طويلة الأجل تحتل أهمية نسبية أكبر من مجمل القروض التي يمنحها المصرف، حيث بلغت الاهمية النسبية للقروض طويلة الأجل 68%، بينما بلغت الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل 32%، ويعود سبب ارتفاع الاهمية النسبية للقروض طويلة الأجل مقارنة بالقروض قصيرة الأجل رغم أن دورة رأس مال مشاريع هذا النوع من القروض طويل نسبيا، الى التسهيلات التي قدمتها الدولة لمشاريع المزارعين والتي كانت موجهة لبناء بنى تحتية للارتقاء بواقع النشاط الزراعي .

## 2 -تقويم سياسة منح القروض من المصرف حسب أغراضها للمدة من 2010 -2016:

وهي قروض تمنح حسب الغرض التي تصرف من اجله وهي :

أ. **قروض الائتمان التجاري** : وهي قروض تمنح للأغراض التجارية (اغراض اخرى لم تذكر ضمن الاغراض اللاحقة )، ويبين الجدول رقم (13) في ادناه تفاصيل قروض الائتمان التجاري للمدة من 2010 -2016 :

**جدول رقم (13)**

**قروض الائتمان التجاري للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 36744305 | 18 |
| 2011 | 38466716 | 19 |
| 2012 | 61377020 | 31 |
| 2013 | 37920285 | 19 |
| 2014 | 14994088 | 7 |
| 2015 | 10998170 | 5 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 200500584 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (13) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد انخفضت بشكل كبير من (36744305) الف دينارعام 2010 الى (10998170) الف دينارعام 2015 كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض نسبة (19%) وبذلك احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

ب. **قروض التجهيزات الزراعية**: وهي القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية والمستلزمات الاخرى ، ويبين الجدول رقم (14) في ادناه تفاصيل قروض التجهيزات الزراعية للمدة من 2010 -2016 :

**جدول رقم (14)**

**قروض التجهيزات الزراعية للمدة (2010-2016)(بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 62433000 | 22 |
| 2011 | 170651936 | 61 |
| 2012 | 7512704 | 3 |
| 2013 | 16212046 | 6 |
| 2014 | 11132724 | 4 |
| 2015 | 10267150 | 4 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 278209560 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (14) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد انخفضت بشكل كبير من (62433000) الف دينارعام 2010 الى (10267150) الف دينارعام 2015 كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض نسبة (26%) وبذلك احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية، والسبب الرئيسي لتفوق هذه القروض على الأنواع الأخرى للقروض يعود لإنخفاض سعر الفائدة المترتبة عليها مقارنة بالأنواع الأخرى، فضلا عن السبب الاكثر اهمية والتي يتمثل بما تمتاز به مشاريع تلك القروض من سرعة استرداد رأس مالها.

ج. **قروض حفر الابار والمشاريع الأروائية**: وهي قروض تمنح للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل كلف حفر وتنظيف البئر ومدى صلاحيته للري ، ويبين الجدول رقم (15) في ادناه تفاصيل قروض حفر الابار والمشاريع الأروائية للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (15)**
**قروض حفر الابار والمشاريع الاروائية للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 35006000 | 22 |
| 2011 | 121178184 | 76 |
| 2012 | — | — |
| 2013 | 1382000 | 1 |
| 2014 | 12260 | 0 |
| 2015 | 2107166 | 1 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 159685610 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.
(-) لم تثبت المبالغ لعامي 2012 و2016 في الجدول اعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي .

و يتبين من الجدول (15) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد انخفضت بشكل كبير، اذ انخفضت من (35006000) الف دينارعام 2010 الى (2107166) الف دينارعام 2015، كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض نسبة (15%) وبذلك احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية وتتأثر هذه القروض بحالة عدم التنبؤ بنوع الماء الموجود بالآبار، ويتوجب زيادة هذه القروض لمواجهة النقص الحاصل بالمياه.

د. **قروض خدمات المكائن**: وهي قروض تمنح لغرض صيانة المكائن الزراعية ، ويبين الجدول رقم (16) في ادناه تفاصيل قروض خدمات المكائن للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (16)**
**قروض خدمات المكائن للمدة (2010-2016)(بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | — | — |
| 2011 | 103291911 | 100 |
| 2012 | — | — |
| 2013 | — | — |
| 2014 | — | — |
| 2015 | — | — |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 103291911 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.
(-) لم تثبت المبالغ للاعوام المبينة في الجدول اعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (16) ان المصرف ابتدأ بمنح هذه القروض اعتبارا من سنة 2011 بمبلغ (103291911) الف دينار كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض نسبة (10%) وبذلك احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاهمية، وتمنح هذه القروض لغرض صيانة وإدامة المكائن الزراعية.

**هـ. قروض مشاريع الثروة الحيوانية**: وهي قروض تمنح لمشاريع تربية العجول والماعز، ويبين الجدول رقم (17) في ادناه تفاصيل قروض مشاريع الثروة الحيوانية للمدة من 2010 -2016 :

**جدول رقم (17)**
**قروض مشاريع الثروة الحيوانية للمدة(2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 7168000 | 9 |
| 2011 | 25908808 | 33 |
| 2012 | 7680367 | 10 |
| 2013 | 6785000 | 9 |
| 2014 | 11159967 | 14 |
| 2015 | 18881333 | 24 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 77583475 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.
(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (17) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت من (7168000) الف دينار في عام 2010 الى (18881333) في عام 2015، كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة نسبة (7%) وبذلك احتلت المرتبة السادسة من حيث الأهمية. وتحاول الدولة تشجيع هذه المشاريع بتخفيض اسعار الفائدة الممنوحة على هذا النوع من القروض بهدف زيادة الانتاج.

و. **قروض البيوت البلاستيكية** : وهي قروض تمنح لغرض زراعة نباتات الخضر في غير موسمها ، ويبين الجدول رقم (18) في ادناه تفاصيل قروض البيوت البلاستيكية للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (18)**

**قروض البيوت البلاستيكية للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | — | — |
| 2011 | — | — |
| 2012 | — | — |
| 2013 | 5787271 | 25 |
| 2014 | 4656673 | 20 |
| 2015 | 12635127 | 55 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 23079071 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم تثبت المبالغ للاعوام 2010و2011و2012و2016 في الجدول اعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (18) في اعلاه ان المصرف ابتدأ بمنح هذه القروض اعتبارا من سنة 2013 وبمبلغ (5787271) الف دينار وقد ارتفعت هذه القروض لسنة 2015 وكانت بمبلغ (12635127) الف دينار، وكما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض نسبة (2%) وبذلك احتلت المرتبة العاشرة من حيث الأهمية، وتمنح هذه القروض لزراعة نباتات الخضر في غير موسمها .

ز.**قروض المكائن والآلات الزراعية**: وهي القروض التي تمنح لغرض الحصول على المكائن والتكنولوجيا الحديثة ، ويبين الجدول رقم (19) في ادناه تفاصيل قروض المكائن والآلات الزراعية للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (19)**

**قروض المكائن والآلات الزراعية للمدة (2010-2016 )(بألاف الدنانير )**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 61119000 | 73 |
| 2011 | 1024600 | 1 |
| 2012 | 3539861 | 4 |
| 2013 | 3894210 | 5 |
| 2014 | 9360000 | 11 |
| 2015 | 4777000 | 6 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 83714671 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (19) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد انخفضت بشكل واضح من (61119000) الف دينارعام 2010 الى (4777000) الف دينار عام 2015 كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض نسبة (8%) وبذلك احتلت المرتبة الخامسة من حيث الأهمية وترجع اهمية هذا النوع من القروض للتحول من العمل اليدوي الى العمل الآلي وبالتالي تساهم في تقليل الوقت والجهد وتحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا والارتقاء به لأحسن المستويات

ح. **قروض إنشاء البساتين وتطويرها**: وهي القروض التي تمنح لغرض انشاء البساتين او اعادة تأهيل الموجود منها ، ويبين الجدول (20) في ادناه تفاصيل قروض انشاء البساتين وتطويرها للمدة من 2010 -2016 :

**جدول رقم (20)**

**قروض إنشاء البساتين وتطويرها للمدة (2010-2016)(بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 11088000 | 26 |
| 2011 | 15288501 | 36 |
| 2012 | 3049749 | 7 |
| 2013 | 6578200 | 16 |
| 2014 | 2680836 | 6 |
| 2015 | 3420220 | 8 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 42105506 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (20) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد انخفضت بشكل واضح من (11088000) الف دينار لعام 2010 الى (3420220) الف دينار في عام 2015، كما ان الاهمية النسبية لهذا النوع بلغت (4%) من اجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض، وبذلك احتلت المرتبة الثامنة من حيث الأهمية. وتمتاز هذه القروض بطول فترتها بسبب طبيعة المشاريع التي تدخل في تمويلها، لهذا يميل المزارعين الى المحاصيل الحقلية على حساب المحاصيل البستانية.

ط. **قروض حقول الدواجن**: وهي القروض التي تمنح لغرض انشاء حقول الدواجن وإعادة تأهيل الحقول القائمة ، ويبين الجدول رقم (21) في ادناه تفاصيل قروض حقول الدواجن للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (21)**

**قروض حقول الدواجن للمدة (2010-2016 )(بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 8752000 | 15 |
| 2011 | 10239371 | 18 |
| 2012 | 2090500 | 4 |
| 2013 | 6410867 | 11 |
| 2014 | 6678000 | 12 |
| 2015 | 23189834 | 40 |
| 2016 | — | — |
| المجموع | 57360572 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (21) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل واضح من (8752000) عام 2010 الى (23189834) الف دينارعام 2015، كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض (5%) من اجمالي القروض الممنوحة وبذلك احتلت المرتبة السابعة من حيث الاهمية، وان سبب الارتفاع لهذا النوع من القروض هو اهتمام الدولة بتوفير السلع الغذائية.

ي. **قروض استصلاح الأراضي** : وهي القروض التي تمنح لغرض التخلص من ملوحة التربة وذلك بغسلها بتقنيات معينة ، ويبين الجدول رقم (22) في ادناه تفاصيل قروض استصلاح الاراضي للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (22)**

**قروض استصلاح الأراضي للمدة(2010-2016)(بآلاف الدنانير)**

| السنة | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| 2010 | 26828000 | 100 |
| 2011 | ـــ | ـــ |
| 2012 | ـــ | ـــ |
| 2013 | ـــ | ـــ |
| 2014 | ـــ | ـــ |
| 2015 | ـــ | ـــ |
| 2016 | ـــ | ـــ |
| المجموع | 26828000 | %100 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء/ الاحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

(-) لم تثبت المبالغ للاعوام المبينة في الجدول اعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي.

ويتبين من الجدول (22) في اعلاه ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد بدأت عام 2010 وبمبلغ (26828000) الف دينار(وقد توقف المصرف عن منح هذه القروض لعدم الطلب عليها)، كما ان الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض بلغت (3%) من اجمالي القروض الممنوحة، وبذلك احتلت المرتبة التاسعة من حيث الاهمية. ويرجع سبب انخفاض هذه القروض هو عدم رغبة المزارعين لاستصلاح الأراضي التي تحولت الى اراضي غير صالحة للزراعة بسبب الاستغلال السيء للأراضي والمياه.

يبين الجدول رقم (23) في ادناه الاهمية النسبية لإجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف حسب الأغراض للمدة من (2010 -2016):

**جدول رقم (23)**

**الأهمية النسبية لأجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض للمدة (2010 – 2016) (بآلاف الدنانير)**

| القروض | المبالغ | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| الائتمان التجاري | 200500584 | 19 |
| التجهيزات الزراعية | 278209560 | 26 |
| حفر الآبار والمشاريع الإروائية | 159685610 | 15 |
| خدمات المكائن | 103291911 | 10 |
| مشاريع الثروة الحيوانية | 77583475 | 7 |
| البيوت البلاستيكية | 23079071 | 2 |
| المكائن والآلات الزراعية | 83714671 | 8 |
| إنشاء البساتين وتطويرها | 42105506 | 4 |
| حقول الدواجن | 57360572 | 5 |
| استصلاح الأراضي | 26828000 | 3 |
| المجموع | 1052358960 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

**شكل رقم (11) الأهمية النسبية لاجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض للمدة (2010 – 2016)**

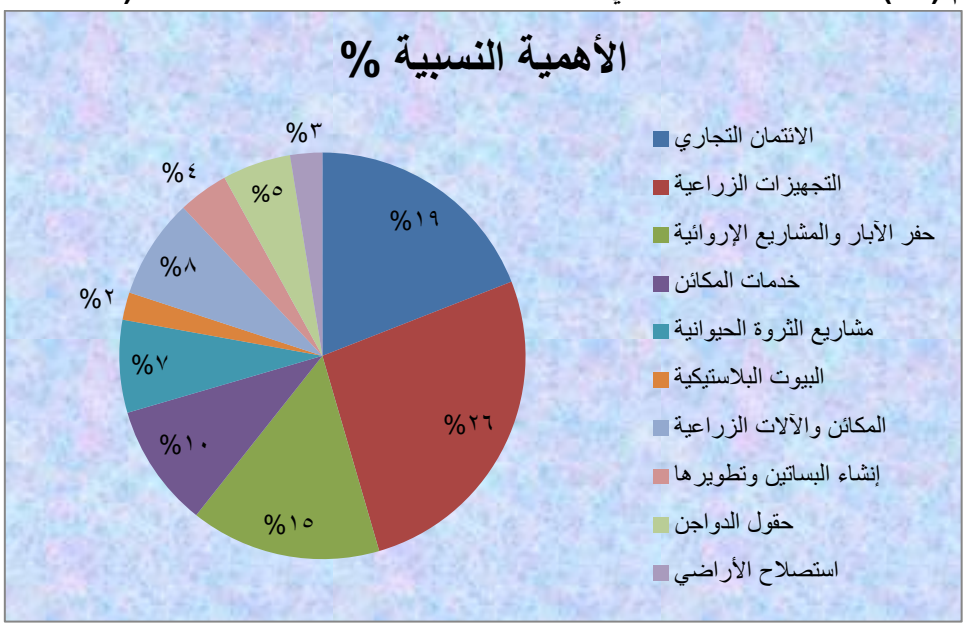


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (23)

ويبين الجدول (24) في ادناه مجموع القروض الممنوحة من المصرف حسب الآجال للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (24)**
**مجموع القروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010-2016) ( بآلاف الدنانير )**

| السنة | قروض قصيرة الاجل | قروض طويلة الاجل | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2010 | 46486000 | 202652000 | 249138000 |
| 2011 | 209118652 | 336148634 | 545267286 |
| 2012 | 18255820 | 66994381 | 85250201 |
| 2013 | 23032246 | 61937633 | 84969879 |
| 2014 | 22956190 | 37718358 | 60674548 |
| 2015 | 35572204 | 50703796 | 86276000 |
| 2016 | ـــــ | ـــــ | ـــــ |
| المجموع | 355421112 | 756154802 | 1111575914 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

**شكل رقم(12) مجموع القروض الممنوحة حسب الآجال للمدة (2010-2015)**

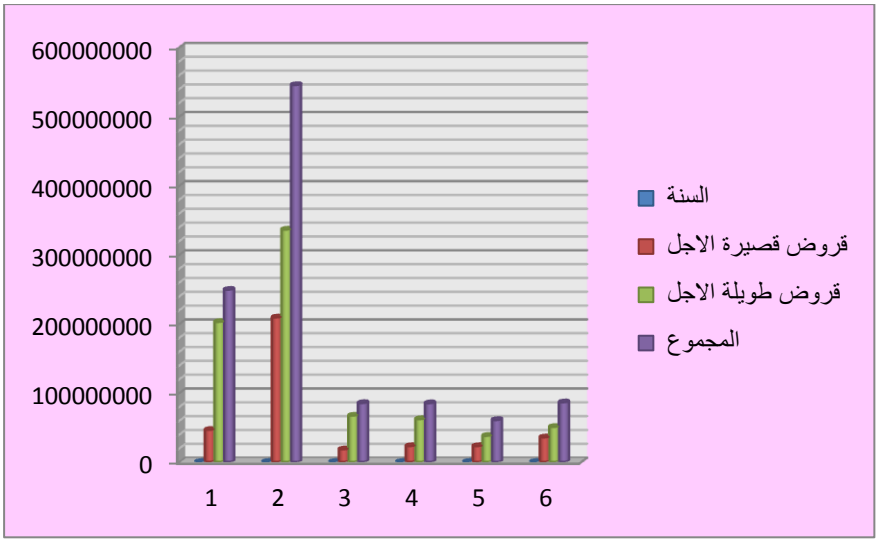


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (24)

في حين يبين الجدول رقم (25) في ادناه مجموع القروض الممنوحة من قبل المصرف حسب الاغراض وللمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (25)**

**مجموع القروض الممنوحة حسب الاغراض للمدة من (2010- 2016) ( بآلاف الدنانير )**

| السنة | الائتمان التجاري | التجهيزات الزراعية | حفر الآبار والمشاريع الإروائية | خدمات المكائن | الثروة الحيوانية | البيوت البلاستيكية | المكائن والآلات | إنشاء وتطوير البساتين | حقول الدواجن | استصلاح الأراضي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 36744305 | 62433000 | 35006000 | – | 7168000 | – | 61119000 | 11088000 | 8752000 | 26828000 | 249138305 |
| 2011 | 38466716 | 170651936 | 121178184 | 103291911 | 25908808 | 59217259 | 1024600 | 15288501 | 10239371 | – | 545267286 |
| 2012 | 61377020 | 7512704 | – | – | 7680367 | – | 3539861 | 3049749 | 2090500 | – | 85250201 |
| 2013 | 37920285 | 16212046 | 1382000 | – | 6785000 | 5787271 | 3894210 | 6578200 | 6410867 | – | 84969879 |
| 2014 | 14994088 | 11132724 | 12260 | – | 11159967 | 4656673 | 9360000 | 2680836 | 6678000 | – | 60674548 |
| 2015 | 10998170 | 10267150 | 2107166 | – | 18881333 | 12635127 | 4777000 | 3420220 | 23189834 | – | 86276000 |
| 2016 | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| المجموع | 200500584 | 278209560 | 159685610 | 103291911 | 77583475 | 82296330 | 83714671 | 42105506 | 57360572 | 26828000 | 1111576219 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

**شكل رقم (13) مجموع القروض الممنوحة حسب الاغراض للمدة من (2010- 2015)**

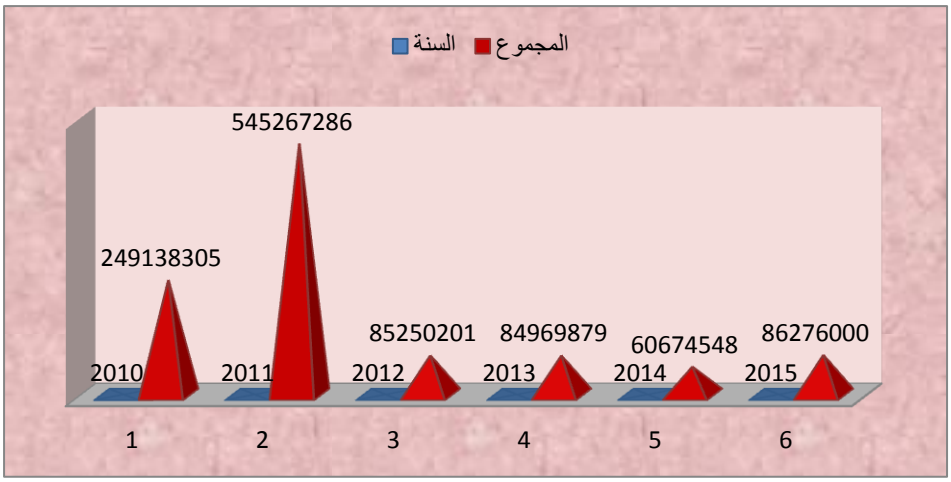


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (25)

**ثانيا: تقويم السياسة التحصيلية للقروض في المصرف الزراعي التعاوني للمدة 2010 -2016**

سيتم تقويم السياسة التحصيلية للقروض في المصرف الزراعي التعاوني من خلال دراسة بعض المؤشرات وكالآتي:

1 -**نسبة التحصيل:** تعبر هذه النسبة عن القروض التي يتم استردادها واستحق تسديدها خلال مدة معينة ويوضح الجدول رقم (26) في ادناه نسب تحصيل القروض للمدة من 2010-2016 .

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع المبالغ المستحق إعادتها خلال نفس السنة}} \times 100$$

**جدول رقم (26)**

**نسب تحصيل القروض للمدة (2010-2016) (آلاف الدنانير)**

| السنوات | القروض (1) | المبالغ المحصلة (2) | نسبة تحصيل القروض % (2/1) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 249138305 | 79021161 | 31.7 |
| 2011 | 545267286 | 21411834 | 3.9 |
| 2012 | 85250201 | 1584064 | 1.9 |
| 2013 | 84969879 | 20287986 | 23.9 |
| 2014 | 60674548 | 27671289 | 45.6 |
| 2015 | 86276000 | 19979767 | 23.2 |
| 2016 | — | — | — |
| المجموع | 1111576219 | 169956101 | |
| المتوسط الحسابي | | | 21.7 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويبين الجدول (26) التذبذب الواضح لنسب التحصيل حيث ترتفع في سنة 2010 ثم تنخفض في سنة 2012 ثم ترتفع في سنة 2014 ثم تعود لتنخفض مرة أخرى في سنة 2015، الا انه من الواضح ان ارتفاع نسبة التحصيل لا يعد مؤشرا ايجابيا في كل الحالات، فارتفاع النسبة في سنة معينة قد يكون بسبب تحصيل القروض متأخرة التسديد لسنوات سابقة، وانخفاضها في سنة اخرى ليس مؤشرا سلبيا لان هناك سنوات يكون فيها منح نسب القروض اعلى من نسب تحصيلها (اي التحصيل يكون بعد مدة لاحقة) ويبين الشكل (14) نسب تحصيل القروض في المصرف الزراعي التعاوني للمدة من (2010-2015):

**شكل رقم (14) نسب تحصيل القروض للمدة (2010-2015)**

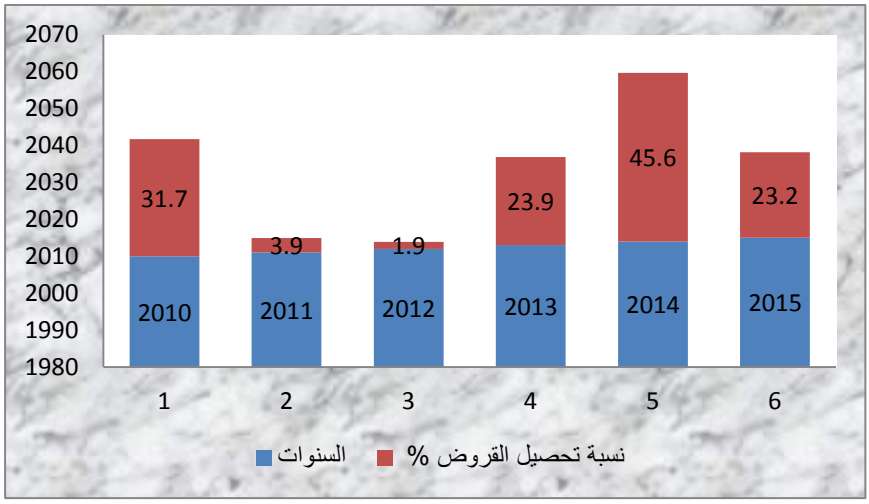


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26)

2 -**نسبة تحصيل القروض المتأخرة :** ويعبر عنها بالمبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كليا او جزئيا من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال مدة معينة ( عادة ما تكون سنة مالية ) ويمكن ايجادها من خلال العلاقة الآتية :

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times 100$$

ويوضح الجدول رقم (27) في ادناه نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة من 2010-2016 :

**جدول رقم (27)**

**نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة (2010-2016 )(بآلاف الدنانير)**

| السنوات | القروض (1) | القروض المحصلة من المتأخرات (2) | نسبة تحصيل القروض المتأخرة % (2/1) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 249138305 | 33141687 | 13.3 |
| 2011 | 545267286 | 45059291 | 8.3 |
| 2012 | 85250201 | 1814662 | 2.1 |
| 2013 | 84969879 | 6338280 | 7.5 |
| 2014 | 60674548 | 17317401 | 28.5 |
| 2015 | 86276000 | 26550837 | 30.8 |
| 2016 | —— | —— | —— |
| المجموع | 1111576219 | 130222158 | |
| المتوسط الحسابي | | | 15.1 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

ويتضح من الجدول (27) في اعلاه تذبذب نسب تحصيل القروض المتأخرة عن التسديد ( لم تسدد في مدة استحقاقها) حيث ترتفع في سنة وتنخفض في سنة اخرى، وترتبط مؤشرات تحصيل القروض بالأوضاع المحيطة بالمزارع سواء كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) مما يؤثر في نسب ارتفاعها وانخفاضها ، ويبين الشكل (15) نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة من (2010-2015):

**شكل رقم (15) نسب تحصيل القروض المتأخرة للمدة (2010-2015)**

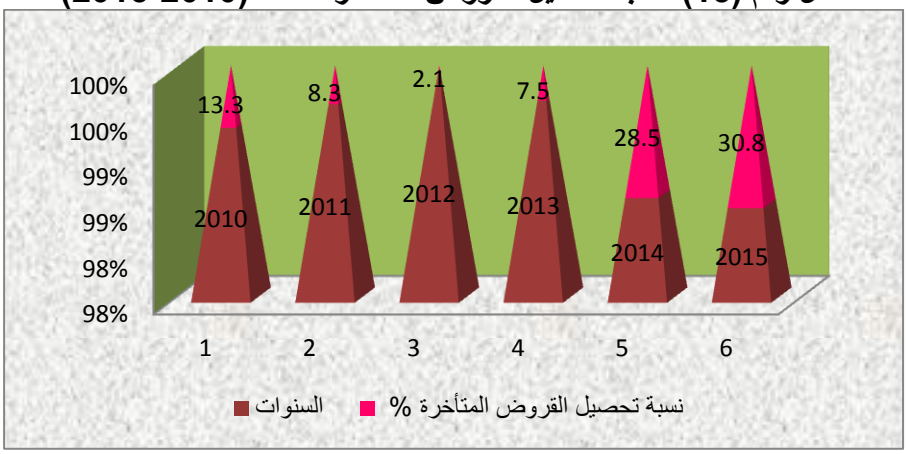


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (27)

3 -**التصنيف الزمني للمتأخرات :** وهي نسبة تصنف المبالغ المستحقة او المتأخر تسديدها عن موعدها الى مجموعات حسب مدة تأخيرها ويتم حساب نسبة كل مدة الى مجموع المبالغ المتأخرة وتحسب كالآتي :

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لمدة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة لنفس الفترة}}{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}} \times 100$$

ويبين الجدول (28) التصنيف الزمني للمبالغ متأخرة التسديد للمدة من (2010-2016) .

**جدول رقم (28)**
**التصنيف الزمني للمتأخرات للمدة(2010-2016)(بآلاف الدنانير)**

| السنوات | المبالغ المسددة من المتأخرات | نسبة المبالغ المتأخرة % |
|---|---|---|
| 2010 | 33141687 | 25.5 |
| 2011 | 45059291 | 34.6 |
| 2012 | 1814662 | 1.4 |
| 2013 | 6338280 | 4.9 |
| 2014 | 17317401 | 13.3 |
| 2015 | 26550837 | 20.4 |
| 2016 | —— | —— |
| المجموع | 130222158 | |
| المتوسط الحسابي | | 16.7 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني
(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول اعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

يبين الجدول (28) في اعلاه تذبذب في نسبة المبالغ المتأخرة لمدة معينة حيث ترتفع من (25.5) لسنة 2010 الى (34,6) لسنة 2011 ثم تنخفض الى (4.9) سنة 2013 ثم تعود ترتفع مرة اخرى الى (20.4) لسنة 2015 ، وهذا مؤشر جيد لارتفاع تحصيل المبالغ المتراكمة ، وامرا مشجعا مؤديا في

حال استمراره الى زيادة تحصيل المبالغ المتأخرة وبالتالي دعم اداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض ولكن مع زيادة النسبة يتضح بانها قليلة مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب في ذلك الى المرونة التي يبديها المصرف تجاه القروض المتأخرة حيث يقوم اغلب المزارعين بتقديم طلبات تأجيل التسديد ويقوم المصرف بقبول ذلك .

ويوضح الشكل (16) المبالغ المتراكمة للمتأخرات للمدة من (2010-2015) والتي تؤدي الى ضعف المركز المالي للمصرف وزيادة متاخراته من القروض الممنوحة .

**شكل رقم (16) التصنيف الزمني للمتأخرات للمدة (2010-2015)**

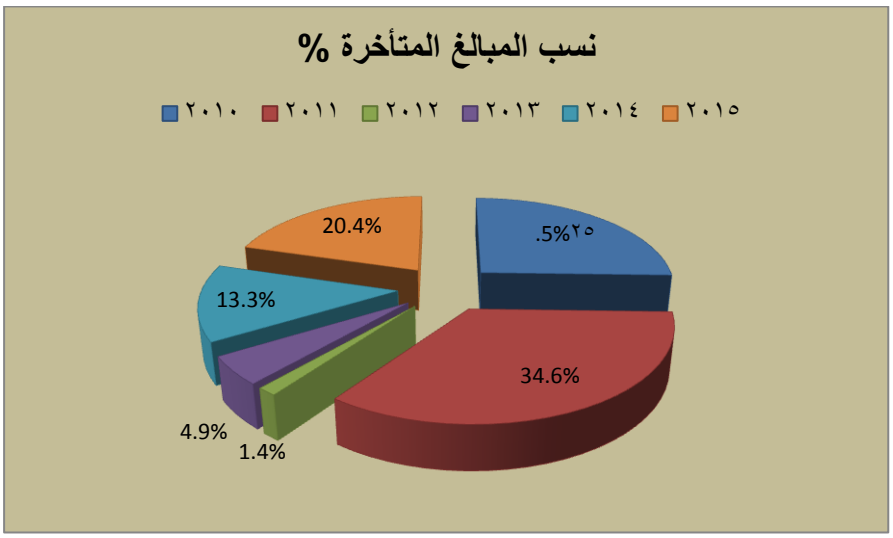


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (28)

## 4 -مؤشر التسديد او التحصيل Repayment Index

يعد مؤشر التسديد معيار حديث لقياس الكفاءة التحصيلية ، فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد ، ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءة تسديدها على اساس موحد ، ويمكن ايجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية :

$$R_t = \frac{\sum_{t=1}^{n} A}{\sum_{t=1}^{n} A_{max}}$$

اذ ان :

$Rt$: مؤشر التسديد خلال عمر القرض t .

$\sum_{t=1}^{n} A$: المجموع التراكمي للمبالغ متأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد.

$\sum_{t=1}^{n} Amax$ : المجموع التراكمي للمبالغ متأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين فيما لو افترضنا ان المقترض لم يسدد اي مبالغ مستحقة.

ويتراوح مؤشر التسديد Rt بين (0-1) اذ تعني ( 0 ) تخلف كامل عن التسديد أما الواحد الصحيح فيعني تسديدا كاملا للقروض.

ويبين الجدول (29) مؤشر تسديد القروض للمدة من 2010 -2016 .

**جدول رقم (29)**
**مؤشر تسديد القروض للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنوات | القروض | القروض المسددة | القروض غير المسددة | مؤشر التسديد |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 249138305 | 79021161 | 170117144 | 0.465 |
| 2011 | 545267286 | 21411834 | 523855452 | 0.041 |
| 2012 | 85250201 | 1584064 | 83666137 | 0.019 |
| 2013 | 84969879 | 20287986 | 64681893 | 0.314 |
| 2014 | 60674548 | 27671289 | 33003259 | 0.838 |
| 2015 | 86276000 | 19979767 | 66296233 | 0.301 |
| 2016 | — | — | — | |
| المجموع | 1111576219 | 169956101 | 941620118 | |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول أعلاه لأنه قيد المصادقة حسب تصريحات المصرف الزراعي.

يتبين من الجدول (29) في اعلاه ان مؤشر التسديد متذبذب حيث يرتفع في سنوات وينخفض في سنوات اخرى وبلغ اعلى مؤشر تسديد (0.838) في عام 2014 وهذا مؤشر ايجابي حيث كلما اقترب المؤشر من الواحد دل على ارتفاع مؤشر التسديد او التحصيل ، والعكس كلما اقترب المؤشر من الصفر دل على انخفاض مؤشر التحصيل ، ويبين الشكل (17) في ادناه مؤشر التسديد للمدة من 2010-2015 .

**شكل رقم (17) مؤشر التسديد للمدة (2010- 2015)**

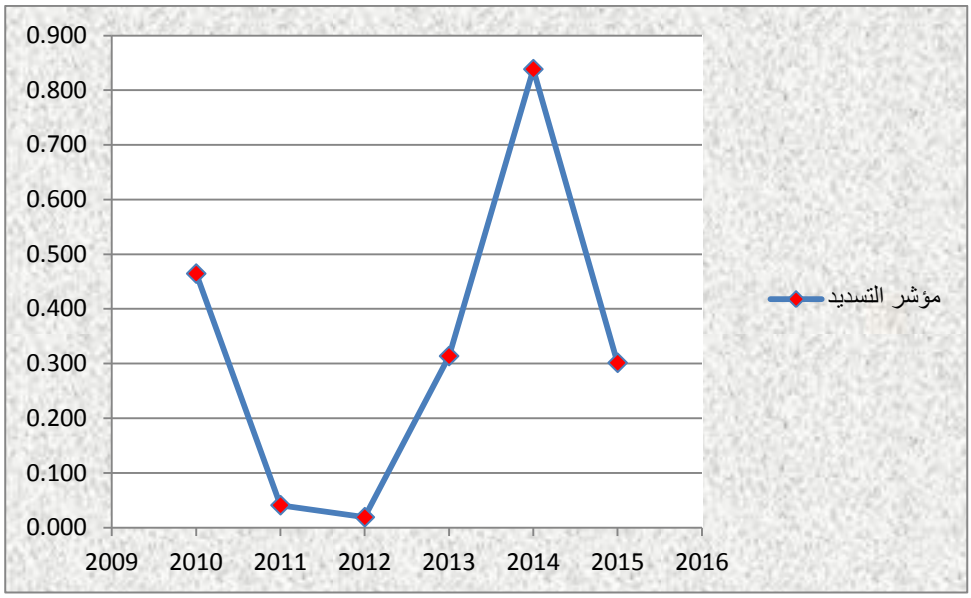


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (29)

5 -**نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة:** وتحسب هذه النسبة من خلال تقسيم المبالغ المتأخرة عن التسديد لمدة معينة "سنة مثلا" إلى اجمالي القروض الكلية لمدة الدراسة.

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة} = \frac{\text{المبالغ المتأخرة لسنة معينة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها}} \times 100$$

ويبين الجدول رقم (30) نسب المبالغ المتأخرة الى رصيد القروض الكلية الممنوحة خلال المدة من 2010-2016 .

**جدول رقم (30)**

**نسب المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة للمدة (2010-2016) (بآلاف الدنانير)**

| السنوات | القروض | المبالغ المسددة من المتأخرات | النسبة % المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة |
|---|---|---|---|
| 2010 | 249138305 | 33141687 | 2.98 |
| 2011 | 545267286 | 45059291 | 4.05 |
| 2012 | 85250201 | 1814662 | 0.16 |
| 2013 | 84969879 | 6338280 | 0.57 |
| 2014 | 60674548 | 17317401 | 1.56 |
| 2015 | 86276000 | 26550837 | 2.39 |
| 2016 | — | —— | —— |
| المجموع | 1111576219 | 130222158 | |
| المتوسط الحسابي | | | 1.953 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني

(-) لم يثبت المبلغ لعام 2016 في الجدول أعلاه حسب بيانات المصرف الزراعي.

يبين الجدول (30) نسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة إلى إجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها وتأخذ النسبة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض أي هناك زيادة في النسبة مع ازدياد القروض بشكل طردي وهو أمر مشجع لكن هذه الزيادة قليلة جدا مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب إلى مرونة المصرف في منح القروض وقبول طلبات تأجيل دفع المبالغ المستحقة وعدم اعتماد ستراتيجية واضحة لتحصيل ما بذمة المستحقين .

ويوضح الشكل (18) في أدناه نسب المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة للمدة من 2010-2015 .

**شكل رقم (18) نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة للمدة (2010- 2015)**

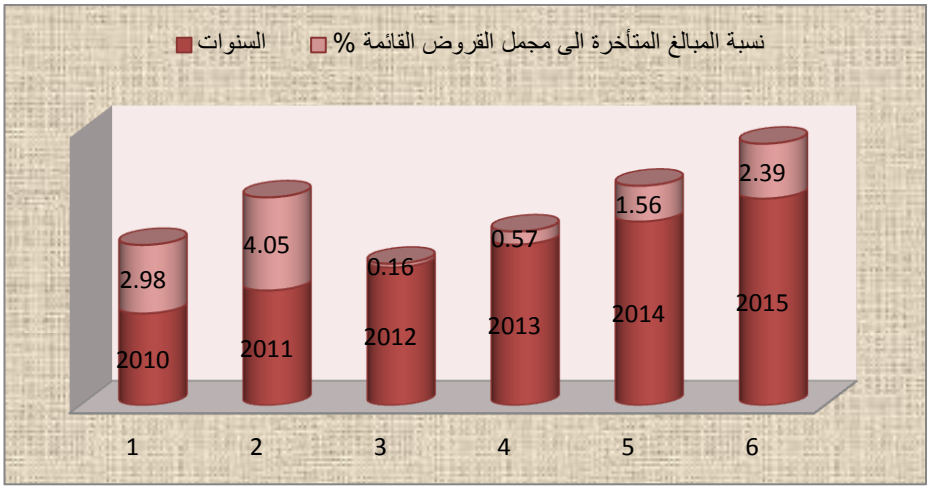


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (30)

هذا ويلعب الوضع الامني دور كبير في تحصيل القروض حيث السنة الأكثر استقرارا وهدوء هي الأكثر تحصيلا للقروض والعكس صحيح في حالة الاضطرابات التي يمر بها البلد والمناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها ولمزارعيها والظروف التي تحول دون تسديدهم للقروض .

## المبحث الثاني: المبادرة الزراعية،الأهداف، وسياسة التمويل:

### أولا : النشأة ،الأسباب والجهات المشمولة بالمبادرة الزراعية:

شهد القطاع الزراعي العراقي تراجعا واضحا على مستوى الإنتاج والإنتاجية والبنية التحتية وبدأت الحكومة بالبحث عن حلول لإنقاذه فشرعت في أطلاق المبادرة الزراعية بعد منتصف 2008 ووضعت الخطوات الأولى لها والتفكير في توسيع التمويل والإقراض ليشمل نشاطات وأغراض مختلفة بعد نجاح تجربة صندوق الإقراض الميسر للمزارعين الذي أنشأته وزارة الزراعة عام 2004 وعلى غراره تم استحداث صناديق تخصصية بناءا على توجيهات الحكومة العراقية [1].

فقد أطلقت الحكومة العراقية الفكرة إعلاميا بتاريخ 22 تموز 2007 وبعد أكثر من عام كامل من الإعداد والتنظيم تم تبني هذه الفكرة لتنطلق فعالياتها في 2008/8/1 وأثناء مدة الإعداد كانت هناك بعض الخطوات:

1 -تأسيس مكتب خبراء لوضع خطط تدقيق الأهداف الآنية والبعيدة للمبادرة الزراعية.

2 -تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من المبالغ المخصصة للمبادرة الزراعية.

3 -تسمية لجان فرعية للمبادرة الزراعية في المحافظات يترأسها المحافظ.

4 -اختيار أحد أعضائها كمدير تنفيذي للجنة العليا.

---

1. وزارة الزراعة،2008 .

تتم إدارة المبادرة الزراعية من قبل لجنة عليا تدعى **اللجنة العليا لإدارة المبادرة الزراعية** تضم كل من(رئيس الوزراء رئيسا للجنة، رئيس هيئة المستشارين نائب رئيس اللجنة ، مدير تنفيذي للمبادرة، وزير الموارد المائية ، وزير الزراعة، وممثل عن لجنة الزراعة والمياه والأهوار في مجلس النواب مراقبا، ،وعدد من الخبراء)، تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري أو اقتضاء الضرورة لمتابعة عملية النهوض بالقطاع الزراعي وهي الجهة المسؤولة عن إصدار التعليمات والتوجيهات التي تخص المبادرة الزراعية[1]

**أما الأسباب التي دعت الحكومة لإطلاق المبادرة الزراعية فهي:**

1. تدني إنتاجية الأرض بسبب تملح وتغدق التربة وتخلف العمليات الزراعية وضعف برامج التسميد ومكافحة الآفات الزراعية وضعف التمويل المالي اللازم لديمومة الإنتاج الزراعي.
2. شحة المياه الواردة الى العراق بسب إنشاء دول الجوار للسدود، الأمر الذي أدى الى زحف الصحراء و الكثبان الرملية على كثير من الأراضي الزراعية .
3. تدهور البنى التحية الخاصة بالمشاريع الزراعية ، تخلف شبكات الري والبزل ، ضعف استخدام المكننة الحديثة في الإنتاج ، انعدام الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية فضلا عن الضعف الشديد في تقنيات ما بعد الحصاد (المخازن المبردة ،الفرز والتدريج و التعبئة...الخ).
4. تدهور الثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بسبب استنزافها من دون تعويضها باستخدام مدخلات جديدة لإنعاشها (بذور عالية الإنتاجية ، أسمدة، مكافحة حيوية، وسائل ترشيد استخدام الموارد المائية ) ،الأمر الذي أدى الى تدني الإنتاج النباتي وتقلص أعداد الثروة الحيوانية.
5. تعدد قوانين حيازة وتأجير الأراضي الزراعية وتقاطع هذه القوانين مما خلق فوضى تشريعية ساهمت بتفتيت الأراضي الزراعية واثر سلبا على كفاءتها الإنتاجية [2].

**تسعى المبادرة لتحقيق جملة من الأهداف:**

1 -النهوض بالقطاع الزراعي من خلال دعم جهود وزارة الزراعة في تطوير البنى التحتية وتأسيس مشاريع زراعية جديدة.

2 -تطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال دعم جهود وزارة الموارد المائية وتحسين صفات الأراضي الزراعية من خلال الاستصلاح وشق وتبطين القنوات والتشجيع في استعمال الطرائق الحديثة في الري لتقليل الهدر في الثروة المائية.

3 -حماية المنتج الزراعي من الآفات واستيراد المحاصيل المماثلة والاهتمام بالثروة الحيوانية عبر دعم مشاريعها وتحفيز المستثمرين على إنشاء المصانع ذات العلاقة بالإنتاج النباتي والحيواني.

---

1. اللجنة العليا للمبادرة الزراعية،2008.
2. المبادرة الزراعية ، 2014 .

4 -دعم التعليم الزراعي بكافة مراحله من خلال إرسال البعثات والزمالات الدراسية الخاصة بالقطاع الاروائي والزراعي والبيئة، ودعم المؤتمرات العلمية والورش التي تختص بالنهوض بالقطاع الزراعي.

**ثانيا: الجهات المنفذة للمبادرة الزراعية،التخصيصات، والمشاريع:**

يتم تخصيص مبالغ سنوية في الموازنة العامة للمبادرة الزراعية وتقوم اللجنة العليا للمبادرة الزراعية بتقسيمها بين الجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية والمتمثلة ب(وزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية، والمصرف الزراعي التعاوني) ، تقوم هذه الجهات بتنفيذ المشاريع أو الأعمال التي تسهم في دعم القطاع الزراعي وبمختلف المجالات، ويتم تخصيص مبالغ للمكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية ايضا للقيام بدعم الفعاليات والنشطات الساندة للقطاع الزراعي وكما ورد في النقطة (4) من أهداف المبادرة آنفة الذكر، وقد تفاوتت المبالغ المخصصة للمبادرة من سنة لأخرى ، كما إن هناك تفاوت في حصة كل جهة خلال سنوات المبادرة ، وقد عملت المبادرة الزراعية في ثلاثة اتجاهات هي [1]:

**1 -دعم مشاريع وزارة الموارد المائية:**

تم تخصيص مبالغ سنوية من قبل المبادرة الزراعية لمشاريع وزارة الموارد المائية لتنظيم استثمار الثروة المائية في العراق على النحو الأمثل من خلال إنشاء مشاريع إستراتيجية مهمة في العديد من محافظات العراق واصلاح بعض البني التحتية،استصلاح الأراضي ، شق وتبطين وتوسيع شبكات البزل وربطها بالمصب العام والتشجيع على استعمال طرائق الري الحديثة لتقليل الهدر في الثروة المائية وترشيد استخدامها من خلال التوعية المستمرة ونشر جمعيات مستخدمي المياه، ويتم تنفيذ هذه المشاريع عن طريق الهيئات والدوائر التابعة للوزارة وهي[2] :

أ – الهيئة العامة للمياه الجوفية.

ب -الهيئة العامة للسدود والخزانات.

ج –الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح

د –الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل (دائرة تنفيذ أعمال كري الأنهار).

هـ -مركز الدراسات والتصاميم الهندسية.

وتمثل مشاريع وزارة الموارد المائية مشاريع ساندة وبنى تحتية للقطاع الزراعي تسهم في زيادة مساحات الأراضي الزراعية وتوفير اكبر كمية من المياه .

وقد باشرت هذه الجهات بتنفيذ المشاريع خلال هذه المدة وتم انجاز البعض منها ومازال البعض الآخر قيد الانجاز وسوف نشير الى إجمالي المشاريع المنجزة وغيرة المنجزة في (الملحق).

---

1. المبادرة الزراعية ، 2008 .
2. وزارة الموارد المائية ، 2015.

وفيما يتعلق بتخصيصات وزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية فان الجدول (38) يبين إجمالي التخصيصات التي قدمت للوزارة والمصروف الفعلي ونسبة الصرف خلال مدة الدراسة(2010-2015)، ويظهر الجدول بأن هناك تفاوتا في حجم المبالغ السنوية المخصصة والمصروفة من سنة لأخرى وهناك تفاوتا في نسبة الصرف التي تراوحت بين (56_88%) خلال مدة الدراسة ، وكان عام 2012 هو اكبر الأعوام في حجم المبالغ المصروفة إذ بلغت(**224.287**) مليار دينار وكذلك في نسبة الصرف التي وصلت الى (88%) بينما كان عام 2015 الأقل في حجم المبالغ المخصصة والتي بلغت (31) مليار، وكذلك في حجم المبالغ المصروفة حيث بلغت (17.927) مليار دينار، ويعود السبب الى ضعف تخصيصات المبادرة الزراعية من الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط ، وكان عام 2011 الأقل في نسبة الصرف التي بلغت (56%)، أما اسباب التفاوت في الصرف في مدة الدراسة فتعود الى عوامل عديدة منها ان السنوات الأولى شهدت صرف المبالغ بنسبة كبيرة من

قبل وزارة المالية بسبب وجود الوفرة المالية وارتفاع أسعار النفط بينما تراجعت حجم التخصيصات وحجم المصروف منها عامي (2015,2014) بسبب العجز المالي الذي شهده العراق ، وهذه المبالغ لا تتناسب مع حجم وأهمية المشاريع التي تقوم بتنفيذها، ويبين الشكل (19) إن هناك فرق بين التخصيصات والمصروفات من خلال مخطط التخصيصات والمصروفات.

**جدول رقم (31) التخصيصات المالية والمصروف الفعلي ونسبة الصرف لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية للمدة(2010-2015)**

| السنة | التخصيص المالي مليار/ دينار | المصروف الفعلي مليار/ دينار | نسبة الصرف% |
|---|---|---|---|
| 2010 | 288.283 | 173.352 | 60 |
| 2011 | 308.521 | 172.985 | 56 |
| 2012 | 253.958 | 224.287 | 88 |
| 2013 | 258.290 | 218.005 | 84 |
| 2014 | 98.408 | 77.339 | 78 |
| 2015 | 31.000 | 17.927 | 57 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات، وزارة الموارد المائية 2015

**شكل رقم (19) التخصيصات والمصروف الفعلي لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية للمدة (2010- 2015)**

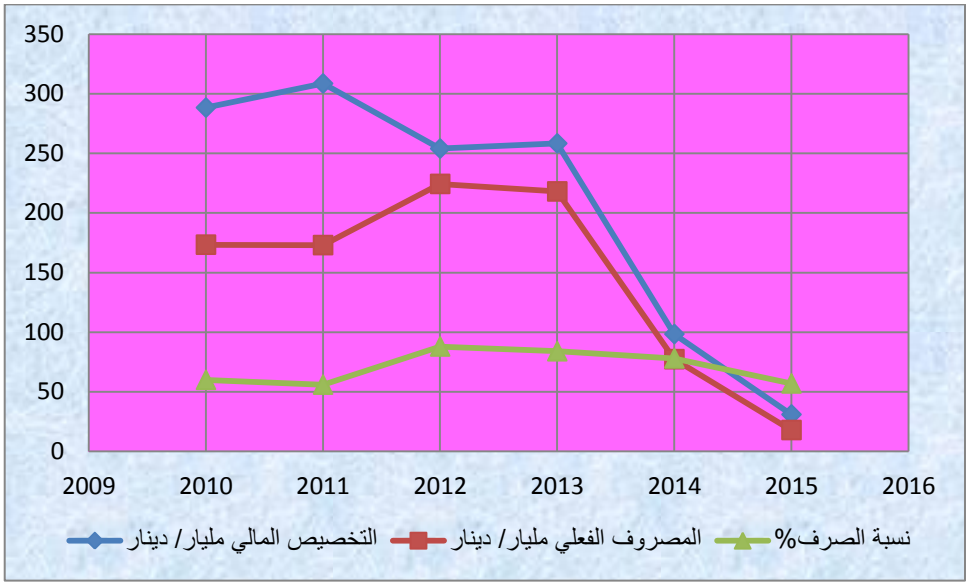


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (31)

**2 -دعم مشاريع وزارة الزراعة :**

تم تخصيص مبالغ سنوية من تخصيصات المبادرة الزراعية لدعم المشاريع الاستثمارية وتوسيع ، تطوير، تحديث البنية التحتية للمشاريع الزراعية والتأسيس لمشاريع زراعية جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في جميع المحافظات ومن أهم المشاريع التي تبنتها وزارة الزراعة عن طريق الأموال المخصصة من المبادرة الزراعية هي [1] :

أ.مشروع استخدام تقنيات الري الحديثة.

ب. مشروع شراء شاتلات الرز.

ج. مشروع توفير مكائن تنقية وتعفير بذور الحنطة والشعير .

د. مشروع تطوير الإعلام والإرشاد الخاص بالمبادرة الزراعية .

هـ. مشروع تدريب الملاكات في ايطاليا .

و. مشروع إنشاء مخازن زراعية .

ز. المشروع الوطني لترقيم الثروة الحيوانية .

ح. مشروع مركز التأهيل والتطوير .

ط. مشروع مكافحة الآفات الزراعية (الطائرات الزراعية) .

ي. مشروع توفير بذور محصولي الحنطة والشعير .

---

1. وزارة الزراعة ، 2015 .

**جدول رقم (32) التخصيصات الاستثمارية وتخصيصات المبادرة الزراعية وعدد المشاريع للقطاع الزراعي للمدة (2010- 2015)**

| السنة | الإنفاق الاستثماري وزارة الزراعة مليار/دينار | عدد المشاريع | نسبة الانجاز% | تخصيصات المبادرة مليار/ دينار | عدد المشاريع | نسبة الانجاز% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 79.441 | 75 | _ | 0 | 0 | - |
| 2011 | 96.512 | 136 | - | 7.400 | 16 | - |
| 2012 | 121.894 | 131 | 88 | 198.124 | 16 | 74 |
| 2013 | 124.487 | 110 | 84,1 | 130.710 | 10 | 75 |
| 2014 | 80.001 | 81 | - | 14.877 | 7 | 97 |
| 2015 | 22.286 | 71 | 27,8 | 2.782 | 5 | 3,4 |

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الخطة الاستثمارية ، وزارة الزراعة 2015

فضلا عن مشاريع عديدة أخرى مختلفة تنفذ في بعض المحافظات ، وهناك مشاريع استثمارية تقوم وزارة الزراعة بتنفيذها عن طريق موازنتها الاستثمارية السنوية أيضا ، والجدول (39) في أعلاه يبين ذلك أعداد المشاريع وتخصيصاتها من الموازنة الاستثمارية، وكذلك أعداد المشاريع وتخصيصاتها من المبادرة الزراعية.ويظهر من الجدول بأن الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي في بداية السنوات الأولى والثانية كان اكبر حجما من حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية، وحصل العكس في عامي (2013,2012) حيث كانت تخصيصات المبادرة الزراعية اكبر حجما من حجم الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي ، بعد ذلك وفي عامي (2015,2014) انخفض حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية بنسبة كبيرة ، وكذلك انخفض حجم الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي هو الآخر، إن هذا التفاوت والتغير الذي يحصل في حجم المبالغ المخصصة للخطة الاستثمارية ولمشاريع المبادرة الزراعية يتأثر بشكل كبير في الوضع المالي للعراق لان مصدر التمويل واحد وهو الموازنة العامة التي تتأثر بشكل واضح وكبير بالإيرادات النفطية والتي تشهد بين الحين والآخر ارتفاعا وانخفاضا في قيمتها.

كما يظهر المخطط البياني (20) في أدناه مسار الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي و تخصيصات المبادرة الزراعية ، ويلاحظ إن هناك تذبذبا في حركته صعودا ونزولا وان هناك سنوات شهدت ارتفاعا في حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية ففي عام 2012 وصلت إلى أعلى مستوياتها وبلغت (198.124) مليار دينار،إلا إنها شهدت بعد ذلك تراجعا بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني وضعف استرداد القروض ولاسيما في المحافظات التي تميزت بكثرة المبالغ المخصصة لها (نينوى،الانبار، صلاح الدين، ديالى ) فضلا عن حزام بغداد، إذ انخفضت التخصيصات بشكل واضح لتصل الى (14.877) مليار دينار عام (2014) ، لتصل الى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وهو عام 2015 حيث

بلغت(2.782 ) مليار دينار، كما رافقها أيضا تراجع في حجم التخصيصات لمشاريع القطاع الزراعي ضمن الخطة الاستثمارية حيث انخفض من (124.487) مليار دينار عام (2013) لتصل الى (80.001) مليار دينار عام 2014.ثم تنخفض الى أدنى من ذلك لتصل الى (22.286) مليار دينار عام 2015.

**شكل(20) شكل بياني للإنفاق الاستثماري وتخصيصات المبادرة الزراعية للقطاع الزراعي للمدة (2010-2015)**

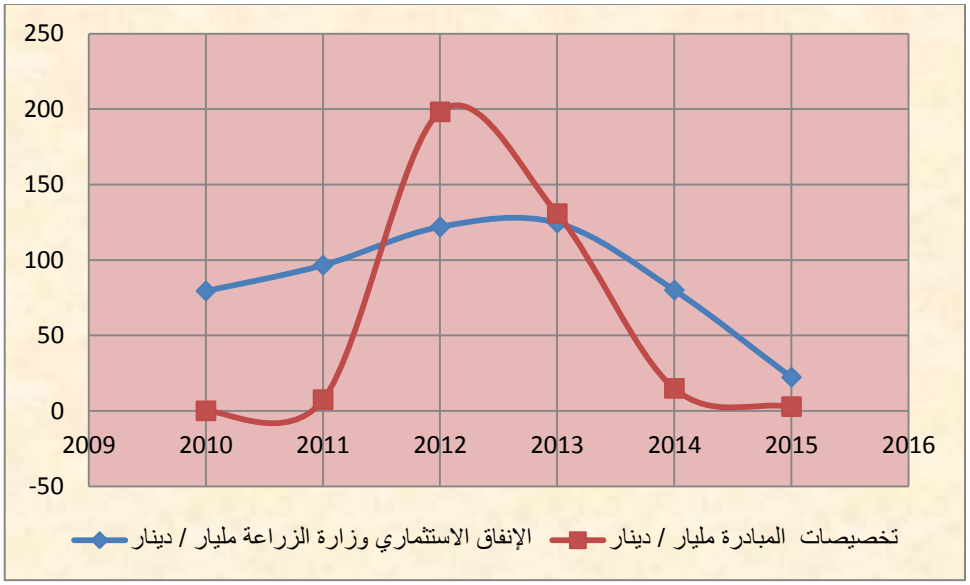


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (32)

وهناك آلية أخرى تقوم بها وزارة الزراعة ضمن المبالغ المخصصة لها من المبادرة الزراعية وهي دعم المزارعين من خلال بعض المشاريع ومنها **(مشروع شاتلات الرز)** و**(مشروع تقانات الري)** الذي بدأ في تشرين الثاني عام 2011 والذي تصل نسبة الدعم فيه الى**(50%)** من سعر المنظومة ،إذ تقوم الوزارة بتجهيز الفلاحين بالمنظومات على ان يتم التسديد وفق آليات معينة ومحددة من قبل دائرة التجهيزات الزراعية، الهدف منها إدخال الطرق الحديثة للري فضلا عن الاقتصاد بكميات المياه ، وشملت عدة أنواع من المنظومات طبقا للمساحة المزروعة، فهناك منظومات لمساحات(120,80,68,40) دونم والجدول (40) يوضح أعداد وحجم المبيعات والتسديدات ونسبتها.

**جدول رقم (33) المبيعات لمنظومات الري ومبالغ التسديدات للمدة (2011– 2015)**

| السنة | أعداد المنظومات | المبيعات مليار/ دينار | التسديدات مليار/ دينار | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 146 | 4.136 | 0 | 0 |
| 2012 | 617 | 29.042 | 0.315 | 1 |
| 2013 | 667 | 31.610 | 2.323 | 6,4 |
| 2014 | 450 | 19.629 | 1.543 | 5,2 |
| 2015 | 139 | 4.552 | 1.530 | 25 |
| المجموع | 2019 | 88.971 | 5.574 | 6.2 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية 2015

وقد شهدت السنوات الأولى توسع واضح في أعداد وقيمة المبيعات حيث ارتفع أعداد المنظومات من (146) منظومة بقيمة (4.136) مليار دينار عام 2011 الى (667) منظومة وبقيمة (31.610) مليار دينار عام 2013 ، ثم شهدت أعداد المنظومات انخفاضا في عام 2014 لتصل الى (450) منظومة وبقيمة (19.629) مليار دينار، وفي عام 2015 شهدت المبيعات تراجعا واضحا في أعدادها حيث وصلت الى (139) منظومة بقيمة (4.552) مليار دينار، ولأسباب عديدة منها انخفاض حجم التخصيصات بسبب عجز الموازنة فضلا عن تدهور الوضع الأمني لاسيما في المحافظات التي تستخدم هذه المنظومات بكثرة وهي(نينوى ، صلاح الدين،الانبار، ديالى)، ويظهر الجدول أيضا نسب التسديد حيث شهدت هي الأخرى تفاوتا من سنة لأخرى ولأسباب عديدة،وصلت في أحسن الأحوال الى (25%) في عام 2015 .

3 –**المصرف الزراعي التعاوني:** سعت المبادرة الزراعية إلى إنشاء صناديق إقراض تخصصية لدعم المزارعين بالقروض الزراعية تتم إدارتها من قبل المصرف الزراعي التعاوني إذ بدأت بخمسة صناديق هي:

أ -صندوق صغار الفلاحين والمزارعين.

ب -صندوق قروض تنمية الثروة الحيوانية .

ج –صندوق قروض تنمية النخيل .

د –صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة .

هـ -صندوق قروض التنمية الزراعية للمشاريع الزراعية الاستثمارية الكبرى .

وفي عام 2012 تم إضافة صندوقين لتصبح سبعة صناديق وهما:

و_ صندوق تنمية المرأة الريفية.

ز_ صندوق تنمية أبناء العراق.

تقوم هذه الصناديق بمنح المزارعين والفلاحين وأصحاب المشاريع والشركات الزراعية قروضا ميسرة من دون فوائد مصرفية وبفترات تسديد مناسبة من خلال آليات محددة تهدف الى تطوير، تنمية وتحديث الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عبر مكننة وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي من الآفات والمحاصيل المماثلة المستوردة، والاهتمام بالثروة الحيوانية عبر دعم مشاريع إنتاجها وحمايتها وتحسينها وانتاج أعلافها وتحفيز المستثمرين المحليين على إنشاء المصانع ذات العلاقة بالإنتاج النباتي و الحيواني.

كما تقوم **اللجنة العليا للمبادرة الزراعية من خلال المكتب التنفيذي التابع لها** بتقديم الدعم للتعليم الزراعي بكافة مراحله من خلال إرسال البعثات والزمالات الدراسية الخاصة بالقطاع الاروائي والزراعي والبيئة ، ودعم طلبة الدراسات العليا في العراق ، ودعم الثانويات الزراعية في وزارة التربية بشراء آليات ومستلزمات زراعية تعليمية، وشراء آليات لبعض الكليات الزراعية، ودعم المؤتمرات العالمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بالرعاية والتمويل المالي، واقامة المؤتمرات والورش وعقد اللقاءات للمتخصصين للخروج بتوصيات تصب في خدمة القطاع الزراعي، دعم ورعاية مؤتمرات الاتحاد العام للجمعيات التعاونية في العراق، فضلا عن طبع كتب علمية تخصصية في القطاع الزراعي.ويظهر الجدول(41) في أدناه بأن هناك تفاوتا بين المبالغ المخصصة والمصروفة تراوحت بين(13 _102 %) ، وكان عام 2014 تجاوز المصروف المبلغ المخصص فيما كان عام 2010 هو الأقل إذ بلغ (13.4%) بسبب انخفاض نسب المصروف الى المخصص وكذلك التفاوت من سنة لأخرى الا إنها شهدت ارتفاع واضح في عام 2012 حيث تجاوزت نسبة المصروف (102.7%) ويعود ذلك الى طبيعة النشاطات التي ذكرت آنفا، فضلا عن المصاريف الخاصة بالمكتب التنفيذي ومستلزمات إدارته، والشكل البياني (21) يبين مخطط التخصيصات السنوية والمبالغ المصروفة للجنة العليا للمبادرة الزراعية (المكتب التنفيذي) ويظهر الشكل ان هناك فجوة واضحة بين المخصص والمصروف فيما عدا عام 2012 وفيها تفوق المصروف من التخصيصات على التخصيصات السنوية.

**جدول رقم (34) التخصيصات السنوية والمبالغ المصروفة للجنة العليا للمبادرة الزراعية (المكتب التنفيذي) للمدة(2010-2015) مليار/دينار**

| السنة | المخصص1 | المصروف2 | نسبة ½ % |
|---|---|---|---|
| 2010 | 2.400 | 0.322 | 13.4 |
| 2011 | 2.400 | 0.452 | 18.8 |
| 2012 | 2.400 | 2.466 | 102.7 |
| 2013 | 2.040 | 0.532 | 26 |
| 2014 | 2.040 | 1.210 | 59.3 |
| 2015 | 2.040 | 0.800 | 39 |
| المجموع | 13.32 | 5.782 | 259.2 |

الجدول: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية 2015

**شكل (21) مخطط التخصيصات السنوية و المبالغ المصروفة للجنة العليا (المكتب التنفيذي) للمدة (2010-2015)**

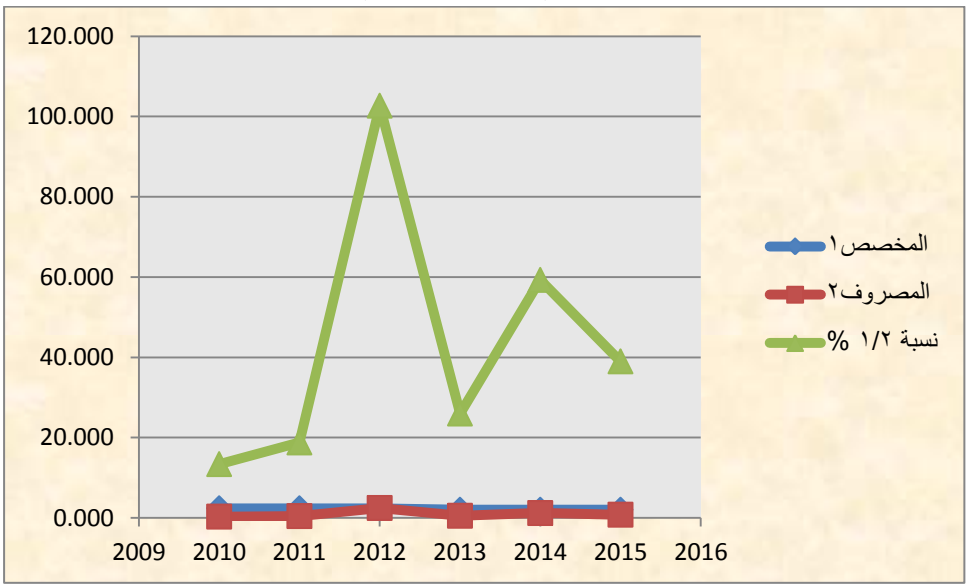


المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34)

**وندرج أدناه مشاريع وزارة الموارد المائية المنجزة والمشاريع قيد الانجاز كما ورد في ص88 حيث ذكرنا بأنه سيتم ادراج هذه المشاريع في نهاية المبحث الثاني .**

1 _ **المشاريع المنجزة:**

أ -استصلاح أراضي حرية – دغارة ( أعمال استصلاح وتنفيذ شبكة مبازل ) .

ب ـ تأهيل مضخات مشروع ري بدرة وجصان الجديدة (تجهيز ونصب مضخات عمودية وافقية وتجهيز مواد كهربائية وميكانيكية للمضخات ) .

ج- تنفيذ منشات النواظم التي تغذي هور الحمار الاهوار الوسطى تنفيذ منشات هيدروليكية ( ابو نرسي ، ابو صوباط ، ابو جويلانة الصباغية ) في ذي قار فضلا عن 5 منشات ( الخنزيري ، ابو جذيع ، السبع ، البدرية ، الجميلة ) في البصرة .

د- تأهيل آبار كركوك ( تجهيز مضخات غاطسة عدد 1285 ، تجهيز مولدات كهربائية مختلفة عدد 1150 ) .

هـ- استيراد آليات ومعدات ثقيلة ( 163 آلية ) .

و- إنشاء سدود صغيرة في كافة المحافظات ( إنشاء سد كعرة في الصحراء الغربية قضاء الرطبة/الانبار فضلا عن الأعمال الاستشارية والإشراف العام للسد ) .

ز- تحديث التصاميم القديمة لمشاريع المبادرة الزراعية .

ح - مشاريع متفرقة في المحافظات ( تجهيز معدات محطة ضخ البزل لمشروع ري العمارة ، تجهيز المضخات والمعدات الميكانيكية والكهربائية لمحطات ضخ ري الفلوجة / الانبار ، إكمال الأعمال الترابية والإنشائية لمبزل كصيبة في ميسان ) .

ط- تجهيز كراءات لكري الأنهر الرئيسية عدد (2) بإنتاجية 1500 م3/ساعة .

ي- إنشاء محطات الضخ لمحطتي أسفل الخالص وسدة الهندية ( تجهيز أربعة مضخات عمودية مع ملحقاتها الكهربائية والميكانيكية لمحطة ضخ سدة الهندية مع تجهيز ثلاث مولدات كبيرة مع منظومة التوازي والأدوات الاحتياطية ، تجهيز طواقم ضخ عمودية عدد 7 بتصريف (5) م3/ثا لمحطة أسفل الخالص ) .

ك- تأهيل محطات الضخ لمشاريع في محافظات متعددة ( تجهيز مضخات الى محطة ضخ الشوملي ، تأهيل محطة ضخ مشروع الجزيرة الشمالي باستيراد مضخات عمودية مساعدة مع الأدوات الاحتياطية ، تجهيز (7) مضخات عمودية مع ملحقاتها الميكانيكية والكهربائية بتصريف (4,8) م3/ثا لمضخة الوحدة لمحطتي ضخ (1,2) لمشروع الوحدة ) .

ل- إحياء مشروع أبوصبخة الاروائي ( ويتضمن العمل تهيئة القناة مع أعمال التبطين وأعمال المنشات الاروائية وتجهيز مواد إنشائية وإنشاء نواظم صدر مغذية عدد 24 ) .

م- تبطين جدول الزكيطية ( ويتضمن العمل أعمال التهذيب النهائي + تجهيز ونقل الكونكريت فضلا عن أعمال التبطين وأعمال المنشآت الاروائية وتجهيز مواد إنشائية) .

ن- حفر 50 بئر في المثنى .

ع - تبطين جداول في محافظات متعددة (أعمال حفر ودفن وتبطين قناة الوند ، تبطين جدول نفر ، حفر ودفن وتبطين ومنشات قناة العوجة ، أعمال التهذيب والتبطين لقناة الهلال ، تبطين القنوات الفرعية للزكيطية ، تبطين قناة الدوهان وشاخه العقود ، أعمال مقاولة تأهيل وتبطين قناة الروضان).

غ- إكمال تنفيذ المشروع الريادي في كربلاء .

**2 المشاريع التي ما زالت قيد الانجاز :**

أ -تنفيذ قناة البصرة الاروائية الناقلة للمياه ضمن مشروع ري شط العرب : احد المشاريع الكبرى في محافظة البصرة بكلفة تخمينية مقدارها (400) مليار دينار ، يهدف المشروع الاستفادة من التصريف الواصل لشط العرب قبل تلوثه بلسان المد الملحي القادم من البحر ، وذلك بتجهيز مناطق الشلامجة وابو الخصيب والفاو بالمياه .

ب - مشروع أبو غريب الرائد للري المغلق : يتضمن العمل تنفيذ قناة مغلقة تخدم مساحة (6,8) ألف/ دونم باستخدام الري المغلق ويهدف المشروع الى توزيع المياه بالشكل الأمثل لتقليل الضائعات المائية .

ج- إنشاء القنوات المعلقة والمنشآت الحقلية ضمن مشروع ري كركوك ، بهدف تنظيم توزيع المياه لتقليل ضائعات المياه .

د- تبطين جداول في المحافظات بضمنها جدول الحسينية في محافظة كربلاء المقدسة .

هـ- تأهيل وصيانة القناة الناقلة من سدة سامراء الى ناظم التقسيم : يقع المشروع في محافظتي صلاح الدين والانبار .

و- المساهمة في تنفيذ مبازل غرب الغراف : ويهدف المشروع الى تجميع مياه المبازل لمشروع الغراف يهدف المشروع الى تخليص الأرض من المياه المالحة ونقلها الى المصب العام وبالتالي تحسين نوعية التربة .

ز- المساهمة في تنفيذ مبزل الفرات الشرقي : يهدف الى تجميع مياه المبازل بشبكات الاستصلاح ( حلة – كفل ، كفل – شنافية ، ديوانية – شافعية ، ناصرية ، مشروع المثنى ، مشروع الرميثة ) لتخليص التربة من الأملاح .

ح - معالجة الآبار ذاتية التدفق في محافظة النجف الأشراف وكربلاء المقدسة والمثنى .

## ثالثا: معايير ومؤشرات تنمية القطاع الزراعي

| ت | اسم المعيار | المؤشر | قيمة المؤشر | سنة الاساس | سنة الهدف | التغير الحاصل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | نسبة تخصيص القطاع الزراعي الى الايرادات العامة | مالي | % | 2010 | 2015 | 100 |
| .2 | نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلي الاجمالي | اقتصادي | % | 2010 | 2016 | 144 |
| .3 | نسبة الاستيرادات الزراعية الى الناتج المحلي الاجمالي | اقتصادي | % | 2010 | 2016 | -22 |
| .4 | الانتاج لمحصول الحنطة | زراعي | 100طن | 2010 | 2016 | 11 |
| .5 | الانتاجية لمحصول الحنطة | زراعي | كغم/دونم | 2010 | 2016 | 67 |
| .6 | الانتاج لمحصول الشعير | زراعي | 100طن | 2010 | 2016 | -56 |
| .7 | الانتاجية لمحصول الشعير | زراعي | كغم/دونم | 2010 | 2016 | 70 |
| .8 | الانتاج لمحصول الشلب | زراعي | 100طن | 2010 | 2016 | 16 |
| .9 | الانتاجية لمحصول الشلب | زراعي | كغم/دونم | 2010 | 2016 | 45 |
| 10 | الانتاج لمحصول الذرة الصفراء | زراعي | 100طن | 2010 | 2016 | -3 |
| 11 | الانتاجية لمحصول الذرة الصفراء | زراعي | كغم/دونم | 2010 | 2016 | 65 |
| 12 | التخصيصات الاستثمارية لمشاريع الاستصلاح | مالي | مليون / دينار | 2010 | 2016 | -90 |
| 13 | المساحات المستصلحة من الاراضي الزراعية | زراعي | ألف دونم | 2010 | 2016 | -99 |
| 14 | عدد العاملين في القطاع الزراعي الى اجمالي العاملين في العراق | زراعي | % | 2010 | 2015 | -3 |
| 15 | أسعار الشراء لمحصول الحنطة درجة اولى | سعري | 1000 دينار/ طن | 2010 | 2016 | 8 |
| 16 | الاموال المخصصة للبحث العلمي نسبة الى اجمالي تخصيصات القطاع الزراعي | مالي | % | 2010 | 2016 | -79 |
| 17 | القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي نسبة الى التخصيصات الاستثمارية | مالي | % | 2010 | 2015 | 18 |
| 18 | قروض الموارد الذاتية للمصرف الزراعي | مالي | مليار / دينار | 2010 | 2015 | 570 |
| 19 | قروض المبادرة الزراعية (المتراكم) | مالي | مليار / دينار | 2010 | 2015 | -99 |
| 20 | القروض قصيرة الاجل | مالي | % | 2010 | 2015 | -23 |
| 21 | القروض طويلة الاجل | مالي | % | 2010 | 2015 | -74 |
| 22 | الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل | مالي | % | 2010 | 2015 | 32 |
| 23 | الاهمية النسبية للقروض طويلة الاجل | مالي | % | 2010 | 2015 | 68 |
| 24 | الاهمية النسبية لقروض الائتمان التجاري | مالي | % | 2010 | 2015 | 19 |
| 25 | الاهمية النسبية لقروض التجهيزات الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | 26 |
| 26 | الاهمية النسبية لقروض حفر الآبار والمشاريع الاروائية | مالي | % | 2010 | 2015 | 15 |
| 27 | الاهمية النسبية لقروض خدمات المكائن | مالي | % | 2010 | 2015 | 10 |
| 28 | الاهمية النسبية لقروض مشاريع الثروة الحيوانية | مالي | % | 2010 | 2015 | 7 |
| 29 | الاهمية النسبية لقروض البيوت البلاستيكية | مالي | % | 2010 | 2015 | 2 |
| 30 | الاهمية النسبية لقروض المكائن والآلات الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | 8 |
| 31 | الاهمية النسبية لقروض انشاء البساتين وتطويرها | مالي | % | 2010 | 2015 | 4 |
| 32 | الاهمية النسبية لقروض حقول الدواجن | مالي | % | 2010 | 2015 | 5 |
| 33 | الاهمية النسبية لقروض استصلاح الاراضي | مالي | % | 2010 | 2015 | 3 |
| 34 | قروض الائتمان التجاري | مالي | % | 2010 | 2015 | -72 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 35 | قروض التجهيزات الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | -82 |
| 36 | قروض حفر الآبار والمشاريع الاروائية | مالي | % | 2010 | 2015 | -95 |
| 37 | قروض خدمات المكائن | مالي | % | 2011 | 2015 | -100 |
| 38 | قروض مشاريع الثروة الحيوانية | مالي | % | 2010 | 2015 | 167 |
| 39 | قروض البيوت البلاستيكية | مالي | % | 2013 | 2015 | 120 |
| 40 | قروض المكائن والآلات الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | -92 |
| 41 | قروض انشاء البساتين وتطويرها | مالي | % | 2010 | 2015 | -69 |
| 42 | قروض حقول الدواجن | مالي | % | 2010 | 2015 | 167 |
| 43 | قروض استصلاح الاراضي | مالي | % | 2010 | 2015 | -100 |
| 44 | مجموع القروض الممنوحة حسب الآجال | مالي | آلاف الدنانير | 2010 | 2015 | -65 |
| 45 | مجموع القروض الممنوحة حسب الاغراض | مالي | آلاف الدنانير | 2010 | 2015 | -65 |
| 46 | نسب تحصيل القروض | مالي | % | 2010 | 2015 | -27 |
| 47 | نسب تحصيل القروض المتأخرة | مالي | % | 2010 | 2015 | 132 |
| 48 | التصنيف الزمني للمتأخرات | مالي | % | 2010 | 2015 | -20 |
| 49 | مؤشر تسديد القروض | مالي | عدد | 2010 | 2015 | -35 |
| 50 | نسب المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة | مالي | % | 2010 | 2015 | -20 |
| 51 | التخصيص المالي لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية | مالي | مليار/ دينار | 2010 | 2015 | -89 |
| 52 | المصروف الفعلي لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية | مالي | مليار/ دينار | 2010 | 2015 | -90 |
| 53 | نسبة الصرف لوزارة الموارد المائية من المبادرة الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | -5 |
| 54 | الانفاق الاستثماري لوزارة الزراعة | مالي | مليار/ دينار | 2010 | 2015 | -72 |
| 55 | عدد مشاريع وزارة الزراعة من التخصيصات الاستثمارية | تخطيطي | عدد | 2010 | 2015 | -5 |
| 56 | تخصيصات المبادرة الزراعية لوزارة الزراعة | مالي | مليار/ دينار | 2011 | 2015 | -62 |
| 57 | عدد مشاريع وزارة الزراعة من المبادرة | تخطيطي | عدد | 2011 | 2015 | -69 |
| 58 | نسبة المبالغ المصروفة الى التخصيصات السنوية للجنة العليا للمبادرة الزراعية | مالي | % | 2010 | 2015 | 191 |

## أولاً / الاستنتاجات

1. تعد المصارف من الوحدات الاقتصادية التي تلعب دورا كبيرا في العديد من المجالات من بينها الإدخار والإستثمار، فضلا عن منح القروض إلى الغير بهدف إقامة المشروعات الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني وتنميته الأمر الذي يتطلب الإهتمام بوجود رقابة داخلية فعالة تضمن تنفيذ فاعل وكفوء لنشاطات المصرف لا سيما ما يتصل بمنح القروض.
2. تعد المصارف الزراعية مصدرا أساسيا لمنح القروض الزراعية بكافة أشكالها إلى المزارعين بهدف المساهمة في تنمية الاقتصاد الزراعي وتطويره، ويتطلب الأمر هنا توافر رقابة داخلية فاعلة وكفوءة نظرا لخصوصية النشاط الزراعي مقارنة بغيره من الأنشطة، ولا سيما من يتصل بموسمية النشاط الزراعي وتأثره بالظروف البيئية الطبيعية، فضلا عن الظروف الاقتصادية والسياسية.
3. يعد المصرف الزراعي التعاوني الجهة الوحيدة التي تمنح القروض الزراعية إلى المزارعين في العراق، إلا أن المصرف المذكور يعاني من بعض الإخفاقات ذات الصلة بطبيعة نشاطاته بشكل عام ومنح القروض الزراعية بشكل خاص بسبب الآتي:

أ. عدم وضوح الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني فيما يتصل بتحديد مسؤوليات الأفراد والواجبات المناطة بكل فرد بحسب الإختصاصات والصلاحيات المخولة.

ب. ضعف مستوى إلتزام الموظفين بتعليمات إدارة المصرف التي تعد الجهة العليا في المصرف المسؤولة عن إصدار القوانين والتعليمات المصرفية.

ج. عدم وجود سياسة إقراضية واضحة ومكتوبة تحدد تعليمات إقراض المصرف وتحصيل القروض ومتابعة تحصيلها.

د. لا توجد متابعة كافية للسقف الائتماني المحدد لكل مزارع ومعرفة الرصيد المتبقي بعد كل عملية سحب أو إيداع من المصرف.

هـ. تراكم أرصدة المتأخرات من القروض الزراعية الممنوحة بسبب قبول طلبات تأجيل السداد وبالتالي إلحاق الضرر بالمصرف وبالمزارعين الآخرين.

4. هنالك الكثير من أوجه القصور في مجالات عمل أقسام المصرف الزراعي التعاوني وكذلك مهام التنسيق مع الرقابة الداخلية في المصرف ومن بينها ما يتصل بمنح ومتابعة تحصيل القروض الزراعية وبالتحديد ما يأتي:

أ. لا يتم دراسة عام الشخصية للمقترض عند منح القروض التي تعد الركيزة الأساسية الأولى عند منح القروض وتسمى المخاطر المرتبطة بها مخاطر المعنوية وهي الأكثر تأثيرا على المصرف.

ب. عدم التأكد من ملكية المقترض بشكل كافي والاعتماد على البيانات المقدمة من قبله والتي تكون في أغلب الأوقات غير صحيحة، فضلا عن قبول المصرف ضمانات عقارية من المقترض تكون اغلبها ذا قيمة لا تتلاءم مع قيمة القرض.

ج. لا يتم الأخذ بخصوصية النشاط الزراعي ودراسة الظروف المحيطة بالمقترض مثل الظروف البيئية والاقتصادية والتي لها تأثيرا كبيرا في سداد القرض ومتابعته.

د. لا يتم دراسة أوقات منح القروض الزراعية مما يؤدي إلى إحتمالية إنفاقها في غير الأغراض المقترضة من أجلها، فضلا عن ضعف الإجراءات المتبعة في متابعة المقترض بعد الإقراض وكيفية الاستفادة من المبالغ المقدمة إليه.

هـ. لا يتم دراسة مؤشرات كفاءة التحصيل للقروض واهمال أهميتها في معرفة رصيد القروض المتأخرة والمتحصل منها، بهدف دراسة أسباب تأخير السداد واتخاذ التدابير اللازمة.

5. بالرغم من أن وجود التعليمات والضوابط التي تخص الضمانات والشروط لمنح القروض، إلا إن هناك أمور تخص المقترض لم يتم التعرض لها وهي مهمة جدا في نجاح أي سياسة تمويلية وهي مواصفات المقترض ومؤهلاته فقد كان التركيز على جوانب شكلية منها، الحيازة، ودراسة الجدوى دون النظر إلى السمعة ، والجدارة الائتمانية ، وقدرة المستثمر على إعادة القروض وغيرها وهذا شكل عاملا إضافيا في انخفاض كفاءة تسديد القروض يضاف لعوامل أخرى هي عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فهناك مستثمرين لم يسددوا ما بذمتهم من مبالغ سابقة للمصرف الزراعي التعاوني تم منحهم قروض من المبادرة الزراعية.

6. عدم التزام سياسة تمويل المبادرة الزراعية ببعض الأسس والقواعد الأساسية للتمويل بعد انطلاقها ولمدة أربعة سنوات ومنها عدم وجود خطة ائتمانية لتوزيع المبالغ المخصصة لها وفق الأولويات للصناديق والمشاريع وحسب المحافظات انعكس بشكل كبير على أداء المبادرة الزراعية وفاعليتها وعلى الاستثمار الزراعي بشكل خاص.

7. استمرار الضعف في الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003 بالرغم من استمرار سياسة الدعم الجزئي للمزارعين وتشريع القوانين المحفزة للاستثمار، وحتى بعد إقرار قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 واجراء التعديلات عام 2010 وعام 2015.

8. اعتماد سياسة تمويل المبادرة الزراعية بشكل رئيس على الموازنة العامة وعلى الإيرادات السنوية التي تعتمد على أسعار النفط وكمياته أسهم وبشكل كبير في ضعف فاعلية سياسة المبادرة الزراعية لأنها سببت في حصول تفاوت في تخصيصات المبادرة الزراعية من سنة لأخرى.

9. أسهمت سياسة تمويل المبادرة الزراعية بالتأثير السلبي على نشاط المصرف الزراعي التعاوني المتعلقة بالإقراض من موارده الذاتية بسبب اختلاف السياستين فقروض المبادرة تمنح بدون فوائد، بينما تمنح قروض المصرف الزراعي بفوائد تعتمد على نوع القرض ومدته لأنه يعمل بقانون الشركات مما دعى الحكومة إلى معاملة قروض المصرف الزراعي بقروض المبادرة الزراعية وجعلها بدون فائدة.
10. ضعف التنسيق والتوافق بين السياسات الاقتصادية (المالية والتجارية وغيرها) ، والسياسات الزراعية بأذرعها المختلفة كالسياسة الإنتاجية وسياسة استغلال الأرض والسياسة السعرية والتسويقية والتجارية والتي أسهمت بشكل كبير في إضعاف فاعلية سياسة تمويل المبادرة الزراعية وبالتالي تأثر الاستثمار الزراعي بذلك.
11. بالرغم من حجم التخصيصات والقروض الممنوحة ، الا ان ذلك لم ينعكس على واقع وتطور القطاع الزراعي في العراق وبقيت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي GDP متواضعة وبحدود (15%) على الرغم من حجم المبالغ الموظفة كقروض للمزارعين ، اذ استخدمت هذه الاخيرة في غير الاغراض المخصصة لها وتحولت الى نشاطات تجارية ليست لها علاقة بالقطاع الزراعي .

# تحليل SWOT

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| 1. تعد المصارف الزراعية مصدرا أساسيا لمنح القروض الزراعية بكافة أشكالها الى المزارعين بهدف المساهمة في تنمية الاقتصاد الزراعي وتطويره .<br>2. التعليمات والضوابط التي تخص الضمانات والشروط لمنح القروض . | 1. ضعف الرقابة الداخلية للمصرف الزراعي .<br>2. ضعف مستوى التزام الموظفين بتعليمات ادارة المصرف .<br>3. عدم وجود سياسة اقراضية واضحة ومكتوبة .<br>4. تراكم أرصدة المتأخرات من القروض الزراعية الممنوحة .<br>5. ضعف التنسيق والمتابعة بين أقسام وشعب المصرف الزراعي وبين قسم الرقابة الداخلية.<br>6. لايتم دراسة مؤشرات كفاءة التحصيل للقروض .<br>7. لايتم دراسة اوقات منح القروض الزراعية .<br>8. عدم التأكد من ملكية المقترض بشكل كافي .<br>9. عدم التزام سياسة تمويل المبادرة الزراعية ببعض الاسس والقواعد الأساسية للتمويل واعتماد سياسة التمويل بشكل رئيس على الموازنة العامة .<br>10. لايتم دراسة عام الشخصية للمقترض عند منح القروض .<br>11. لاتوجد متابعة كافية للسقف الائتماني المحدد لكل مزارع<br>12. عدم وجود تعاون كافي بين وزارة الزراعة والمصرف .<br>13. التأثير السلبي لسياسة تمويل المبادرة الزراعية على نشاط المصرف الزراعي . |
| **الفرص** | **التهديدات** |
| لاتوجد . | 1. الظروف السياسية (عدم الاستقرار الامني ).<br>2. الظروف البيئية (هطول الامطار بعد حصاد الحنطة ، المناخ المتقلب ، المنطقة زراعية او صحراوية ، الامراض والاوبئة التي تصيب الحيوانات) .<br>3. المشكلة المائية .<br>4. ضعف التنسيق والتوافق بين السياسات الاقتصادية (المالية والتجارية وغيرها) والسياسات الزراعية بأنواعها . |

## المعالجات

1. معالجة الاختلالات في مهام قسم الرقابة الداخلية للمصرف .
2. التزام الموظفين بتعليمات إدارة المصرف وضرورة اختيار موظفين اكفاء يحملون مؤهلات علمية ولديهم خبرات عملية للارتقاء بأعمال المصرف الى مستوى الطموح .
3. إصدار كتيب يحوي تعليمات السياسة الاقراضية للمصرف كاملة وشروط وتعليمات منح القروض وكيفية تحصيلها .
4. وقف التمويل عن المزارعين عند زيادة مبالغ القروض غير المسددة لحين استرداد كافة حقوق المصرف .
5. التنسيق بين قسم الرقابة الداخلية والأقسام الاخرى في المصرف لتسهيل وتحقيق فاعلية إجراءاته .
6. احتساب مؤشرات الكفاءة التحصيلية .
7. وضع جداول زمنية من قسم الرقابة الداخلية لمنح القروض وتحصيلها ومتابعة التوقيت الملائم للغرض من القرض عند تقديمه .
8. دراسة ملكية المقترض (ما يمتلك من عقارات ودور واراضي زراعية وغير زراعية) بسبب أهمية ملكية المزارع في التسديد .
9. ضرورة التزام سياسة تمويل المبادرة الزراعية بالاسس والقواعد الأساسية للتمويل منها وجود خطة ائتمانية لتوزيع المبالغ المخصصة لها.
10. دراسة شخصية المقترض (المزارع) بشكل أوسع كون شخصية المقترض هي العامل الاول والأساسي للتسديد .
11. متابعة السقف الائتماني المحدد لكل مزارع .
12. ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة والمصرف الزراعي
13. وضع سياسات تمويل متكافئة للمصرف الزراعي وتوسيعه .

**التوصيات تكون الى :**

1. المكتب التنفيذي للجنة العليا للمبادرة الزراعية .
2. وزارة الزراعة .
3. المصرف الزراعي التعاوني .

## ثانياً / التوصيات

1. دراسة إمكانية العمل بالتوصيات المصرفية من المنظمات المهنية والدولية في البيئة المصرفية المحلية ، ومنها توصيات لجنة Basel والتوصيات التي وردت في نموذج Camels ونموذج Crafte. ولا سيما في المصرف الزراعي التعاوني بعده الجهة الوحيدة التي تقدم الدعم المالي للمزارعين وتتحمل مسؤولية تطوير القطاع الزراعي وتنميته في البلد.
2. من الأهمية الإستناد إلى أسس علمية في تقييم سياسة المصرف الزراعي التعاوني في مجال منح القروض الزراعية ومتابعة تحصيلها من المزارعين، فضلا عن متابعة إنفاق مبالغ القروض في الأغراض التي منحت من أجلها، وتوصي الباحثة في هذا المجال إعتماد المؤشرات العلمية التي تم إستخدامها عمليا خلال هذا البحث.
3. التأكيد على ضرورة إختيار موظفين أكفاء يحملون مؤهلات علمية ولديهم خبرات عملية ويكونون محل ثقة للعمل داخل المصرف الزراعي التعاوني ولا سيما ما يتصل بالأفراد العاملين في قسم الرقابة الداخلية للإرتقاء بأعمال المصرف إلى مستوى الطموح.
4. نظرا لتوافر العديد من أوجه القصور في مجالات عمل المصرف الزراعي التعاوني، ولا سيما ما يتصل بمنح القروض الزراعية ومتابعة تحصيلها، توصي الباحثة بإعتماد الإجراءات المقترحة للرقابة الداخلية لتحقيق فاعلية القروض الزراعية في هذا البحث وفي محاور ثلاث تضمنت الآتي:

**4 -1 إجراءات مقترحة بشأن التنسيق بين قسم الرقابة الداخلية والأقسام الأخرى في المصرف.**

يعد من الضروري أن يتم التنسيق بين قسم الرقابة الداخلية والأقسام الاخرى في المصرف لتسهيل وتحقيق فاعلية إجراءاته في عدة مجالات ومن بينها منح ومتابعة تحصيل القروض الزراعية وكما يأتي:

1. التنسيق مع القسم القانوني (لمعرفة امور الأملاك التي أصبحت من حق المصرف، كذلك شعبة التسويات والتحصيل بهدف متابعة تحصيل الديون دون مشاكل قدر الإمكان، فضلا عن شعبة العقود لمعرفة ومتابعة إجراءات تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والدوائر الاخرى).

2. التنسيق مع قسم الحاسبة الالكترونية (للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة عن القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين بالسرعة الممكنة).
3. التنسيق مع قسم الإئتمان (شعبة التسهيلات المصرفية للتعرف على التسهيلات الممنوحة من المصرف وعدم إبداء المرونة المفرطة في منح هذه التسهيلات، وكذلك شعبة التسليف الزراعي لمتابعة ملفات المقترضين والتأكد من قيمة الضمانات المقدمة ومدى كفايتها لسداد القروض الممنوحة).
4. التنسيق مع القسم المالي والشعب التابعة له في كل ما له علاقة بمنح القروض الزراعية ومتابعة تحصيلها خلال المدة التي تغطيها، فضلا عن متابعة إجراءات التحصيل ذات الصلة بالجوانب المالية.
5. التنسيق مع قسم الموارد البشرية (القسم المسؤول عن التوظيف والملاك لدراسة الشروط على قبول الموظفين الجدد والتي يجب أن تكون على وفق معايير المؤهلات العلمية والكفاءة وسنوات الخبرة، فضلا عن متابعة الإمكانية المتاحة للمصرف في مجال تدريب الموظفين الحاليين وتطويرهم وفق برامج تدريبية محلية ودولية).
6. التنسيق مع قسم التخطيط والعمليات المصرفية (شعبة التخطيط المسؤولة عن تقديم كافة المعلومات إلى أصحاب المشاريع والبحوث المقامة عن المصرف وكذلك شعبة الإحصاء لمراقبة الإحصائيات المقدمة من المصرف إلى كافة الأطراف ذات العلاقة التي تعتمد على هذه الإحصائيات).

**4 2 -إجراءات مقترحة بشأن مهام قسم الرقابة الداخلية في مجال منح وتحصيل القروض الزراعية.**

**اولا: الإجراءات المقترحة قبل منح القروض**

1. إجراءات ذات صلة بدراسة شخصية المقترض (المزارع) بشكل أوسع كون شخصية المقترض هي العامل الأول والأساسي للتسديد.
2. إجراءات ذات صلة بتدقيق حساب المقترض الخاص بسنوات سابقة وملاحظة عدم وجود ديون سابقة غير مسددة.
3. إجراءات ذات صلة بدراسة العوامل الأخرى مثل الظروف البيئية (الاقتصادية والسياسية وحتى الظروف الإجتماعية) التي لها أثر كبير في عدم إمكانية تسديد المقترض للقرض.
4. إجراءات ذات صلة بدراسة ملكية المقترض (ما يمتلك من عقارات ودور وأراضي زراعية وغير زراعية) بسبب أهمية ملكية المزارع في التسديد أذا امتنع عن تسديد ما بذمته من قروض.

5. إجراءات ذات صلة بالمقترض من حيث تقديم ما يثبت مقدار النقد المتاح والسيولة المتوفرة لديه عند تقديمه طلب الفرض لأهميتها في سرعة التسديد.

6. إجراءات ذات صلة بتوفير ملفات أسبوعية في كل شعبة وقسم داخل المصرف "تدقق من قبل قسم الرقابة الداخلية" للتعرف على إنجازات الموظفين وعدد المعاملات المقدمة لديهم فيما يخص منح القروض إلى المزارعين.

## ثانيا: الإجراءات المقترحة خلال مدة منح القروض

1. إجراءات ذات صلة بوضع جداول زمنية من قسم الرقابة الداخلية لمنح القروض وتحصيلها ومتابعة التوقيت الملائم للغرض من القرض عند تقديمه.

2. إجراءات ذات صلة بتشكيل لجنة من قسم الرقابة الداخلية تقوم بمتابعة المشاريع الممولة ونسب الانجاز الخاصة بكل مشروع وفي حالة وجود تلكؤ تذكر الأسباب الموجبة لذلك ويرفع التقرير إلى المدير العام والإدارة للبت في الأمر.

3. إجراءات ذات صلة بتقديم جدول بالمصروفات بين مدة وأخرى عن الأموال المقترضة لمعرفة مدى الاستفادة منها.

## ثالثا: الإجراءات المقترحة عند تحصيل القروض

1. إجراءات ذات صلة بفصل المبالغ المحصلة أن كانت تعود لسنة معينة أو سنوات سابقة أخرى للوقوف على رصيد كل سنة ومعرفة متحصلاتها.

2. إجراءات ذات صلة بإحتساب مؤشرات الكفاءة التحصيلية لأهميتها في معرفة رصيد المتحصلات والمتأخرات وتأثيرها على أعداد وعرض ميزانية للمصرف.

3. إجراءات ذات صلة بوقف التمويل عن المزارعين عند زيادة مبالغ القروض غير المسددة لحين استرداد كافة حقوق المصرف بسبب تأثير ما سبق على سمعة المصرف وموارده المالية.

4. إجراءات ذات صلة بتحصيل القروض وفق جداول زمنية محددة ومواعيد مقررة لكل نوع من أنواع القروض (حسب الآجال والأغراض).

5. إجراءات ذات صلة بمتابعة استخدام القروض الممنوحة للأغراض التي منحت تلك القروض من أجلها، وكما يأتي:

**أ.** في حالة استخدام أموال القروض بشكل غير جيد يقوم الموظف المسؤول في قسم الرقابة الداخلية بكتابة تقرير مفصل في هذا الشأن وتقديمه للإدارة.

**ب.** في حالة استخدام أموال القرض بشكل جيد مع وجود بعض الحالات التي قد تسبب في تأخير المقترض عن التسديد، يجب ذكرها صراحة عند إعداد التقرير الخاص بالمشروع وتقديمه للإدارة.

**4 3 -إجراءات مقترحة عامة.**

1. إصدار كتيب يحوي تعليمات السياسة الإقراضية للمصرف كاملة وكذلك شروط وتعليمات منح القروض وكيفية تحصيلها من قسم الائتمان المسؤول عن منح القروض ، يطلع عليها المقترض قبل تقديم معاملة طلب القرض.
2. استحداث شعبة تقييم داخل قسم الائتمان لتقييم الضمانات العقارية المقدمة من المقترض مثل تقييم القيمة والعمر والإندثار.
3. عدم منح المقترض مبلغ قرض أو سلفة إلا بعد مراجعة كافة حساباته مع المصرف وفروعه ومكاتبه (مطالبة الفرع الرئيسي للمصرف من المكاتب والفروع الحسابات السنوية قبل نهاية السنة المالية للوقوف على مبالغ القروض الممنوحة والمحصلة).
4. عدم إبداء مرونة من موظفي المصرف مع المزارعين بادعاء إنهم أقارب أو ما شابه.
5. ارتباط المصرف مع الدوائر المعنية ( دائرة التسجيل العقاري – وزارة المالية – وزارة الزراعة) للتأكد من عدم وجود مطالبة على ممتلكات المقترض.

5. ضرورة التنسيق بين واضعي السياسة التمويلية مع السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية وعدم الاعتماد على الإيرادات الحكومية ، والتي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل المشاريع الزراعية والبحث عن البدائل ومنها ربط الإقراض بالادخار.
6. قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع مديريات الزراعة في المحافظات بتحديد طبيعة ونوع المشاريع في كل محافظة واعتماد القروض الموجهة واختصار عدد النشاطات والمشاريع التي تقوم بتمويلها وحصرها بالمشاريع المهمة والتي تخدم اكبر شريحة من المستثمرين على أن تكون بثلاثة اتجاهات(مشاريع نباتية، مشاريع حيوانية. خدمات زراعية) ، وهذا الأمر يسهم في الحد من المشاريع المتلكئة والوهمية وربط التمويل بقيام المستثمر بالادخار ضمن فروع المصرف الزراعي.
7. الاستمرار في دعم المستثمرين الزراعيين، وحصر سياسة التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي التعاوني كمؤسسة متخصصة بالتمويل على أن يتم هيكلته من جديد وادخال القطاع البنكي والتجاري والاستفادة من ايجابيات اقتصاد السوق من جهة واستغلال الفرص وايجابيات تدخل الدولة في دعم القطاع من جهة أخرى، وان يشمل جميع الخدمات المرافقة للتمويل كوجود جهاز إرشادي متخصص في متابعة القروض مع المستثمرين وغيرها من الخدمات الساندة ، على أن يتم ذلك وفق طرق علمية تتضمن وجود إحصاءات دقيقة للقطاع الزراعي في العراق.

8. ربط سياسة تسويق المحاصيل الإستراتيجية بسياسة الإقراض عن طريق المصرف الزراعي التعاوني كي تتم تسوية المبالغ بين الحكومة والمقترضين،على أن ينحصر دور وزارة التجارة باستلام الحاصل من خلال مخازنها، وتفعيل طريقة متابعة القروض والزام المقترضين بتسديد ما بذمتهم من أقساط وكذلك تفعيل فوائد تأخير التسديد والفوائد العقابية للمقترض الذي لم ينفذ المشروع ، أو الذي استخدم القرض في مجالات أخرى غير المجال المخصص له.
9. تفعيل مبدأ(الحوافز والعقوبات) في تسديد القروض من جهة ومتابعتها من جهة أخرى ومنح القروض بسعر خدمة (5% ) ، تقسم (3%) عائدا للمصرف لسد الاحتياجات والنفقات و (2%) تخصيصات ومكافآت إلى لجان المتابعة على إن تتحمل مسؤولية المشاريع الوهمية والمتلكئة، وشمول المستثمرين الجيدين الذين اتسمت مشاريعهم بالنجاح والتزموا بتسديد أقساط القروض ببعض الحوافز كزيادة نسبة التمويل وشمولهم ببعض الإعفاءات وغيرها.
10. تضمين الإقراض شرطا يجبر المزارعين والفلاحين لاسيما الذي يمتلكون مساحات كبيرة استخدام الطرائق الحديثة في الزراعة واستخدام تقانات الري الحديثة للحصول على إنتاجية أعلى وبكلفة منخفضة وتقليل الهدر في كميات المياه المستعملة والتخلي عن الطرق التقليدية في الزراعة والري .
11. تفعيل نظام التامين على المشاريع والزام جميع المستثمرين بفتح حساب مصرفي في المصرف الزراعي التعاوني ، وتحديد طبيعة التامين ونوع التامين في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو أعمال العنف والتدهور الأمني وغيرها.

# قائمة المراجع والمصادر

## أولا : المراجع باللغة العربية :


1. رشراش ، محمد ، تأثير السياسات الكلية وبرنامج التصحيح الاقتصادي على التمويل الريفي ، منظمة التنمية العربية للتنمية الزراعية، 1995 .
2. حمزة محمود الزبيدي:" ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، ط1 ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002 .
3. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000 .
4. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة 2005.
5. الموسوي ، رحمن حسن،الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر،الأردن، 2013 .
6. رشراش،محمد مصطفى ، التمويل الزراعي، مرجع تدريسي، 1995 .
7. اليكدش،علي فاروق،التمويل الزراعي، 1993 .
8. عبد الله وآخرون ،1983 .
9. رشراش وآخرون ، أنظمة الإقراض الزراعي ، 1995 .
10. البدور، محمد علي محمد، ، الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2003 .
11. المشهداني ، عبد الله ، التمويل والتسليف الزراعي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989.
12. مارشال،1984
13. بن سمين،2000
14. فارس وآخرون ، أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني ، جامعة المختار ، ليبيا ، 2005 .
15. البيطار، منى لطفي ، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، أطروحة دكتوراه ، 2007 .
16. عبد شريف ،عبد الرزاق ، تصميم السياسة الزراعية الاقراضية في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، 1993، مجلد 15 ،عدد 38 .
17. رمضان ، زياد احمد ، اثر مخاطر الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2006 .
18. البلة ، ليلى ربحي حسن قاسم ، اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، 1996 .
19. جبر، وسيم محمد هاشم ، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على اجتذاب الاستثمار أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان، 2007 .

20. الداهري ،عبد الوهاب مطر، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي ، 1990 .
21. العاني ، خطاب ، جغرافية العراق الزراعية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية ، 1979 .
22. الوادي ،عائدة فوزي احمد (2007) أثر التخصيصات الاستثمارية والإقراض الحكومي في الاستثمار الإجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974-1994) ، أطروحة دكتوراه .
23. إسماعيل ، ميثم لعيبي ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 دراسات اقتصادية دار الحكمة ، 2013.
24. منهل ، عبد الكريم ، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2008 .
25. داود ، 11:2008
26. نعمة ، 8:2011
27. وزارة التجارة ، 2015 ، العراق .
28. وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، 2017 .
29. البصري ، كمال ، الإصلاح الاقتصادي ، 2009 .
30. الهيئة العامة للضرائب ، 2012 .
31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1986 .
32. القصاص: 2010 .
33. النظام الداخلي للمصرف الزراعي ، 1998.
34. النعيمي، 2010 .
35. هندي ، 2000 .
36. السامرائي ، سعيد عبود ، التخطيط الزراعي في العراق ، مطبعة الأمة بغداد ، 1980 .
37. المشهداني وآخرون ، 2013 .
38. فرج ، 2013 .
39. المصرف الزراعي التعاوني ، 2017 .
40. الطائي ، اياد كاظم ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، 2010 .
41. الاعرجي ، سامي ، الهيئة الوطنية للاستثمار، 2014 .
42. عبد الحميد ، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2010 .
43. الدباغ ، جميل ، 2008 .
44. المركز الإعلامي في المصرف الزراعي التعاوني .
45. التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي .
46. الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية .
47. الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاء الزراعي .
48. تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الإحصائية السنوية .
49. وزارة الزراعة ، لجنة تسعيرة المحاصيل الإستراتيجية .

50. وزارة الموارد المائية ، التقارير السنوية .
51. وزارة الزراعة،2008 .
52. اللجنة العليا للمبادرة الزراعية،2008.
53. وزارة الموارد المائية ، 2015.
54. المبادرة الزراعية ، 2014 .
55. المبادرة الزراعية ، 2008 .
56. وزارة الزراعة ، 2015 .
57. الشركة العامة للتجهيزات الزراعية 2015
58. المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية 2015

## ثانيا : المراجع باللغة الانكليزية :

1. Nelson, Aaron, 1973G., Warren F. Lee. Agricultural finance, the Iowa state university, , p: 32

2. S. Lekshim ,P.Rugmini and Jesy Thomas,1998 Characteristics of Defaulters in Agricultural credit use:A micro level analysis with reference to ..Kerala. Ind. Jn. of Agri. Economic Vol 53, No. 4, Oct- Dec

3. H.B. Clark, C. N. Smith, H.G. 1962Hamilton, Economic growth, Department of ، Agricultural economics, University of Florida, April

4. FLORES 1965 the economics of land reform international labor review no july.p22

5. Hempel&Sinonson,1998:397

6. Gramer, et,al, 1997 Agricultural economics and agribusiness, (7th Ed.). .United state:251